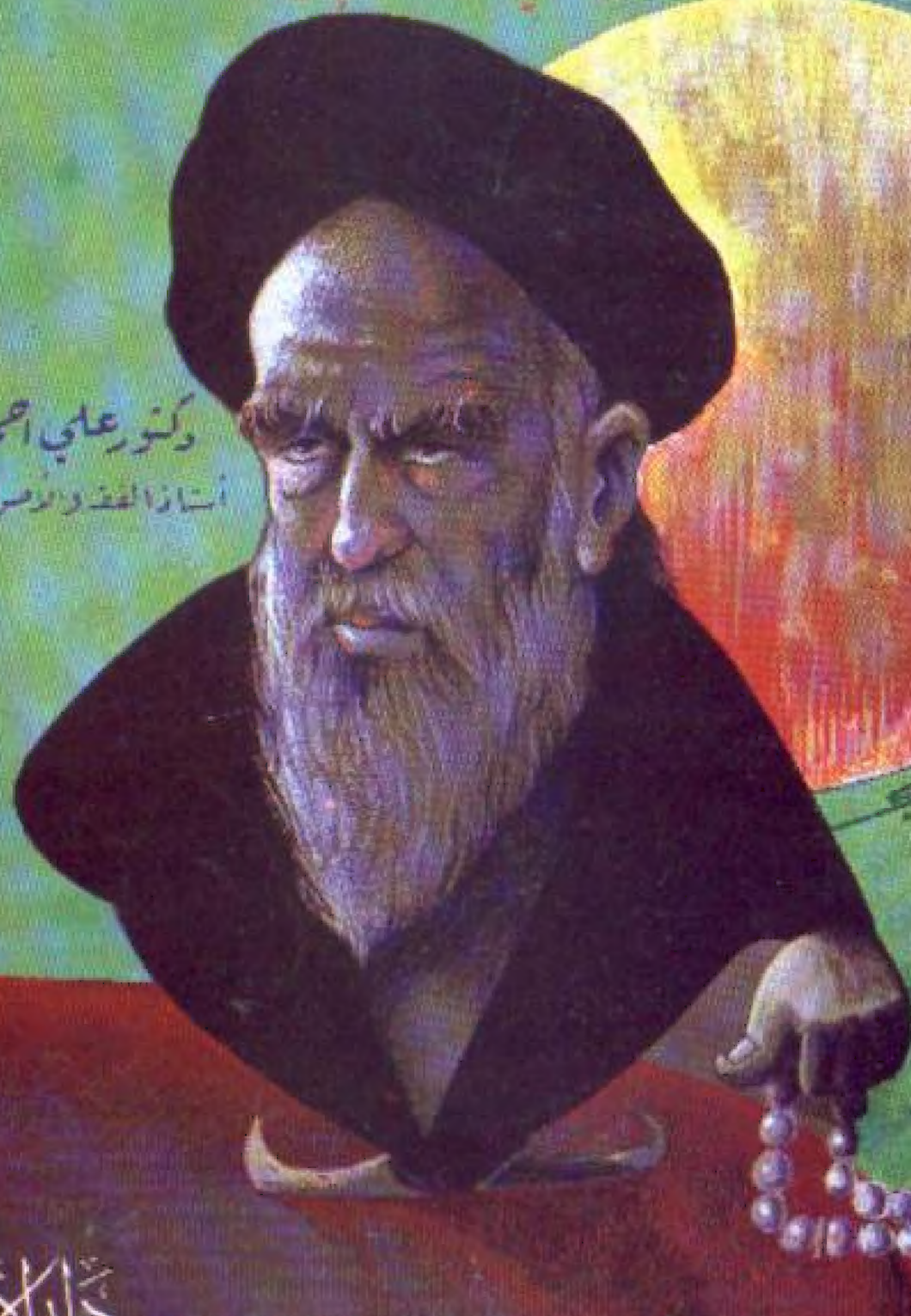


عقيدة الإمامية

عند الشيعة الاثني عشرية
دراسة في ضوء الكتاب والسنة

دكتور علي أحمد السالوس

أستاذ الفقه وأصول الفقه في كلية الشريعة جامعة قطر



دار اللمعة

أولاً : الإمامة والخلافة

الإمامة لغة التقدم ، تقول : أمّ القوم وبهم : تقدمهم . والإمام : ما ائتم به الناس من رئيس أو غيره ، هادياً كان أو ضالاً . ويطلق لفظ الإمام على الخليفة ، وهو السلطان الأعظم وإمام الرعية ورئيسهم .
وأئمت القوم في الصلاة إمامة ، وائتم به أي اقتدى .

ويطلق لفظ الإمام كذلك على القرآن الكريم ، فهو إمام المسلمين ، وعلى الرسول ﷺ ، فهو إمام الأئمة بأئمتها ، وعليهم جميعاً الائتام بسنته التي نص عليها .

ويطلق على قيم الأمر المصلح له ، وعلى قائد الجند ؛ وقد يذكر ويراد به غير هذه المعاني (١) .

ولم يرد لفظ الإمامة في القرآن الكريم ، وإنما ورد لفظ إمام وأئمة . قال تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۚ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) أي جاعلك قدوة يؤتم به . وقال سبحانه : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ (٣) ، وقال عز وجل ﴿ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾ (٤) ، أي قاتلوا رؤساء الكفر وقادتهم الذين صار ضعفائهم تبعاً لهم . وقال تعالى :

(١) من بينها مثلاً : أمه يؤمه إذا قصدته كما جاء في الآية الكريمة الثانية من سورة المائدة ﴿ وَلَا آمِنُ بَتِيبِ الْحَرَامِ ﴾ . انظر مادة « أم » في لسان العرب والقاموس المحيط .

(٢) البقرة : ١٢٤ .

(٣) الأنبياء : ٧٣ .

(٤) التوبة : ١٢ .

﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ (١) ، أي من تبعهم فهو في النار يوم القيامة .

ومن المفهوم اللغوي لكلمة إمام نستطيع أن ندرك سبب إطلاق هذا الاسم على حاكم المسلمين ، كما وجدنا ترادفاً بين الإمامة والخلافة ، ويفسر هذا أستاذنا الشيخ أبو زهرة رحمه الله فيقول : « سميت خلافة لأن الذي يتولاها ويكون الحام الأعظم للمسلمين يخلف النبي ﷺ في إدارة شؤون المسلمين ، وتسمى الإمامة لأن الخليفة كان يسمى إماماً ، ولأن طاعته واجبة ، ولأن الناس يسرون وراءه كما يصلون وراء من يؤمهم للصلاة » (٢) .

وأعظم خلاف بين الأمة - كما يقول الشهرستاني - خلاف الإمامة ، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان (٣) .

وبالطبع ما كان الخلاف ليجد مكاناً بين المسلمين وفيهم رسول الله ﷺ يحسم الخلاف . ويصلح النفوس ويهدي إلى صراط مستقيم ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُونَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ۚ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٤) .

(١) القصص : ٤١ .

(٢) تاريخ الفقه الإسلامية ١ / ٢١ . والمعروف أن الخليفة الأول رضي الله عنه خلف النبي ﷺ ، وبعده كل خليفة يخلف من سبقه .

(٣) الملل والنحل ١ / ٢٤ .

(٤) سورة النساء : الآية ٦٥ .

ثانياً : التفكير في الإمامة وبيعة الصديق

أكان المسلمون يفكرون حين يخلف الرسول الكريم في إمامتهم وعلى وجه الخصوص عندما اشتد مرضه الأخير ؟

وردت روايات صحيحة الإسناد تفيد وجود مثل هذا التفكير ، منها ما جاء عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب خرج من عند رسول الله ﷺ في وجهه الذي توفي فيه ، فقال الناس : يا أبا حسن ، كيف أصبح رسول الله ﷺ ؟ فقال : أصبح بحمد الله بارئاً ، قال ابن عباس : فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال : ألا ترى أنت ؟ والله إني أعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت ، فاذهب بنا عند رسول الله ﷺ فلنسأله فيمن هذا الأمر ؟ فإن كان فينا علمنا ذلك ، وإن كان في غيرنا كلمناه فأوصى بنا ، فقال علي : والله لئن سألتها رسول الله ﷺ فنحنها لا يعطيناها الناس أبداً ، فوالله لا أسأله أبداً^(١) .

وجاء عن علي - كرم الله وجهه - قال : « قيل : يا رسول الله ، من يؤمرك بعدك ؟ قال : إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف في الله لومة لائم ، وإن تؤمروا علياً ، ولا أراكم فاعلين ، تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم »^(٢) .

(١) انظر الرواية رقم ٢٢٧٤ بالجزء الرابع من مسند الإمام أحمد تحقيق وتخريج الشيخ أحمد شاكر . وانظر هذه الرواية بسند صحيح آخر رقم ٢٩٩ ج ٥ من المسند .

(٢) للرجع السابق ج ٢ رواية رقم ٨٥٩ وهي صحيحة الإسناد .

معنى هذا أن التفكير في الإمامة نبت على عهد رسول الله ﷺ ، ولكن الخلاف لم ينشأ إلا بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى حيث كان اجتماع السقيفة المشهور الذي انتهى بالبيعة للخليفة الأول . وتحدث الخليفة الثاني في إحدى خطبه عن ذلك الاجتماع فقال : « بلغني أن قائلاً منكم يقول : والله لو مات عمر بايعت فلاناً ، فلا يفتن امرؤ أن يقول : إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة ، وقتت ، ألا وإنها قد كانت كذلك ولكن الله وقى شرها ، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر ، من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا ، وإنه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه ﷺ إلا أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخالف عنا علي والزبير ومن معها ، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر : يا أبا بكر ، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فانطلقنا نريدهم ، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلاً صالحاً ، فذكروا ما تعالى عليه القوم ، فقالوا أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ فقلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فقالوا : لا عليكم أن لا تقر بهم ، اقضوا أمركم ، فقلت : والله لئنهم ، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة فإذا رجل مزمل بين ظهرائهم ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : هذا سعد بن عباد ، فقلت : ماله ؟ قالوا : بوعك ، فلما جلسنا قليلاً تشهد خطيبهم ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فتحن أنصار الله وكتيبة الإسلام ، وأنتم معشر المهاجرين رهط ، وقد دفعت دافة من قومكم ، فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر ، فلما سكوت أردت أن أتكلم ، وكنت زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر ، وكنت أداري منه بعض الحد ، فلما أردت

أن أتكلّم قال أبو بكر : على رسلك ، فكرهت أن أغضبه ، فتكلّم أبو بكر فكان هو أعلم مني وأوقر . والله ماترك من كلمة أعجبتني من تزويري إلا قال في بديته مثلها أو أفضل منها حتى سكّت ، فقال : ما ذكرتكم فيكم من خير فأنتم له أهل ، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش ، هم أوسط العرب نسباً وداراً ، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين ، فبايعوا أيها شتم ، فأخذ بيدي ويدي أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا ، فلم أكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي ، لا يقربني ذلك من إثم ، أحب إليّ من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر ، اللهم إلا أن تسوّل إليّ نفسي عند الموت شيئاً لا أجده الآن . فقال قائل من الأنصار : أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب ، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش . فكثّر اللفظ ، وارتفعت الأصوات حتى فرقت من الاختلاف ، فقلت : أبسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ، ثم بايعته الأنصار ، ونزونا على سعد بن عبادَةَ فقال قائل منهم : قتلتم سعد بن عبادَةَ ، فقلت : قتل الله سعد بن عبادَةَ ، قال عمر : وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر ، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا ، فإما بايعناهم على ما لا نرضى ، وإما نخالفهم فيكون فساد ، فمن بايع رجلاً

على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تفرّة أن يقتلا^(١) .

(١) صحيح البخاري - كتاب المغازي - باب رجم الحبل ، وراجع المستند تحقيق شاكر ج ١ رواية رقم ٢٩١ قوله : تفرّة أن يقتلا : أي خوف وقوعها في القتل ، يحضوننا : يخرجوننا : زورت : هيأت وحنت ، والتزوير : إصلاح الشيء ، وكلام مزور : أي محسن . جذيلها المحكك : الجذيل تصغير جذل ، وهو العمود الذي ينصب للإبل الجربي لتحتك به ، وهو تصغير تعظيم ، أي أنا ممن يستغنى برأيه كما تستغنى الإبل الجربي بالاحتكاك بهذا العمود ، وقيل : أراد أنه شديد البأس صلب المكسر ، المرجب من الترجيب ، وهو أن تعتمد النخلة الكريمة بيناء إذا خيف عليها ، لظولها وكثرة حملها . أن تقع . (انظر المستند ففيه المزيد) .

ثالثاً : الإمامة عند الجمهور

ومما ذكره الفاروق نلاحظ ما يأتي :

أولاً : لا خلاف حول وجوب إقامة خليفة ، وإنما كان الخلاف بشأن من يخلفه الرسول ﷺ . وإلى هذا انتهى جمهور السنة ، فلا يستقيم أمر الأمة بغير حاكم .

ثانياً : أن الخلافة في قريش : « لن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش » ، ولم يأخذ الأنصار بهذا أول الأمر ، ولكن ما أسرع أن بايعوا قريشاً ما عدا سعد عبادة فلم يبايع ، ويؤيد ما ذكره الصديق أحاديث صحيحة : فالبخاري - في كتاب الأحكام من صحيحه - جعل باباً بعنوان « الأمراء من قريش » ، ومما أخرجه هنا قول الرسول ﷺ : « إن هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين » وقوله صلوات الله عليه : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان » .

وفي كتاب الإمارة من صحيح مسلم نجد « باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش » ، ومما جاء في هذا الباب قول الرسول الكريم : « الناس تبع لقريش في هذا الشأن » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان » .

وأخرج أحمد في مسنده روايات كثيرة صحيحة الإسناد تؤيد هذا ، منها قول الرسول ﷺ : « أما بعد ، يا معشر قريش ، فإنكم أهل هذا الأمر ، ما لم تعصوا الله ، فإذا عصيتموه بعث إليكم من يلحكم كما يلحق هذا القضيبي -

لقضيبي في يده ثم لحا قضيبيه ، فإذا هو أبيض بصلد » (١) .

ثالثاً : لا يكون خليفة إلا بالبيعة « قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيها شئتم » . « فقلت ابسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ، ثم بايعته الأنصار » .

فإذا ثبت البيعة وجب الوفاء بها ، ولهذا قال : « خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا فإما بايعناهم على ما لا نرضى ، وإما نخالفهم فيكون فساد » ، وجاء عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع فإن جاء آخر ينزاعه فاضربوا عنقه الآخر » (٢) وقال أيضاً : « من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد ، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » (٣) .

رابعاً : مادام الواجب الوفاء بالبيعة فلا بيعة إلا بمشورة المسلمين « فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا » . والشورى مبدأ معروف في الإسلام فمن المقطوع به أن الحكم في الإسلام ينبني على مبدأين أساسيين هما العدالة والشورى ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَعْلَمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (٤) وقال جل شأنه : ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَى ﴾

(١) المسند ج ٦ رواية رقم ١٣٨٠ ، وانظر كذلك ج ٧ رواية رقم ٤٨٣٢ ، ج ٨ الروايتين ٥٦٧٧ و ٦١٢١ ، ج ١٣ الروايتين ٧٣٠٤ و ٧٥٤٧ .

(٢) مسلم - كتاب الإمارة - باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول .

(٣) مسلم - كتاب الإمارة - باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتبع .

(٤) سورة النساء - الآية ٥٨ .

بَيْنَهُمْ ﴿١﴾ - ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (٢).

خامساً : أن البيعة تمت لأبي بكر بهذه السرعة ، بغير تدبير سابق وإنما كانت فلة نظراً لمكانته . « ليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر » .. « كان والله أن أقدم فتضرب عنقي - لا يقربني ذلك من إثم - أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر » .

بعد هذه الملاحظات نقول : إنه في ضوء ما سبق وغيره اشترط الجمهور للخلافة الراشدة ، خلافة النبوة ، أن تكون لقرشي عادل ، عن طريق البيعة والشورى ، على خلاف في بعض الأمور مثل تحديد من تنعقد بهم البيعة (٣) .

ورأي الأنصار في أحقيتهم للخلافة انتهى بالبيعة ، ولم يطل على التاريخ من جديد ، ولكن أولئك القرشيين الذين امتنعوا عن البيعة أول الأمر ، ثم ما لبثوا أن بايعوا كان لهم شأن آخر في تاريخ الأمة الإسلامية . والمشهور أن هؤلاء لم يبايعوا لأنهم يرون أن الإمامة ليست في قريش بصفة عامة ، وإنما هي في أهل بيت النبوة وللإمام علي بصفة خاصة . وهؤلاء قلّة يذكر لنا التاريخ منهم بعض الصحابة من غير بني هاشم كالمقداد بن الأسود ، ولسان الفارسي ، وأبي ذر الغفاري (٤) رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، ولكنهم جميعاً لم

(١) سورة الشورى - الآية ٢٨ .

(٢) آل عمران - الآية ١٥٩ .

(٣) انظر تاريخ المذاهب الإسلامية ١ / ٩٣ : ١٠٩ ، والفرق بين الفرق ص ٢١٠ - ٢١٢ .

(٤) انظر : ضحى الإسلام ٢ / ٢٠٩ . ودائرة المعارف الإسلامية المجلد الرابع عشر ص ٥٨ ، والمهدية في الإسلام ص ٤ - ٥ .

يتعرضوا للخليفة بتكفير أو تجريح . وعرض أبو سفيان البيعة على الإمام علي ولكنه أبى لقوة دينه وفرط ذكائه .

رابعاً : علي وبيعة من سبقه

وإذا كان المشهور يدل غالباً على واقع الأمر - فيان من الأمور ما يشتهر مخالفاً للحقيقة . فما اشتهر أن الإمام علياً لم يبايع لأنه كان يرى أحقيته بالإمامة من غيره . ولكن وجدنا من أقواله ما يدل على أنه كان يرى ألا يقضى مثل هذا الأمر دون أن يكون له فيه رأي ، مع اعترافه بأفضلية الصديق ، وعدم إنكار أحقيته لإمامة المسلمين^(١) .

ومن المشهور كذلك أن الإمام علياً لم يبايع إلا بعد وفاة السيدة فاطمة

(١) روى البخاري أن الإمام علياً عندما أراد مبايعة الصديق رضي الله عنها أرسل إليه فجاءه ، فتشهد علي فقال : « إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله ، ولم نخس عليك خيراً ساقه الله إليك ، ولكنك استبددت علينا بالأمر ، وكنا نرى لقرابتنا من رسول الله ﷺ نصيباً ، حتى فاضت عينا أبي بكر . فلما تكلم أبو بكر قال : والذي نفسي بيده لقراءة رسول الله ﷺ أحب إلي أن أصل من قرأني ، ولما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فلم آل قبها عن الخير ، ولم أترك أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيها إلا صنعته . فقال علي لأبي بكر : موعذك العشية للبيعة . فلما صلى أبو بكر الظهر رقى على المنبر فتشهد ، وذكر شأن علي وتخلفه عن البيعة ، وعذره بالذي استدر إليه . ثم استغفر وتشهد علي فعظم حق أبي بكر ، وحدث أنه لم يحمله على الذي صنع تقاسم علي أبي بكر ولا إنكاراً للذي فضله الله به ، ولكننا نرى لنا في هذا الأمر نصيباً ، فاستبد علينا ، فوجدنا في أنفسنا ، فشر بذلك المسلمون وقالوا : أصبت . وكان المسلمون إلى علي قريباً حين . راجع الأمر بالمعروف (كتاب المغازي باب غزوة خيبر) . روى مسلم أكثر من رواية تفيد ما سبق ، وفي إحدى رواياته ، ثم قام علي فعظم من حق أبي بكر ، وذكر فضيلته وسابقته ، ثم مضى إلى أبي بكر وبايعه ، فأقبل الناس إلى علي فقالوا : أصبت وأحسن . (كتاب الجهاد - باب قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا فهو صدقة) . واستبد بالأمر : إذا انفرد به غير مشارك له فيه ، وقول الإمام : ولكنك استبددت علينا بالأمر : أي لم تشاورنا في أمر الخلافة .

رضي الله عنها ، ولكن يوجد ما يدل على أنه لم يتأخر هذه الفترة^(٢) .

وقبل انتهاء فترة الخلافة الأولى القصيرة - التي بارك الله تعالى فيها أيما بركة ، كان الصديق قد استقر رأيه على استخلاف عمر بعد تعرفه على آراء كثير من الصحابة الكرام . على أن بعض هؤلاء قد تخوف من خلافة الفاروق لما اشتهر به من الشدة ، وقالوا لأبي بكر : قد وليت علينا فظاً غليظاً ، فقال : لو سألتني ربي يوم القيامة لقلت : وليت عليهم خيراً^(٣) .

وعندما أخذ رأي المسلمين في البيعة لمن ذكر في كتاب الخليفة الأول قالوا : نسمع ونطيع ، غير أن علي بن أبي طالب انقرد بقوله : « لا نرضى إلا أن يكون عمر »^(٤) .

ولم يتأخر أحد عن بيعة عمر بن الخطاب إلا سعد بن عباد . ومهرت

(١) في فتح الباري بعد الحديث عن الرواية السابقة قال ابن حجر : قد صحح ابن حبان وغيره من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن علياً بايع أبا بكر في أول الأمر . وأما ما وقع في مسلم عن الزهري أن رجلاً قال له : لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة رضي الله عنها قال : لا ولا أحد من بني هاشم . فقد ضعفه البيهقي بأن الزهري لم يستنده ، وأن الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصح . وجمع غيره بأنه بايعه بيعة ثانية مؤكدة للأولى لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث . وحينئذ يحمل قول الزهري لم يبايعه علي في تلك الأيام على إرادة الملازمة له والحضور عنده . وما أشبه ذلك ، فإن في انقطاع مثله عن مثله يوم من لا يعرف باطن الأمر أنه بسبب عدم الرضا بخلافته ، فأطلق من أطلق ذلك ، ويسبب ذلك لظهور علي المبايعة التي بعد موت فاطمة لإزالة هذه الشبهة .

(٢) انظر الملل والنحل ١ / ٢٥ ، وجاء في كتاب الاستخلاف ، إني استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، فإن ير وعدك فذلك علي به ورأيي فيه . وإن جاز ويدل فلا علم لي بالغيب ، والخير أردت . ولكل امرئ ما اكتسب . وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (الكامل للبيروني ١ / ٨) .

(٣) عبقرية الصديق ص ١٦٤ .

الخِلافة العُمَريَّة الراشدة ، وانتهى الأمر إلى الستة^(١) ليختار واحد منهم ، ثم انحصرت الخِلافة في ثلاثة ، فاثنتين هما عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ، ثم كانت البيعة الجماعية لذي النورين ، فلماذا انتهت إليه ؟

روى البخاري بسنده عن المسور بن مخرمة « أن الرهط الذين ولّاهم عمر اجتمعوا فتشاوروا ، قال لهم عبد الرحمن : لست بالذي أنافسكم على هذا الأمر ، ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم ، فجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن ، فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم . قال الناس على عبد الرحمن حتى ما أرى أحداً من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يطأ عقيقه ، ومال الناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الليالي ، حتى إذا كانت الليلة التي أصبحنا منها فبايعنا عثمان قال المسور : طرقتي عبد الرحمن بعد هجع من الليل فضرب الباب حتى استيقظت ، فقال : أراك نائماً ، فوالله ما اكتحلت هذه الليلة بكبير نوم ، انطلق فادع الزبير وسعداً ، فدعوتها له فثاروها ، ثم دعاني فقال : ادع لي علياً فدعوته ، ففاجاه حتى أيار الليل ، ثم قام علي من عنده وهو على طمع ، وقد كان عبد الرحمن يخشى من علي شيئاً ، ثم قال : ادع لي عثمان فدعوته ، ففاجاه حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح . فلما صلى للناس الصبح واجتمع أولئك الرهط عند المنبر ، فأرسل إلى من كان حاضراً من المهاجرين والأنصار ، وأرسل إلى أمراء الأجناد ، وكانوا وافوا تلك الحجة مع عمر ، فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ، ثم قال : أما بعد يا علي إني قد نظرت في أمر الناس ، فلم أراهم

(١) السنة ٦ : علي وعثمان والزبير وطلحة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف . قال عبد الرحمن : اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم . فقال الزبير : قد جعلت أمري إلى علي . فقال طلحة : قد جعلت أمري إلى عثمان . وقال سعد : قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف .

يعدلون بعثمان ، فلا تجعلن على نفسك سبيلاً ، فقال : أبايعك على سنة الله ورسوله والخليفتين من بعده ، فبايعه عبد الرحمن ، وبايعه الناس المهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون^(٢) .

وكانت السنوات الأولى في عهد عثمان خيراً وبركة ، ثم بدأت الفتنة التي أدت إلى مقتله . وقد بذل الإمام علي كل ما استطاع في سبيل إخمادها ولكن هيهات ! وفي هذه الفترة بدأت الأنظار تتعلق بعلي ، وتذكر ما له من فضل ومكانة . فإذا ما انتقل الخليفة الشهيد إلى حيث بشره الرسول ﷺ تجمع المسلمون حول أبي الحسن عليهم يحدون على يديه مخرجاً . وقت البيعة ولكن لم تنته الفتنة ، بل زاد أوارها ، وسالت دعاء طاهرة على أرض الإسلام بسيوف المسلمين ! وعلى قتلة عثمان الوزير الأكبر لكل ما نتج عن هذه الفتنة ، ولكن ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾^(٣) .

وكان من نتيجة حادثة « التحكيم » الشهيرة أن انسل جماعة من أتباع الإمام وخرجوا على المتحاربين معاً ، علي ومعاوية ! وهؤلاء هم الذين سمو « الخوارج » . أما الذين ظلموا مع الإمام فهم الذين أطلق عليهم لقب « الشيعة »^(٤) .

(١) البخاري - كتاب الأحكام - باب كيف يبايع الإمام الناس ، وراجع فتح الباري - كتاب المناقب - باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(٢) سورة الأنفال : الآية ٢٥ .

(٣) الشيعة معناها الأتباع والأنصار والفرقة ، ولكن غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً وأهل بيته حتى صار لهما لم خاصاً ، وجمعه أشيع وشيع . (انظر مادة « شيع » في القاموس المحيط)

وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم بمعنى اللغوي في عدد من آياته كقوله تعالى : ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من =

خامساً : الخوارج ورأيهم في الإمامة

الخوارج لا يزال لهم بقية إلى يومنا هذا^(١) وقد انقسموا فرقا على مر التاريخ ، ويجمع الخوارج على اختلاف مذاهبها : إكفار علي ، وعثمان وأصحاب الجمل ، والحكيين ، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكين أو أحدهما ، ووجوب الخروج على السلطان الجائر^(٢) .

= عدوه (القصص آية ١٥٠ . وقوله عز وجل في سورة الأنعام (الآية ١٥٩) : ﴿ إِنْ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ .

وقيل : إن ظهور هذا اللقب كان عام سبع وثلاثين من الهجرة ، وقيل بل بعد أن قبض معاوية على زمام السلطة (انظر مختصر التحفة ص ٥ وروح الإسلام ص ٢١٢) . وقال الدكتور طه حسين : الشيء الذي ليس فيه شك فيما اعتقد هو أن الشيعة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة عند الفقهاء والتكلمين ومؤرخي الفرق ، لم توجد في حياة علي ، وإنما وجدت بعد موته بزمان غير طويل . وإنما كان معنى كلمة الشيعة أيام علي هو نفس معناها التلغوي القديم الذي جاء في القرآن (علي وبنوه ص ١٧٣) وتحدث بعد ذلك (ص ١٨٧ - ١٨٩) عن عودة الحسن من الكوفة إلى المدينة بعد الصلح مع معاوية ، وعن عجيء وفد من أشرف الكوفة ومعاتبتهم له ، وطلبهم إليه أن يعيد الحرب ، وموقفه منهم . وقال الدكتور طه حسين بعد ذلك : « وأعتقد أنا أن اليوم الذي لقي الحسن فيه هؤلاء الوفد من أهل الكوفة ، قمع منهم ما سمع وقال لهم ما قال ورس لهم خطتهم ، هو اليوم الذي أنشئ فيه الحزب السياسي المنظم لشيعة علي وبنيه ، نظم الحزب في المدينة في ذلك المجلس وأصبح الحسن له رئيساً ، وعاد أشرف أهل الكوفة إلى من ورائهم يبنونهم بالنظام الجديد والخطة المرسومة (ص ١٨٩ - ١٩٠) .

(١) هذه البقية من الإباضية ، وهم أكثر الخوارج اعتدالا وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفكيراً ، فهم أبعدهم عن الشطط والغلو ولذلك بقوا ، وهم فقه جيد ، وفيهم علماء ممتازون ، ويقع طوائف منهم في بعض واحات الصحراء الغربية ، وبعض آخر في بلاد الزنجبار . ويقولون عن مخالفهم إنهم كفار نعمة لا كفار في الاعتقاد ، وذلك لأنهم لم يكفروا بالله تعالى ، ولكنهم قصروا في جنب الله عز وجل (انظر ص ٩١ من الجزء الأول من تاريخ المذاهب الإسلامية) كما يقع طوائف منهم في عمان والجزائر وتونس .

(٢) الفرق بين الفرق ص ٤٥ . واقرأ إلى ص ٦٧ للتعرف على الخوارج وأرائهم ، وراجع كذلك : الملل والنحل ١ / ١١٤ - ١٣٨ والمخطط للقرنيزية ج ٤ ص ١٧٨ - ١٨٠ ، وقبر الإسلام ١ / ٣١٤ . ٢٣٥٩ ، وتاريخ المذاهب الإسلامية ١ / ٦٩ - ٩٢ .

وللخوارج رأي خاص في الإمامة :

فالإمام لا يكون إلا باختيار حر من المسلمين ، وإذا اختير فليس يصح أن يتنازل أو يحكم . ويظل رئيساً للمسلمين ما دام قائماً بالعدل مجتنباً للمجور ، ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه ، ولكن إذا غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله أو قتله . ولا يشترطون القرشية كما اشترط الجمهور ، فللأمة أن تختار من تشاء ولو كان عبداً حبشياً . كما أن فرقة منهم وهي « النجدات » أجمعت على أنه لا حاجة بالناس إلى إمام وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم ، فإن رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه جاز ، فأقامة الإمام في نظرهم ليست واجبة بإيجاب الشرع بل جائزة ، وإذا وجبت فإنما تجب بحكم المصلحة والحاجة ، وفرقة أخرى منهم وهي « الشيبية » أتباع شبيب بن يزيد الشيباني . « أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأمرهم . وخرجت على مخالفهم ، وزعموا أن غزاة أم شبيب كانت الإمام بعد قتل شبيب إلى أن قتلت »^(١) .

★★★

(١) الفرق بين الفرق ص ٦٥ - ٦٦ .

سادساً : الإمامة عند الزيدية

الشيعة على اختلاف فرقهم يرون وجوب إمام ، ولكن رأيهم في الإمامة يخالف ما ذهب إليه جمهور المسلمين .

وأقربهم إلى الجمهور فرقة الزيدية ، أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم . فبعد استشهاد الإمام الحسين ذهبت فرقة من الشيعة إلى أن الإمامة لا تكون إلا في أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها ، ويستوي في هذا أولاد الحسن وأولاد الحسين ، ورأوا أن كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالإمامة فهو إمام واجب الطاعة ، وجوزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال ، فلما خرج زيد بن علي في عهد هشام بن عبد الملك بايعه هؤلاء .

وكان من مذهب الإمام زيد جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل ، فقال : « كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه أفضل الصحابة ، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية راعوها ، من تسكين نائرة الفتنة ، وتطبيب قلوب العامة ، فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريباً ، وسيف أمير المؤمنين علي عن دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجف بعد ، والضعائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي ، فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد ، فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن من عرفوه باللين والتؤدة والتقدم بالسن ، والسبق في الإسلام ، والقرب من رسول الله ﷺ ... وكذلك يجوز أن يكون

المفضول إماماً والأفضل قائم فيرجع إليه في الأحكام ، ويحكم بحكمه في القضايا » (١) .

ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه ، وعرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين ، وإنما قال : « إني لا أقول فيها إلا خيراً ، وما سمعت أبي يقول فيها إلا خيراً ، وإنما خرجت على بني أمية الذين قاتلوا جدي الحسين » عندما سمعوا ذلك فارقوه ، ورفضوا مقالته حتى قال لهم ، رفضتوني ، ومن يومئذ سمعوا رافضة (٢) .

وفرق الزيدية منهم من يتفق مع ما ذهب إليه الإمام زيد ومنهم من خالفه ، فالجارودية زعموا أن النبي ﷺ نص على الإمام علي بالوصف دون التسمية ، وهو الإمام بعده ، والناس قصرُوا حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك (٣) .

ولكن باقي فرق الزيدية ذهبوا إلى أن الإمامة شورى فيما بين الخلق ، وأنها تصح في المفضول مع وجود الأفضل ، وأثبتوا إمامة الشيخين أبي بكر وعمر حقاً باختيار الأئمة حقاً اجتهدائياً ، واختلفوا في عثمان فمنهم من طعن ، ومنهم من توقف (٤) .

(١) الملل والنحل ١ / ١٥٥ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٥ ، وانظر الملل والنحل ١ / ١٥٥ .

(٣) انظر المرجع السابق ص ٢٢ ، والملل والنحل ١ / ١٥٧ - ١٥٨ .

(٤) انظر الملل والنحل ١ / ١٥٩ - ١٦٢ ، والفرق بين الفرق ص ٢٤ ، وفرق الشيعة ص ٢٠ - ٢١ وص ٥٥ ، والفصل في الملل والأهواء والنحل ص ٩٢ - ٩٣ .

سابعاً : الإمامة عند الإسماعيلية

أما الشيعة الإمامية فهم يرون أن الإمامة منصب إلهي يختار له الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي ، ويأمر النبي بأن يدل الأمة عليه ويأمر باتباعه . ويقولون أن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه بأن ينص على علي وينصبه غلماً للناس من بعده ، وقد بلغ الرسول الكريم رسالة ربه ، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى لم يتبع المسلمون أمر الله تعالى ولا أمر نبيه ﷺ ، وتركوا ركناً من أركان الإيمان . ويرون أن النص بعد الإمام علي لابنه الحسن ثم للحسين ثم لابنه علي زين العابدين ، ثم لابنه محمد الباقر ، فابنه جعفر الصادق . وبعد القول بإمامة أبي عبد الله جعفر الصادق نرى منشأ أكبر فرقتين من فرق الشيعة هما الإسماعيلية والجعفرية الاثنا عشرية .

فالإسماعيلية جعلوا الإمامة بعده لابنه إسماعيل ، الابن الأكبر ، واقترب هؤلاء فرقتين :

فرقة منتظرة لإسماعيل بن جعفر ، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل في حياة أبيه . وفرقة قالت : كان الإمام بعد جعفر سبطه محمد بن إسماعيل بن جعفر حيث إن جعفر نصب ابنه إسماعيل للإمامة بعده ، فلما مات إسماعيل في حياة أبيه علمنا أنه إذا نصب ابنه إسماعيل للدلالة على الإمامة ابنه محمد بن إسماعيل ، وإلى هذا القول مالت الإسماعيلية الباطنية^(١) .

(١) الفرق بين الفرق ص ٢٦ .

وتذهب المصادر الإسماعيلية التاريخية إلى أن إسماعيل مات عام ١٥٨ هـ أي بعد أبيه بعشر سنوات . (انظر أسس التأويل ٣٦٨) وحاد في حادثة المعارف الإسلامية عند الحديث عن الإسماعيلية ، كان جعفر كان استخلف إسماعيل . ولكنه عاد فاستخلف ابنه الثاني موسى لأنه =

والإسماعيلية جعلوا الإمامة بعد إسماعيل لابنه محمد المكتوم ، ومنهم من وقف عليه وقال برجعته بعد غيبتة ، ومنهم من ساق الإمامة في أئمة « مستورين » منهم ، ثم في « ظاهرين قائمين » من بعدهم . وقالوا : لن نخل الأرض قط من إمام حي قائم . إما ظاهر مكشوف ، وإما باطن مستور .

فإذا كان الإمام ظاهراً جاز أن يكون حجته مستوراً ، وإذا كان الإمام مستوراً فلا بد أن يكون حجته ودعائه ظاهرين .

ومن مذهبهم أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية ، وكذلك من مات ولم يكن في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية^(٢) .



= نعى إسماعيل قلاً . ولكن الإسماعيلية لم يسلموا بنزع الإمامة من إسماعيل لأنهم كانوا يرون أن الإمام معصوم وأن شرب الخمر لا يفسد عصمته ، وأنه لا يجوز لله أن يأمر بشيء ثم ينسخه .

(٢) انظر الملل والنحل ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

ثامناً : عقيدة الإمامة عند الجعفرية

الجعفرية الاثنا عشرية - وهم أكبر الفرق الإسلامية المعاصرة - لهم عقيدة خاصة في الإمامة أحب بيانها بشيء من التفصيل ، فأقول :

يعتقد الجعفرية أن الإمامة كالنبوة في كل شيء باستثناء الوحي ، فالقول فيه مختلف ، ولذلك قالوا^(١) :

١ - إن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها ، فمن لم يذهب مذهبهم في الإمامة فهم يجمعون على أنه غير مؤمن ، وإن اختلفوا في تفسير غير المؤمن هذا ؛ فمن قائل يكفره ، إلى قائل بالنسق ، وأكثرهم اعتدالا أو أقلهم غلواً يذهب إلى أنه ليس مؤمناً بالمعنى الخاص وإنما هو مسلم بالمعنى العام ، ما لم يكن مبغضاً للأئمة وشيعتهم فضلاً عن حرهم فهو يعد كافراً عند جميع الجعفرية^(٢) .

(١) انظر أقوالهم في المراجع الآتية :

عقائد الإمامية ص ٦٥ : ٨٠ - أصل الشيعة وأصولها ص ٢٢ : ٤٦ - كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد : المقصد الخامس : الإمامة ص ٢٨٤ وما بعدها - بحار الأنوار : باب جامع في صفات الإمام وشرائط الإمامة ٢٥ / ١٦٥ : ١٧٥ وباب أنه جرى لهم (أي للأئمة) من الفضل والطاعة مثل ما جرى لرسول الله ﷺ وأنهم في الفضل سواء ، نفس الجزء ص ٢٥٢ : ٣٦٢ .

(٢) ذكر الحلي - الملقب عند الجعفرية بالعلامة - بأن إنكار الإمامة شر من إنكار النبوة ؛ حيث قال : « الإمامة لطف عام والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان من نبي حي بخلاف الإمام .. وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص » (الألفين ١ / ٢) .

وعقب أحد علمائهم على هذا بأنه « نعم ما قال » وأضاف : وإلى هذا أشار الصادق بقوله عن منكر الإمامة هو شر الثلاثة ، فحته أنه قال : الناصبي شر من اليهودي . قيل : وكيف ذلك بالإن رسول الله ؟ فقال : إن اليهودي منع لطف النبوة وهو لطف خاص ، والناصري منع لطف الإمامة وهو عام (انظر حاشية ص ٤٣ الناقع يوم الحشر) =

٢ - الإمام كالنبي في عصمته وصفاته وعلمه ؛ فالإمام يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن ، من سن الطفولة إلى الموت ، عمداً وسهواً . كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان !

ويجب أن يكون أفضل الناس في صفات الكمال من شجاعة وكرم وعفة وصدق وعدل ومن تدبير وعقل وحكمة وخلق .

أما علمه فهو يتلقى المعارف والأحكام الإلهية وجميع المعلومات من طريق النبي أو الإمام من قبله .

وإذا استجد شيء فلا بد أن يعلمه من طريق الإلهام بالقوة القدسية التي أودعها الله تعالى فيه ، فإن توجهه إلى شيء وشاء أن يعلمه على وجهه الحقيقي ، لا يخطيء فيه ولا يشبهه عليه ، ولا يحتاج في كل ذلك إلى البراهين العقلية ، ولا إلى تلقينات المعلمين ، وإن كان علمه قابلاً للزيادة والاشتداد ، وذهب بعضهم إلى أن أحد الملائكة كان يلزم الرسول ﷺ ليسدده ويرشده

= وفي مصباح الهداية (ص ٦١ - ٦٢) ذكر المؤلف أن الإمامة مرتبة فوق النبوة !

وقال ابن بابويه القمي الملقب عندهم بالصدوق : « اعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة من بعده أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء . واعتقادنا فيمن أقر بأمر المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة نبينا محمد ﷺ » (رسالته في الاعتقادات ص ١٠٢)

وقال المفيد : « اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة ، فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار » (بحار الأنوار للمجلسي ٢٢ / ٢٩٠ ، والمجلسي ذكر قول المفيد لتأييد رأيه) .

والمفيد كان رأس الإمامية ، وشيخاً لشيخ طائفتهم أبي جعفر الطوسي .

ويعلمه ، فلما انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ظل الملك بعده ، ولم يصعد ليؤدي نفس وظيفته مع الأئمة بعد الرسول ﷺ .

٢ - لا بد أن يكون في كل عصر إمام هاد يخلف النبي في وظائفه من هداية

(١) انظر أصول الكافي : باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة (١ / ٢٧١ - ٢٧٢) وباب الروح التي يستد الله بها الأئمة (١ / ٢٧٢ - ٢٧٤) وهذا الباب فيه ستة أخبار منها عن أبي عبد الله (ع) وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان (٢) قال : خلق من خلق الله عز وجل أنظم من جبرائيل وميكائيل : كان مع رسول الله ﷺ بحيره ويسده ، وهو مع الأئمة من بعده .

وفي الباب الأسبق ذكر أن روح القدس خاصة بالأنبياء ، فإذا قبض النبي انتقل روح القدس فصار إلى الإمام . وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو ، والإمام يرى به . وفي الحاشية قس الرواية بقوله : يعني ما غاب عنه في أقطار الأرض وما في عنان السماء ! وبالمجمل ما دون العرش إلى ما تحت الثرى ! وانظر بحار الأنوار (٢٥ / ٤٧ - ٩٩) باب الأرواح التي فيهم (أي في الأئمة) وأنهم مؤيدون بروح القدس .

وقال ابن بابويه القمي في رسالته (ص ١٠٨ - ١٠٩) : « اعتقدنا في الأخبار الصحيحة من الأئمة أنها موافقة لكتاب الله ، متفقة المعاني ، غير متلفة ، لأنها مأخوذة من طريق الوحي عن الله سبحانه . وهذا القمي صاحب كتاب « فقيه من لا يحضره الفقيه » : أحد كتب الحديث الأربعة المعتمدة عند الجعفرية .

وقال المجلسي : « أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصاة الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم من الذنوب الصغيرة والكبيرة . عمداً وخطأً ونسياناً ، قبل النبوة والإمامة وبعدها ، بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله تعالى . ولم يخالف في ذلك إلا الصدوق محمد بن بابويه وشيخه ابن الوليد ، فإنها جوزا الإسهاء من الله تعالى لا السهو الذي يكون من الشيطان في غير ما يتعلق بالتبليغ وبين الأحكام » ، (بحار الأنوار : ٢٥ / ٢٥١ - ٢٥١) .

وقال الطوسي : « لا يجوز عليهم - أي على الأئمة - السهو والنسيان فيما يؤدونه عن الله . فأما غير ذلك فإنه يجوز أن ينسوه أو يسهوا عنه عمال يؤد ذلك إلى الإخلال بكسائر العقل . وكيف لا يجوز عليهم ذلك وهم ينامون ويمرضون ويفتن عليهم - والنوم سهو ، وينسون كثيراً من متصرفاتهم أيضاً ، وما جرى لهم فيما مضى من الزمان » (التبيين ٤ / ١٦٥ - ١٦٦) والطوسي يلقبونه بشيخ الطائفة ، وهو صاحب كتابين من كتب الحديث الأربعة .

البشر وإرشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة في الشأين وله ما للنبي من الولاية العامة على الناس لتدبير شئونهم ومصالحهم وإقامة العدل بينهم ، ورفع الظلم والعدوان من بينهم ، وعلى هذا فالإمامة استقرار للنبوة .

٤ - الأئمة هم أولو الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم ، وهم الشهداء على الناس ، وأبواب الله والسبل إليه والأدلاء عليه . فأمرهم أمر الله تعالى ، ونهيهم نهي الله ، وطاعتهم طاعته ، ومعصيتهم معصيته ، ووليهم وليه ، وعدوهم عدوه . ولا يجوز الرد عليهم ، والراد عليهم كالراد على الرسول ، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى ، فيجب التسليم لهم ، والالتقياد لأمرهم ، والأخذ بقولهم .

ولذا فالجعفرية يعتقدون أن الأحكام الشرعية الإلهية لا تستقى إلا من غير ماء أمتهم ، ولا يصح أخذها إلا منهم . ولا تفرغ ذمة المكلف بالرجوع إلى غيرهم ، ولا يطمئن بينه وبين الله تعالى إلى أنه قد أدى ما عليه من التكليف المفروضة إلا من طريقهم .

٥ - مادامت الإمامة كالنبوة فهي لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان رسوله ﷺ أو لسان الإمام المنصوب بالنص إذا أراد أن ينص على الإمام من بعده ، وحكمها في ذلك حكم النبوة بلا فرق ، فليس للناس أن يتحكموا فبين يعينه الله هادياً ومرشداً لعامة البشر ، كما ليس لهم حق تعيينه أو ترشيحه أو انتخابه ، لأن الشخص الذي له من نفسه القدسية استعداد لتحمل أعباء الإمامة العامة وهداية البشر قاطبة يجب ألا يعرف إلا بتعريف الله تعالى ، ولا يعين إلا بتعيينه .

ويعتقدون كذلك أن النبي ﷺ نص على خلفيته والإمام في البرية من بعده ، فعين ابن عمه علي بن أبي طالب أميراً للمؤمنين وأميناً للوحي ، وإماماً للخلق في عدة مواطن ، ونصبه وأخذ البيعة له بإمرة المؤمنين يوم غدیر خم . كما أنه صلى الله عليه وسلم بين أن الأئمة من بعده اثنا عشر ، نص عليهم جميعاً بأسمائهم ، ثم نص المتقدم منهم على من بعده .

٦ - الأئمة الاثنا عشر الذين نص عليهم الرسول ﷺ هم :

(١) أبو الحسن علي بن أبي طالب (المرتضى) الذي ولد قبل البعثة بعشر سنوات ، واستشهد سنة أربعين من الهجرة .

(٢) أبو محمد الحسن بن علي « الزكي » (٣ - ٥٠)

(٣) أبو عبد الله الحسين بن علي « سيد الشهداء » (٤ - ٦١)

(٤) أبو محمد علي بن الحسين « زين العابدين » (٢٨ - ٩٥)

(٥) أبو جعفر محمد بن علي « الباقر » (٥٧ - ١١٤)

(٦) أبو عبد الله جعفر بن محمد « الصادق » (٨٣ - ١٤٨)

(٧) أبو إبراهيم موسى بن جعفر « الكاظم » (١٢٨ - ١٨٣)

(٨) أبو الحسن علي بن موسى « الرضا » (١٤٨ - ٢٠٢ أو ٢٠٣)

(٩) أبو جعفر محمد بن علي « الجواد » (١٩٥ - ٢٢٠)

(١٠) أبو الحسن علي بن محمد « الهادي » (٢١٢ - ٢٥٥)

(١١) أبو محمد الحسن بن علي « العسكري » (٢٣٢ - ٢٦٠)

(١٢) أبو القاسم محمد بن الحسن « المهدي » وهو الحجة في هذا العصر الغائب ليلاً الأرض عدلاً وقسطاً بعد ما ملئت ظلاماً وجوراً . قيل ولد

سنة ٢٥٦ هـ ، وغاب غيبة صغرى سنة ٢٦٠ هـ ، وغيبة كبرى سنة ٣٢٩ هـ ، وسيظل حياً إلى يوم القيامة حتى لا تخلو الأرض من حجة وإلا ساخت :

هذه هي عقيدة الإمامية الاثني عشرية في الإمامة ، ولكن ما أدلتهم التي استندوا إليها ؟ وما مدى صحة استدلالهم ؟

هنا ما يبحثه في الفصلين التاليين .

ولله تعالى الحمد في الأولى والآخرة ، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

مراجع الفصل الأول

القرآن الكريم .

١ - أساس التأويل :

النعمان بن حيون التميمي - تحقيق وتقديم عارف صامر - دار الثقافة
بيروت .

٢ - أصل الشيعة وأصولها :

محمد الحسين آل كاشف الغطاء - المطبعة العربية بالقاهرة - الطبعة
العاشرية .

٣ - أصول الكافي :

أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني - قدم له وعلق عليه : عبد الحسين
المظفر - الطبعة الأولى - مطبعة النعمان في النجف .

٤ - الألفين في إمامة أمير المؤمنين :

الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي - تعليق محمد الحسين المظفر - المطبعة
الحيدرية في النجف سنة ١٣٧٢ هـ .

٥ - بحار الأنوار :

المولى محمد باقر المجلسي - دار الكتب الإسلامية - تهران سنة ١٣٨٥ هـ .

٦ - تاريخ المذاهب الإسلامية :

محمد أبو زهرة - دار الفكر العربي .

٧ - التبيان في تفسير القرآن :

أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي - طبع النجف سنة ١٣٧٦ هـ .

٨ - الخطط المقريرية المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار :

تقي الدين أحمد بن علي المعروف بالمقريري - مطبعة النيل بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

٩ - دائرة المعارف الإسلامية : يصدرها باللغة العربية :

أحمد الشنتاوي : وإبراهيم زكي خورشيد ، وعبد الحميد يونس .

١٠ - رسالة للصدوق في الاعتقادات :

أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي - ملحق بكتاب النافع يوم الحشر

للسوري - طبع حجر بإيران سنة ١٣٧٠ هـ .

١١ - روح الإسلام :

سيد أمير علي - نقله إلى العربية : عمر النديراوي - دار العلم للملايين في

بيروت - الطبعة الأولى .

١٢ - صحيح البخاري :

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - وشرحه فتح الباري : لابن حجر

العسقلاني .

١٣ - صحيح مسلم :

أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري .

١٤ - ضحى الإسلام :

أحمد أمين - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثالثة .

١٥ - عبقريّة الصديق :

عباس محمود العقاد : دار المعارف مصر - الطبعة الثامنة .

١٦ - عقائد الإمامية :

محمد رضا المظفر - مطبعة النعمان بالنجف - الطبعة الثالثة .

١٧ - علي وبنوه :

طه حسين - دار المعارف مصر - الطبعة السابعة .

١٨ - فجر الإسلام (ج ١) :

أحمد أمين - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الرابعة .

١٩ - فرق الشيعة :

أبو محمد الحسن بن موسى التوحيدي - المطبعة الحيدرية في النجف سنة ١٣٥٥ هـ .

٢٠ - الفرق بين الفرق :

أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي - مكتب نشر الثقافة الإسلامية

سنة ١٣٦٧ هـ .

٢١ - الفصل في الملل والأهواء والنحل :

أبو محمد علي بن أحمد بن حزم - مطبعة المدن - الطبعة الأولى .

٢٢ - القاموس المحيط :

محمد الدين الفيروزآبادي .

٢٣ - الكامل في اللغة والأدب :

أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد - مطبعة الاستقامة سنة ١٣٦٥ هـ .

٢٤ - كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد :

الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي - مكتبة المصطفوي في قم .

٢٥ - لسان العرب :

جمال الدين المعروف بأبي منظور المصري .

٢٦ - المستند :

الإمام أحمد بن حنبل - شرحه وصنع فهرسه : أحمد محمد شاكر - دار
المعارف بمصر .

٢٧ - مصباح الهداية في إثبات الولاية :

علي الموسوي الجبهاني - ناشر أصفهان كتابفروشي دين ودانش - جاب
دون - مطبعة رباني .

٢٨ - الملل والنحل :

أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني - تحقيق محمد سيد كيلاني -
مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٢٨٧ هـ .

٢٩ - المهدية في الإسلام :

سعد محمد حسن - مطابع دار الكتاب العربي بمصر سنة ١٣٧٢ هـ .

٣٠ - النافع يوم الحشر في شرح باب الحادي عشر :

جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري - طبع حجر ببايران سنة ١٣٧٠ هـ .

الفصل الثاني

أدلة الإمامة من القرآن العظيم

أولاً : الولاية .

ثانياً : المباينة .

ثالثاً : التطهير .

رابعاً : عصمة الأئمة .

خامساً : الغدير .

تعقيب

بين يدي الفصل

من المعلوم أن القرآن الكريم ليس فيه نص ظاهر يؤيد المذهب الجعفري ،
فلجأ معتقوه إلى التأويل : والاستدلال بروايات ذكرت في أسباب النزول
لآيات كريمة - وما استدلل به الجعفرية هو :

١ - قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ
الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ (١) .

هذه الآية الكريمة يسمونها آية الولاية ، ويقولون : إنها تدل على أن إمام
المسلمين بعد النبي ﷺ بلا فصل هو علي بن أبي طالب ، لأن لفظه « إنما »
تفيد الحصر ، و« وليكم » تفيد من هو أولى بتدبير الأمور ووجوب طاعته ،
والآية الكريمة نزلت في علي بلا خلاف - كما يقولون - عندما تصدق بخاتمه
وهو راکع .

٢ - في آية المباهلة ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ
وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ﴾ (٢) قالوا : إن الرسول ﷺ بأهل بأهل الكساء وهم : علي
وفاطمة والحسن والحسين ، فهم أحب الناس إلى الله تعالى ، فهم أحق بالإمامة
والخلافة من الثلاثة الذين سبقوا الإمام علياً ، « وأنفسنا » هنا تدل على أن
علياً كنفس الرسول ﷺ ، ومن كان كذلك فمن الذي يتقدمه ؟

٣ - قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ

(١) سورة المائدة - الآية ٥٥ .

(٢) سورة آل عمران - الآية ٦١ .

ويظهركم تطهيراً ﴿١١﴾ .

قالوا : إن المراد بأهل البيت هنا علي وفاطمة والحسن والحسين ، وهذه الآية الكريمة تدل على عصمتهم ، والإمامة تدور مع العصمة .

٤ - قال سبحانه وتعالى : ﴿ إني جاعلك للناس إماماً ﴾ قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين ﴿١٢﴾ .

قالوا : إن هذه الآية الكريمة قد أبطلت إمامة كل ظالم ، فصارت في الصفوة من ذرية إبراهيم الخليل . ومن عبد غير الله ولو لحظة فهو ظالم . وعلي هو الذي لم يعبد صنأ قط . أما غيره من الخلفاء فهم ظالمون لا يستحقون هذه الخلافة .

ومعنى هذا أن القرآن الكريم - على قولهم - قد أشار في أكثر من موضع أن علياً هو المستحق للإمامة دون غيره ، ولذلك فهم يعتقدون أن الله سبحانه أمر نبيه بأن ينص على علي وينصبه علماً للناس من بعده ، وكان النبي يعلم أن ذلك سوف يتقل على الناس ، وقد يحملونه على الحباية والمحبة لأبن عمه وصهره ، ومن المعلوم أن الناس ذلك اليوم ، وإلى اليوم ليسوا في مستوى واحد من الإيمان واليقين بنزاهة النبي وعصمته عن الهوى والغرض ، ولكن الله سبحانه لم يعذره في ذلك ، فأوحى إليه : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ ﴿١٣﴾ فلم يجد بداً من الامتثال بعد

(١١) سورة الأحزاب - الآية ٢٣ .

(١٢) سورة البقرة - الآية ١٢٤ .

(١٣) سورة المائدة - الآية ٦٧ .

هذا الإنذار الشديد ، فخطب الناس عند منصرفه من حجة الوداع في غدير خم : فنادى وجلهم يسمعون :

« أأستأوى بالؤمنين من أنفسهم ؟ فقالوا : اللهم بلى . فقال : من كنت مولاه فهذا علي مولاه ، إلى آخر ما قال ، ثم أكد ذلك في مواطن أخرى تلويحاً وتصريحاً ، وإشارة ونصاً حتى أدى الوظيفة » (١٤) .

وقيل أن ينصرف الرسول ﷺ من غدير خم وقبل أن يتفرق الجمع نزل قوله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ ﴿١٥﴾ .

فقال رسول الله ﷺ : الله أكبر على إكمال الدين ، وإتمام النعمة ، ورضا الرب برسالتي ، والولاية لعلي من بعدي ، ثم طفق القوم يهتفون أمير المؤمنين وفي مقدمتهم الشيخان (١٦) . فشاغ ذلك وطار في البلاد ، فبلغ ذلك الحرث بن النعمان الفهري ، فألقى رسول الله ﷺ على ناقه له حتى ألقى الأبطح فنزل عن ناقته فأناخها ، فقال : يا محمد ، أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنتك رسول الله فقبلناه ، وأمرتنا أن نصلي خفاً فقبلناه منك ، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا ، وأمرتنا أن نصوم شهراً فقبلنا ، وأمرتنا بالحج فقبلنا ، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبعي ابن عمك ففضلته علينا ، وقلت من كنت مولاه فعلي مولاه ، فهذا شيء منك أم من الله عز وجل ؟ فقال : والذي لا

(١٤) أصل الشيعة وأصولها ص ١٢٤ ، وفيه « يا أيها النبي » و : اللهم نعم .

(١٥) الآية الثالثة من سورة المائدة .

(١٦) انظر الغدير ١ / ١١١ .

إله إلا هو إن هذا من الله . فولى الحرث بن النعمان يريد راحلته وهو يقول : اللهم إن كان ما يقول محمد حقاً فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم . فما وصل إليها حتى رماه الله تعالى بحجر فسقط على هامته وخرج من دبره وقته . وأنزل الله عز وجل ﴿ مَالِ سَائِلٍ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾^(١) الآيات^(٢) .

هذه الآيات الكريمة السبعة السابقة هي أسس ما يستدلون به من القرآن الكريم ، فلنعرض رأيهم ، ونناقشه بالتفصيل .

أولاً : الولاية

تنظر في الآية الكريمة الأولى ، آية الولاية كما يسميها الجعفرية والتي يعتبرونها نصاً صريحاً في إمامته ، فنجد أنهم يروون أنها نزلت على علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه حين سأل سائل وهو راکع في صلاته ، فأومى بخنصره اليمنى إليه وأخذ السائل الحاتم من خنصره .

وقالوا في المعنى : إن الله تعالى بين من له الولاية على الخلق ، والقيام بأمورهم ، وتجب طاعته عليهم فقال : ﴿ إنا وليكم الله ورسوله ﴾ ، أي الذي يتولى مصالحكم ويدير أموركم هو الله تعالى ورسوله ﷺ ﴿ والذين آمنوا ﴾ ثم وصف الذين آمنوا فقال : ﴿ الذين يقيمون الصلاة ﴾ بشرائطها ﴿ ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾ أي يعطونها في حال الركوع .

ثم قالوا : هذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة علي بعد النبي ﷺ بلا فصل ، والوجه فيه أنه إذا ثبت أن لفظة وليكم تفيد من هو أولى بتدبير أموركم ويجب طاعته عليكم ، وثبت أن المراد بالذين آمنوا علي ، ثبت النص عليه بالإمامة ووضح . الذي يدل على الأول هو الرجوع إلى اللغة ، فمن تأملها علم أن القوم نصوا على ذلك ، ولا يجوز حمل لفظة الولي على الموالاتة في الدين والمحبة ، لأنه لا تخصيص في هذا المعنى لمؤمن دون مؤمن آخر ، ولفظة « إنا » تقتضي التخصيص ونفي الحكم عن عدا المذكور . والذي يدل على أن المراد بالذين آمنوا علي الروايات الكثيرة ، فهو وحده الذي تصدق في حال الركوع ، كما أن الذي خوطب بالآية غير الذي جعلت له الولاية ، وإلا أدى

(١) أول سورة العنكبوت .

(٢) العنكبوت ١ / ٢٤١

إلى أن يكون المضاف هو المضاف إليه بعينه^(١).

هذا ما ذهب إليه الجعفرية ، ولكن أهل التأويل - كما يقول الطبري^(٢) - اختلفوا في المعنى بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾ ، فقال بعضهم : غني به علي بن أبي طالب ، وقال بعضهم : غني به جميع المؤمنين .

وذكر الطبري الروايات التي تؤيد ما ذهب إليه القائلون بأن المعنى به جميع المؤمنين ، وفي بعضها تعجب من سأل عن المراد بالذين آمنوا ، لأنه يسأل عن شيء لا يسأل عن مثله . ثم ذكر روايتين :-

الأولى : عن إسماعيل بن إسرائيل قال : حدثنا أيوب بن سويد قال ، حدثنا عتبة بن أبي حكيم في هذه الآية ﴿ إِنَّمَا وَلِيكُمُ اللَّهُ ﴾ قال : علي بن أبي طالب .

الثانية : هي : حدثني الحارث قال : حدثني عبد العزيز قال : حدثنا غالب بن عبيد الله قال ، سمعت مجاهدًا يقول في قوله : ﴿ إِنَّمَا وَلِيكُمُ اللَّهُ ﴾ قال : نزلت في علي بن أبي طالب ، تصدق وهو راكع .

والرواية الأولى في سندها أيوب بن سويد ، وعتبة بن أبي حكيم : فأما أيوب فقد ضعفه أحمد وابن معين وغيرهما . وقال البخاري في الكبير

(١) راجع تأويلات الجعفرية للآية الكريمة ، والروايات التي ذكروها لتأييد ما ذهبوا إليه في المراجع التالية :

البيان ٢ / ٥٥٨ - ٥٦٤ ، ومجمع البيان ٦ / ١٢٦ - ١٢٧ ، والميزان ٦ / ٢٤١ ، وزبدة البيان ص ١٠٧ - ١١٠ ، وكشف المراد ص ٢٨٩ ، ومساح لفدائية ص ١٧٩ - ١٨١ ، وتفسير شمس ص ١٤١ .

(٢) انظر تفسير الطبري ، تحقيق شاکر ١٠ / ٤٢٤ - ٤٢٥ .

« يتكلمون فيه »^(١) وأما عتبة فقد ضعفه ابن معين ، وكان أحمد يوهنه قليلاً ، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات^(٢) .

فهذه الرواية إذن ضعيفة السند .

والرواية الثانية في سندها غالب بن عبيد الله وهو منكر الحديث متروك^(٣) فروايته لا يؤخذ بها .

والحافظ ابن كثير عند تفسير الآية الكريمة قال^(٤) : ﴿ إِنَّمَا وَلِيكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أي ليس اليهود بأوليائكم ، بل ولايتكم راجعة إلى الله ورسوله والمؤمنين ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ﴾ أي المؤمنون المتصفون بهذه الصفات من إقام الصلاة التي هي أكبر أركان الإسلام ، وهي له وحده لا شريك له ، وإيتاء الزكاة التي هي حق المخلوقين ومساعدة المحتاجين من الضعفاء والمساكين . وأما قوله : ﴿ وَهُمْ راكعون ﴾ فقد توهم بعض الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله : ﴿ وَيؤتون الزكاة ﴾ أي في حال ركوعهم ، ولو كان هذا كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره لأنه ممدوح ، وليس الأمر كذلك عند أحد العلماء من نعلسه من أئمة الفتوى . وحتى أن بعضهم ذكر في هذا أثراً عن علي بن أبي طالب أن هذه الآية نزلت فيه ، وذلك أنه مر به سائل في حال ركوعه فأعطاه خاتمه .

(١) انظر المرجع السابق ج ٥ حاشية ص ٢٢٤ .

(٢) نفس المرجع ج ١٠ حاشية ص ٤٢٦ .

(٣) الوضع السابق من المرجع ذاته .

(٤) انظر تفسيره : ٧١ / ٢ .

وذكر ابن كثير الروايات التي تشير إلى هذا ، ثم بين أنها لا يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها . ثم قال : وقد تقدم في الأحاديث التي أوردناها أن هذه الآيات كلها نزلت في عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - حيث ثبرا من حلف اليهود ، ورضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين ، ولهذا قال تعالى بعد هذا كله : ﴿ ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون ﴾ كما قال تعالى : ﴿ كتب الله لأغلبن أفا ورسلي إن الله قوي عزيز ... ألا إن حزب الله هم المفلحون ﴾ .

فكل من رضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين فهو مفلح في الدنيا والآخرة ، ومنصور في الدنيا والآخرة ، ولهذا فإن تعالى في هذه الآية الكريمة :

﴿ ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون ﴾ .

بعد هذا كله نذكر بعض الملاحظات :

١ - بدراسة روايات الطبري ، وما ذكره الحافظ ابن كثير ، نجد أن رواية التصديق في حالة الركوع لا تصح سنداً ، يضاف إلى هذا أن كتب السنة التي رجعت إليها لم أجد فيها ذكراً لمثل هذه الرواية^(١) .

٢ - الروايات مرفوضة كذلك من ناحية المتن كما أشار ابن كثير وغيره ، فالفضيلة في الصلاة كونها خالية عما لا يتعلق بها من الحركات ، سواء أكانت كثيرة أم قليلة ، غايبة الأمر أن الكثيرة مفسدة للصلاة دون القليلة ، ولكن

(١) راجع أيضاً ما ذكر عن الإمام علي في مفتاح كنوز السنة ، فلا توجد إشارة لمثل هذه الرواية .

نؤثر قصوراً في معنى إقامة الصلاة أئمة^(٢) .

٣ - قال ثعلب : الركوع الخضوع ، ركع يركع ، ركعاً وركوعاً : مطأطأ رأسه . وقال الراغب الأصبهاني : الركوع الانحناء ، غنارة يستعمل في أهلية المخصوصة في الصلاة كما هي وقارة في التواضع والتذلل : إما في العبادة ، وإما في غيرها . وكانت العرب في الجاهلية تسمى الخفيف راكعاً إذا لم يعبد الأوثان ، ويقولون : ركع إلى الله ، قال الزمخشري : أي اهبط ، قال النابغة الذبياني :-

سيلع عذراً أو نجاحاً من امرئ

إلى ريمه رب البرية راكع

وتقول : ركع فلان لكذا وكذا إذا خضع له ، ومنه قول الشاعر :

بيعت بكسر لثمي واستغاث بها

من الهزال أبوها بعد ما ركعاً

يعني بعد ما خضع من شدة الجهد والحاجة .

ومنه كذلك :

لا تهين الفقير عـــــــلى ك أن

تركع يوماً والدهر قد رفعه

وقد استعمل بهذا المعنى في القرآن الكريم أيضاً كما قيل في قوله

سبحانه : ﴿ واركع مع الراكعين ﴾ ، إذ ليس في صلاة من قبلنا من أهل

(٢) انظر تفسير الأتومي ٣ / ٣٣١ .

الشرائع ركوع هو أحد الأركان بالإجماع . وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَخَرَّ رَاكِعاً ۖ إِلَىٰ غَيْرِ هَذَا ۝ ﴾ .

فقوله تعالى ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ يعني به وهم خاضعون لربهم متقادون لأمره ، متواضعون متذللون في أدائهم للصلاة وإيتائهم للزكاة ، فهو بمعنى الركوع الذي هو في أصل اللغة بمعنى الخضوع .

وأرى تأييداً لهذا المعنى مجيء الآية الكريمة بالفعل المضارع ، فهو يدل على أن الآية الكريمة لا تشير إلى حادثة حدثت وانتهت ، وإنما تدل على الاستمرار والدوام ، أي أن صفات المؤمنين وطبيعتهم الصلاة والزكاة وهم راکعون ، ولا يستقيم المعنى - بغير تكلف - أن يكون من صفاتهم إخراج الزكاة أثناء الصلاة .

٤ - ذكر الشيعة أن التصديق أثناء الركوع لم يقتصر على أمير المؤمنين ولكن اقتدى به باقي أئمتهم جميعاً ! وهنا يرد تساؤل : إذا كان هذا العمل من الفضائل التي امتدح بها أبو الأئمة وتبعه جميعهم فكيف لم يحرص على هذه الفضيلة سيد الخلق أجمعين صلوات الله وسلامه عليه ؟ . وكذلك سائر الأمة ؟

٥ - قال الزعزري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ ما يأتي :

« الواو فيه للحال : أي يعملون ذلك في حال الركوع وهو الخشوع والإخبات والتواضع لله إذا صلوا وإذا زكوا ، وقيل هو حال من يؤتون الزكاة بمعنى

(١) انظر مادة ركع في لسان العرب ، وتاج العروس ، وأساس البلاغة ، وانظر كذلك تفسير الطبري ١ / ٥٧٤ - ٥٧٥ ، وتفسير الأكوبي ٢ / ٣٢٠ .

يؤتونها في حال ركوعهم في الصلاة ، وأنها نزلت في علي كرم الله وجهه حين سأله سائل وهو راكع فطرح له خاتمه كأنه كان مرجاً في خنصره فلم يتكلف خلعه كثير عمل تفقد مثله صلاته .

فإن قلت : كيف صح أن يكون لعلي رضي الله عنه واللفظ لفظ جماعة ؟ قلت : جيء به على لفظ الجمع وإن كان السبب فيه رجلاً واحداً ليرغب الناس في مثل فعله فينالوا مثل ثوابه ، ولينبه علي أن سجية المؤمنين يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البر والإحسان وتفقد الفقراء ، حتى إن لزم أمر لا يقبل التأخير في الصلاة لم يؤخروه إلى الفراغ منها (١) .

والزعزري هنا ذكر أولاً المعنى المفهوم من النص ، ثم ما قيل في سبب النزول دون تمحيص ، وقد ظهر أن سبب النزول هذا غير صحيح ، فلا ضرورة للتأويل الذي ذهب إليه . ثم ما هذا الأمر الذي لا يقبل التأخير وهم في الصلاة ؟ أم يكن الأفضل أن يصلي السائل مع المصلين ؟ أو أن ينتظروهم حتى تنتهي الصلاة ؟ وكيف يذهب لراكع يسأله الصدقة ويشغله عن الصلاة ؟ ولو وجد مثل هذا السائل فكيف نشجعه على ارتكاب خطأ جسيم كهذا ؟

٦ - سبق قول الإمامية بأن الذي خوطب بالآية غير الذي جعلت له الولاية وإلا أدى إلى أن يكون المضاف هو المضاف إليه بعينه ، وهذا نوع من الجدال العقيم ، لأن المراد ولاية بعض المؤمنين بعضاً لا أن يكون كل واحد منهم ولي نفسه . كما أن الخطاب موجه كذلك إلى أولئك الذي تبرأوا من

(١) الكشاف : ١ / ٦٤٤ ، ونزهم إلى كذا : اضطرم .

ولاية اليهود فأولياؤهم المؤمنون : وهم أيضاً أولياء لغيرهم من المؤمنين . وفي مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾ خطاب للمؤمنين جميعاً ، أفعنّى هذا أنه نهى لكل مسلم أن يلمز نفسه ؟! قال الألوسي : كيف يتوهم من قولك مثلاً : أيها الناس لا تغتابوا الناس أنه نهى لكل واحد من الناس أن يغتاب نفسه ؟ (١) .

٧ - من المعلوم لدى جميع العلماء - شيعية وسنة - أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فلو صح ما ذكر في سبب النزول لانطبق على كل من يتصف بالإيمان وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة في حال الركوع كما ذكروا ، أو الحرص على البر والإحسان وتفقد الفقراء كما أوله الزمخشري .

٨ - كلمة الولي تأتي بمعنى المتولي للأموال والمستحق للتصرف فيها ، وتأتي بمعنى الناصر والخليل ، والسياق يحدد المعنى المراد ، والقرآن الكريم عندما يأمر بموالة المؤمنين ، أو ينهاهم عن موالة غير المؤمنين من الكفار وأهل الكتاب ، تأتي الموالة بمعنى النصرة والحماية كقوله تعالى : ﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ (٢) ، وقوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ (٤) ولم يخرج عن هذا المعنى إلا حالات خاصة كولاية الدم وولاية السقي ، ولكن حالة من هذه الحالات لم تأت

بمعنى الولاية العامة على المؤمنين (١) ، أفاية الولاية شذت عن هذا النسق القرآني ؟

وقبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) . فهذا نهى عن موالة من تحب معاداتهم . ثم بينت الآية الكريمة - آية الولاية - من تحب موالاتهم ، ثم جاء النهي مرة أخرى في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) ولا شك أن الذي جاء قبل الآية الكريمة وبمعتها ينهي عن الموالة في الدين والحبة ، فإذا جاء الأمر بالموالة بين تبيين فإنه قطعاً لا يخرج عن هذا المعنى إلا بدليل آخر .

فكلمة « وليكم » ليست دليلاً على أن الإمامة العظمى لأبي الحسن - كرم الله وجهه - وإنما هي في حاجة إلى دليل يظهر أنها خرجت على الاستعمال القرآني العام ، وعلى المفهوم الخاص لتلك الآيات الكريمة المتتابعة في سورة المائدة .

٩ - لا خلاف في أن لفظة « إنما » تقتضي التخصيص ونفي الحكم عن عدا المذكور ، ولكن الجعفرية بنوا على هذا عدم جواز حمل لفظة الولي على

(١) راجع الآيات القرآنية التي تبين ما ذكر مستعيناً بما جاء في مادة « ولي » من المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

(٢) سورة المائدة - الآية ٥١ .

(٣) السورة السابقة - الآية ٥٧ .

(١) راجع تفسيره ٢ / ٣٣٢ .

(٢) سورة النساء - الآية ٨٩ .

(٣) نفس السورة - الآية ١٢٩ .

(٤) سورة التوبة - الآية ١٦ .

الموالاتة في الدين والمحبة لأنه لا تخصيص في هذا المعنى لمؤمن دون مؤمن آخر .
وهذا الاستدلال أيضاً لا يستقيم ؛ فالموالاتة مختصة بالمؤمنين جميعاً دون
غيرهم ممن تحب معاداتهم ، وليست لمؤمن دون مؤمن ، بل إن هذا التخصيص
يقتضي عكس ما ذهبوا إليه ، لأن الحصر يكون فيما يحتمل اعتقاد الشركة
والتردد والنزاع ، ولم يكن بالإجماع وقت نزول هذه الآية تردد ونزاع في
الإمامة وولاية التصرف ، بل كان في النصرة والمحبة (١) .

١٠ - أمر الله تعالى للمؤمنين بموالاتة أقوام ، ونهيه إياهم عن موالاتة
آخرين ، كل هذا صدر في حياة الرسول ﷺ ونفذ في حياته ، فكيف يكون
إمام المسلمين الأعظم علياً مع وجود الرسول ﷺ ؟

ولو اختص علي بالإمامة لوجود لفظة « إنما » فإن هذا التخصيص يخرج ابنه
الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم جميعاً - لأنها يكونان فيمن نفي الحكم
عنهم كما سبق ، ثم أتى للإمامة أن تصل إلى باقي الأئمة الاثني عشر ؟

هذه بعض الملاحظات ، وأعتقد بعد هذا أن الآية الخامسة والحسين من
سورة المائدة لا تدل بحال على أن إمام المسلمين بعد الرسول ﷺ يجب أن
يكون علي بن أبي طالب . على أن هذه الآية الكريمة تعد أهم دليل قرآني
يستندون إليه ، فلننظر بعد هذا في باقي الأدلة .

ثانياً : المباهلة

في آية المباهلة قالوا : اتفق المفسرون كافة أن الأبناء إشارة إلى الحسن
والحسين ، والنساء إشارة إلى فاطمة ، والأنفس إشارة إلى علي رضي الله تعالى عنه .
ولا يمكن أن يقال : إن تفهما واحدة ، فلم يبق المراد من ذلك إلى المساوي ،
ولا شك في أن رسول الله ﷺ أفضل الناس مساويه كذلك أيضاً (٢) .
ونلاحظ هنا :

١ - لو سلمنا بكل ما سبق فإن الآية الكريمة لا تنص على إمامة أحد ،
لأن ولاية أمر المسلمين تحتاج إلى قدرات خاصة تتوافر في صاحبها ، حتى
يستطيع أن يقود الأمة بسلام ، ويرعى مصالحها على الوجه الأكمل ، والآية
الكريمة لا تشير إلى شيء من هذا ولا تتعرض للخلافة على الإطلاق ، وإنما
تذكر الأبناء والنساء والأنفس في مجال التضحية لإثبات صحة الدعوى ،
وهؤلاء المذكورون من أقرب الناس إلى رسول الله ﷺ ، وبهذا يتحقق
لمعاندين صحة دعواه لتقديمه للمباهلة أقرب الناس إليه . وفرق شاسع بين
مجال التضحية ومجال الإمامة ، ففي التضحية يمكن أن يقدم النساء والصغار
ولكنهم لا يقدمون للخلافة .

٢ - القول بأن الإمام علياً يساوي الرسول ﷺ غلو لا يقبله الإمام نفسه
ككرم الله وجهه ، ويجب ألا يذهب إليه أي مسلم ، فكانت الرسول المصطفى غير
مكانة من اهتدى بهديه واقتبس من نوره .

(١) كشف المراد ص ٣٠٤ ، وانظر مصباح إقداية ص ٩٩ - ١٠٢ .

(٢) تفسير آلوسي ٢ / ٣٢٠ .

٣ - لو قلنا : إن الآية الكريمة تدل على أفضلية الإمام علي رضي الله عنه فإن إمامة المفضول مع وجود الأفضل جائزة حتى عند بعض فرق الشيعة أنفسهم كالزيدية ، وهذا لا يمنع الشرع ولا العقل ، لأن المفضول بصفة عامة قد يكون أفضل بصفة خاصة فيما يتعلق بأمور الخلافة ومصلحة المسلمين ، وكان الرسول الكريم يولي الأنفع على من هو أفضل منه (١) .

٤ - عقب ابن تيمية على قولهم بأن الله تعالى جعل علياً نفس رسول الله ﷺ بقوله : هذا خطأ ، وإنما هذا مثل قوله : ﴿ لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ فاقتلوا أنفسكم ﴾ (٣) ﴿ ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ﴾ (٤) فالمراد بالأنفس الإخوان نسباً أو ديناً (٥) .

(١) قال ابن قيم الجوزية تحت عنوان : « تولية الرسول ﷺ الأنفع على من هو أفضل منه » : « وهذا مضى سنة رسول الله ﷺ ، فإنه كان يولي الأنفع للمسلمين على من هو أفضل منه ، كما ولي خالد بن الوليد من حين أسلم على حروبه تكايفه في العدو . وقدمه على بعض السابقين من المهاجرين والأنصار . وكان أبو ذر من سبق السابقين وقال له : (يا أبا ذر ، إني أراك ضعيفاً ، وأحب لك ما أحبه لنفسي ، لا تؤمنن على اثنين ولا تولين مال يتيم) . وأمر عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل ، لأنه كان يقصد أخواله بني عذرة ، فعلم أنهم يطعمونه مالا يطعمون غيره للقرابة ... إلخ - انظر أعلام الموقعين ١ / ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) سورة النور - الآية ١٢ .

(٣) سورة البقرة - الآية ٥٤ .

(٤) نفس السورة - الآية ٨٤ .

(٥) المنتقى ص ١٧ - حاول أحد الجعفرية نقض كلام ابن تيمية فقال : « فلو لا إذ سمعتموه ظن كل مؤمن بنفسه خيراً ، وظنت كل مؤمنة بنفسها خيراً ، لا أن كل مؤمن ظن بأخيه خيراً » (منهاج الشريعة ٢ / ٢٨٧) ويكفي هنا أن نذكر ما قاله الطوسي شيخ الطائفة في تفسيره :

« هلاً حين سمعتم هذا الإفك من القائلين ظن المؤمنون بالمؤمنين الذين هم كأنفسهم - خيراً ، لأن المؤمنين كلهم كالنفس الواحدة فيما يجري عليها من الأمور . فإذا جرى على أحدهم غنة ،

٥ - قال الزمخشري : « فإن قلت : ما كان دعاؤه إلى المياهدة إلا ليشين الكاذب منه ومن خصمه . وذلك أمر يختص به ومن يكاذبه ، فما معنى ضم الأبناء والنساء ؟ قلت : ذلك أكد في الدلالة على ثقته بحاله واستيفائه بسدقه ، حيث استجراً على تعريض أعزته وأفلاذ كبده وأحب الناس إليه لذلك . ولم يقتصر على تعريض نفسه له ، وعلى ثقته بكذب خصمه حتى يهلك خصمه مع أحبته وأعزته هلاك الاستئصال إن تمت المياهدة . وخص الأبناء والنساء لأنهم أحر الأهل وأصدقهم بالقلوب ، وربما فداهم الرجل بنفسه ، وحارب حتى يقتل . ومن ثمة كانوا يسوقون مع أنفسهم الطعمائن في الحروب لتجنبهم من الحرب ويسمون الزادة عنهم بأرواحهم حياة أخفائهم . وقدمهم في الذكر على الأنفس ليشبه على لطف مكانهم وقرب منزلتهم . وليؤذن بأنهم مقدمون على الأنفس مضمون بها ، وفيه دليل لا شيء أقوى منه على فضل أصحاب الكساء عليهم السلام (١) .

وبعد : فيها اختلفت الأقوال فالآية الكريمة تدل على مكانة أولئك الذين قدموا للمياهدة ، ولكن هذا لا صلة له بالخلافة كما بينا .

= فكأنه جرى على جماعتهم وهو كقولهم : (فسموا على أنفسكم) وهو قول مجاهد .. إلخ » (انظر الشبان ٧ / ٤١٦) .

(١) تفسير الكشاف ١ / ٤٢٤ - وقال أحد مضي الجعفرية : « المياهدة والثلافة وإن كانت بحسب الظاهر كالحاجة بين رسول الله ﷺ وبين رجال الثغرى ، لكن تحمت الدعوة للأبناء والنساء ليكون أدل على الطمأنينة الدائمية بصدق دعواه ، وتكونه على الحق ، لما أودعه الله سبحانه في قلب الإنسان من محبتهم والشفقة عليهم ، فقراء يقيمهم بنفسه ، ويركب الأعرال والمخاطرات دونهم ، وفي سبيل حمايتهم والغيرة عليهم والتذب عنهم . ولذلك بعينه قدم الأبناء على النساء ، لأن حبة الإنسان بالسبية إليهم أشد وأدوم » (الميزان ٣ / ٢٤٤) .

ثالثاً : التطهير

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأُزْوَاجُكَ إِن كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَمَالَيْنَ أُمْتَعَكُن وَأَمْرُحْكُن سَرَّاحاً جَمِيلاً . وَإِن كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمَحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْراً عَظِيماً ﴾ (١) .

فخير الرسول ﷺ زوجاته ، فاخترن جميعاً الله ورسوله والدار الآخرة ، واستحققن بعد هذا الاختيار مخاطبة الله تعالى لهن بقوله : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ مِنْ بَعْضِ مَا يَنْهَى اللَّهُ عَنْهُ فَاذْكُرْنَ اللَّهَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ لَعَلَّه يَرْحَمَكُنَّ ﴾ (٢) .

فهذه الآيات الخمس في نساء النبي كما يبدو : ولكن جديلاً كثيراً دار حول عجز الآية الثالثة والثلاثين ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ .

وهذا الجزء يطلق عليه اسم آية التطهير ، ويرى الشيعة أنه لا صلة له بما قبله ولا بما بعده ، وإنما هو خاص بالنبي ﷺ والسيدة فاطمة الزهراء والإمام علي وابنيهما الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم جميعاً ، وأنه يدل على عصمتهم ، ومن ثم يستدلون به على مذهبهم في الإمامة .

(١) سورة الأحزاب . الآيتان ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) الآيات الخمس التالية من نفس السورة وهي : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ مِنْ بَعْضِ مَا يَنْهَى اللَّهُ عَنْهُ فَاذْكُرْنَ اللَّهَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ لَعَلَّه يَرْحَمَكُنَّ ﴾ (١) . ومن يفتن منكم من وراء ظهره ويخلف ، فلن نخفف عنه ، ولعلنا له عذاب عظيم . يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُمْ أَكْحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا فِتْنَةً عَلَيْكُمْ فَلْيَنْكِحْنَ مَا طَافَتْ بِهِنَّ وَأُولَئِكَ يَرْجَوْنَ اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَهُنَّ أَجْرٌ عَظِيمٌ . يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأُزْوَاجُكَ إِن كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَمَالَيْنَ أُمْتَعَكُن وَأَمْرُحْكُن سَرَّاحاً جَمِيلاً . وَإِن كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمَحْسِنَاتِ مِنْكُمْ أَجْراً عَظِيماً ﴾ (٢) .

فاستدلّاهم بشي على ثلاث نقاط هي : تحديد المراد بأهل البيت في الآية كريمة ، ثم دلالة الآية على عصمتهم ، وأخيراً التلازم بين العصمة والإمامة .

وقد ذهبوا إلى أن المراد بأهل البيت هم هؤلاء الخمسة فقط مستدلين بشيئين : (١) .

الأول : الخطاب في قوله تعالى « عنكم » و « يطهركم » بالجمع المذكور يدل - كما يقولون - على أن الآية الشريفة في حق غير زوجات رسول الله ﷺ ، وإلا فسباق الآيات يقتضي التعبير بـ « يطهرن » بالجمع المؤنث أي « عنكن » و « يطهركن » فالعدول عنهما إلى الخطاب بالجمع المذكور يشهد بأن المراد من أهل البيت غير الزوجات .

الثاني : أخبار تدل على أنها في الخمسة الأطهار .

وبالرجوع إلى كتاب الله تعالى نجد قوله : ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴾ (١) وهذا خطاب لامرأة إبراهيم عليه السلام .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾ (٢) . ومعلوم أن موسى سار بأهله آنس من جانب

(١) انظر أدلتهم في : التبيان ٨ / ٣٢٩ - ٣٤٠ ، ومجمع البيان ط مكتبة الحياة ٢٢ / ١٣٧ - ١٣٩ وجوامع الجامع ص ٢٧٢ ، والميزان ١٦ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، ومصابيح الهداية ص ١٠٢ - ١٠٩ .

(٢) سورة هود - الآية ٧٢ .

(٣) سورة القصص - الآية ٢٩ .

وقوله سبحانه : ﴿ وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلَ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ . فَرُدُّنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ ﴾ (١١) وقوله عز وجل : ﴿ إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَأَنَّتَ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ (١٢) وقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكَ إِنَّكَ كُنتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ (١٣) .

إلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي تبين أن الاستعمال القرآني لا يمنع أن يكون المراد بأهل البيت في الآية الكريمة نساء النبي مع الخطاب بالجمع المذكور ، بل إن المذكور هو الذي يمتثل مع هذا الاستعمال ، ولم أجده التعبير بالمؤنث مع كلمة الأهل - سواء أريد بها الزوجات أم غيرهن - في القرآن الكريم كله (١٤) .

واحتج طائفة من العلماء على أن آلال هم الأزواج والذرية بما جاء عن الرسول ﷺ عندما سئل : كيف نصلي عليك ؟ فقال : « قولوا : اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته » كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وأزواجه وذريته ، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » . وهذا الحديث متفق عليه .

وكذلك بما روي عنه ﷺ أنه قال : « من سره أن يكتال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت فليقل : اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات

(١١) السورة السابقة - الأيتان - ١٢ : ١٣ .

(١٢) سورة العنكبوت - الآية ٢٣ .

(١٣) سورة يوسف - الآية ٢٢ .

(١٤) انظر مادة « أهل » في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وأرجع إلى الآيات التي اشتملت على هذه الكلمة .

المؤمنين وذريته وأهل بيته » كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » (١٥) . وروى الإمام البخاري بسنده عن أنس رضي الله عنه قال : « بني على النبي ﷺ بزَيْنَب بنت جَبْش بنِيز ولحم ، فأرسلت على الطعام داعياً ... فخرج النبي ﷺ فانطلق إلى حجرة عائشة فقال : السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله ، فقالت : وعليك السلام ورحمة الله ، كيف وجدت أهل بك ؟ بارك الله لك ، فتقرى حجر نسائه كلهن ، يقول لهن كما قال لعائشة ، ويقولن له كما قالت عائشة (١٦) .

كما أن المعنى اللغوي للأهل لا يخرج الزوجات (١٧) .

فالاستعمال القرآني والنسبي واللغوي لا يخرج الزوجات من آية التطهير ، والسياق إن لم يحتم دخولهن فعلي أقل تقدير يعتبر مرجحاً . هذا بالنسبة لأمهات المؤمنين . ولكن سواء أشتملن الآية أم لم تشملن ، فإن تخصيص المراد بالخمسة لا يكون إلا إذا بين الرسول ﷺ ذلك . فلننظر إذن في الروايات .

قال الطبري : حدثني محمد بن المثنى : قال ثنا بكر بن يحيى بن زيان العنزي ، قال ثنا مندل عن الأعشى عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « نزلت هذه الآية في خمسة : في وفي علي رضي الله عنه وحسن رضي الله عنه وحسين رضي الله عنه ، وفاطمة رضي الله عنها » (١٨) .

(١٥) بيل الأوطار ٢ / ٣٢٤ - ٣٢٦ .

(١٦) صحيح البخاري - كتاب التفسير - باب « لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم ... » .

(١٧) انظر المادة في معجم اللغة .

(١٨) تفسير الطبري ط الخلي ٢٩ / ٦ .

وذكر الطبري بعد ذلك كثيراً من الروايات التي تبين أن الآية الكريمة تعني هؤلاء المذكورين أو بعضهم . ثم ذكر أخيراً ما روي عن عكرمة من أنها نزلت في نساء النبي ﷺ خاصة^(١) .

والروايتان الأولى والأخيرة فيها نظر ، فأما الأولى ففي سندها عطية عن أبي سعيد الخدري ، وعطية هذا كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير وكان يكنى بأبي سعيد فيقول : قال أبو سعيد ليوم أنه الخدري . وقد ضعفه أحمد والنسائي وغيرهما^(٢) .

أما الرواية الأخيرة فذكرت أيضاً عن عكرمة عن ابن عباس ، وقال عكرمة : من شاء باهله أنها نزلت في شأن نساء النبي ﷺ^(٣) . فإن كان المراد أنهم كن سبب النزول دون غيرهم فهذا يتفق مع ما ذهب إليه كثير من المفسرين . ورواية عطية المذكورة ظهر ضعفها فلا أثر لمعارضتها ، وإن أريد أنهم المراد فقط دون غيرهم فهذا معارض بكثير من الروايات ، ولذلك فالرواية لا تقبل إلا على الوجه الأول .

وروايات الطبري الأخرى منها رواية عن السيدة عائشة قالت : خرج النبي ﷺ ذات غداة ، وعليه مرط مرجل من شعر أسود ، فجاء الحسن فأدخله معه ، ثم قال : «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» وهذه الرواية تقتصر على الحسن ، ولكنها بلا شك لا تمنع

(١) انظر نفس المراجع ٢٢ / ٦ - ٨ .

(٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب وميزان الاعتدال ، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في روايات التفسير في بحث قائم إن شاء الله تعالى .

(٣) انظر تفسير ابن كثير ٢ / ٤٨٣ .

كون غيره من أهل البيت ، وقد روى الإمام مسلم عنها رواية مماثلة وفيها دخول باقي الخمسة الأطهار .

وروى الطبري عن أنس أن النبي ﷺ كان يمر ببیت فاطمة سنة أشهر كلها خرج إلى الصلاة : فيقول : الصلاة أهل البيت ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ... ﴾ .

وهذه الرواية كذلك لا تمنع شمول الآية لغير من ذكر .

وروى عدة روايات عن أم سلمة :

قالت : كان النبي ﷺ عندي ، وعلي وفاطمة والحسن والحسين ، فجعلت لهم خزيرة^(١) ، فأكلوا وناموا ، وغطى عليهم عباءة أو قطيفة ، ثم قال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي ، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً » .

وفي رواية أخرى أنه ﷺ أجلسهم على كساء ، ثم أخذ بأطرافه الأربعة بشماله ، فضه فوق رؤوسهم ، وأومأ بيده اليمنى إلى ربه ، فقال : هؤلاء أهل بيتي ، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً .

وهاتان الروايتان تتفقان مع رواية مسلم عن السيدة عائشة في دخول الخمسة في الآية ، ولكن هذا لا يحتم عدم دخول غيرهم .

وذكر الطبري روايتين عن واثلة بن الأسقع تتفقان مع الروايات الثلاثة السابقة ، وتدخلانه هو مع أهل البيت ، ففي إحداها : -

(١) الخزيرة : لم يقطع قطعاً صفراً ثم يطبخ بهاء كثير وملح ، فإذا اكتمل تضعه ذر عليه الدقيق ويصعد به ، ثم أتم بأي إلهام . وتطلق الكلمة أيضاً على الحساء من الدسم والدقيق .

عن أبي عمار قال : إني جالس عند واثلة بن الأسقع إذ ذكروا علياً رضي الله عنه ، فشموه ، فلما قاموا ، قال : اجلس حتى أخبرك عن هذا الذي شتموا ، إني عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي وفاطمة وحسن وحسين ، فأنهم عليهم كساء له ، ثم قال : اللهم هؤلاء أهل بيتي ، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً . قلت : يا رسول الله وأنا ؟ قال وأنت . قال : فوالله إنها لأوثق عمل عندي . وفي الأخرى : اللهم هؤلاء أهلي ، اللهم أهلي أحق . قال واثلة : فقلت من ناحية البيت : وأنا يا رسول الله من أهلِكَ ؟ قال : وأنت من أهلي . قال واثلة ، إنها لمن أرجى ما أرجى .

ولكن باقي روايات الطبري عن أم سلمة فيها زيادات تشير إلى عدم دخولها مع أهل الكساء . وهذه الروايات هي :

١ - حدثني أبو كريب قال : ثنا وكيع ، عن عبد الحميد بن بهرام ، عن شهر بن حوشب ، عن فضيل بن مرزوق ، عن عطية عن أبي سعيد الخدري ، عن أم سلمة قالت : لما نزلت هذه الآية ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فجلل عليهم كساء^(١) خيرياً ، فقال : اللهم هؤلاء أهل بيتي اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً . قالت أم سلمة : أئت منهم ؟ قال : أنت إلى خير .

٢ - حدثنا أبو كريب ، قال : ثنا حسن بن عطية . قال : ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية ، عن أبي سعيد ، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن هذه الآية

(١) أي جمل الكساء يغطيهم .

نزلت في بيتها ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ . قالت : وأنا جالسة على باب البيت ، فقلت : أنا يا رسول الله أنت من أهل البيت ؟ قال : إنك إلى خير ، أنت من أزواج النبي ﷺ . قالت : وفي البيت رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم .

٣ - حدثنا أبو كريب ، قال : ثنا خالد بن مخلد ، قال : ثنا موسى بن يعقوب ، قال : ثنا هاشم بن هاشم بن عقبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن وهب ابن زبعة ، قال : أخبرني أم سلمة « أن رسول الله ﷺ جمع علياً والحسين ، ثم أدخلهم تحت ثوبه ، ثم جأر إلى الله ثم قال : هؤلاء أهل بيتي . فقالت أم سلمة : يا رسول الله أدخلني معهم . قال : إنك من أهلي » .

٤ - حدثني أحمد بن محمد الطوسي ، قال : ثنا عبد الرحمن بن صالح ، قال : ثنا محمد بن سليمان الأصبهاني ، عن يحيى بن عبيد المكي ، عن عطاء عن عمر بن أبي سلمة ، قال : « نزلت هذه الآية على النبي ﷺ وهو في بيت أم سلمة ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ فدعا حسناً وحسيناً وفاطمة ، وأجلسهم بين يديه ، ودعا علياً فأجلسه خلفه ، فتجلل هو وهم بالكساء ثم قال : هؤلاء أهل بيتي ، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً . قالت أم سلمة أنا معهم مكانك ، وأنت على خير » .

٥ - حدثنا ابن حميد ، حدثنا عبد الله بن عبد القدوس ، عن الأعمش ، عن حكيم بن سعد قال : « ذكرنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أم سلمة ، قالت : فيه نزلت ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت

ويطهرهم تطهيراً (١) قالت أم سلمة : جاء النبي ﷺ إلى بيتي ، فقال : لا تأذني لأحد ، فجاءت فاطمة ، فلم أستطع أن أحجبها عن أبيها ، ثم جاء الحسن فلم أستطع أن أمنعه أن يدخل على جده وأمه ، وجاء الحسين فلم أستطع أن أحجبه ، فاجتمعوا حول النبي ﷺ على بساط ، فجللهم نبي الله بكساء كان عليه . ثم قال : هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً . فنزلت هذه الآية حين اجتمعوا على البساط ، قالت : فقلت : يا رسول الله ، وأنا ، قالت : فوالله ما أنعم وقال : إنك إلى خير .

وبالنظر في هذه الروايات نجد ما يأتي :-

أولاً : في الروایتين الأولى والثانية ينتهي الإسناد إلى عطية عن أبي سعيد عن أم سلمة ، وقد بينا ضعف عطية ورواياته عن أبي سعيد .

ثانياً : في إسناده الرواية الثالثة « خالد بن مخلد » وهو متكلم فيه : وثقه عثمان بن أبي شيبة وابن حبان والعجلي ، وقال ابن معين وابن عدي : لا بأس به ، وقال أبو حاتم ، يكتب حديثه ، وقال الآجري عن أبي داود : صدوق ولكنه يثني ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : له أحاديث مناكير ، وقال ابن سعد : كان متشيعاً منكر الحديث في التشيع مفرطاً ، وكتبوا عنه للضرورة . وقال صالح بن محمد جزرة : ثقة في الحديث إلا أنه كان منهاجاً بالخلو . وقال الجوزجاني : كان شتاماً معلناً لواء مذهبهم . وقال الأعمش : قلت له : عندك أحاديث في مناقب الصحابة ؟ قال : قل في المثالب أو المثاقب ، يعني بالثلثة لا بالنون . وحكى أبو الوليد الباجي في رجال البخاري عن أبي حاتم أنه قال : لخالد بن مخلد أحاديث مناكير ويكتب حديثه . وقال

الأزدي : في حديثه بعض المناكير وهو عندنا في عداد أهل الصدق . وذكره الساجي والعجلي في الضعفاء (٢) .

من هنا نرى أن ما يرويه خالد بن مخلد متصلاً بمذهبه الشيعي لا يحتاج به (٣) .

وفي إسناده هذه الرواية كذلك يروي خالد عن موسى بن يعقوب ، وهو متكلم فيه أيضاً : وثقه ابن معين وابن حبان وابن القطان ، وقال الآجري عن أبي داود : هو صالح ، وقال ابن عدي : لا بأس به عندي ولا برواياته . وقال علي بن المديني : ضعيف الحديث : منكر الحديث .

وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال أحمد : لا يعجبني .

ثالثاً : في إسناده الرواية الرابعة عبد الرحمن بن صالح ، وهو من شيعة الكوفة ومتكلم فيه : وثقه أبو حاتم وابن حبان وغيرهما . وقال موسى بن هارون : كان ثقة وكان يحدث مثالب أزواج رسول الله ﷺ . وقال الآجري عن أبي داود : لم أر أن أكتب عنه ، وضع كتاب مثالب في أصحاب رسول الله ﷺ وقال : وذكره مرة أخرى فقال : كان رجل سوء . وقال ابن عدي :

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

(٢) قد يقال : كيف لا يحتج به وهو من شيوخ البخاري ؟ فنقول : من الثابت أن له مناكير كما قال الإمام أحمد بن حنبل ، والإمام البخاري يعرف متى يكتب ومتى يترك ، ولذا جاء في كتاب توجيه النظر (ص ١٠٢) في الحديث عن خالد بن مخلد : « أما للمناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردها في كامله ، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري . بل لم أر له عنده من أفراد سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة : من عادي لي وليا - الحديث » . وما ذكره الجزائري هنا هو قول ابن حجر (انظر هدى الساري ص ٤٠٠)

معروف مشهور في الكوفيين لم يذكر بالضعف في الحديث ولا اتهم فيه إلا أن
محترق فيما كان فيه من التشيع^(١).

وفي الإسناد أيضاً محمد بن سليمان الأصبهاني : ذكره ابن حبان في الثقات ،
وقال أبو حاتم : لا بأس به . يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال ابن عدي :
مضطرب الحديث ، قليل الحديث ، ومقدار ما له قد أخطأ في غير شيء منه .
وضعه النسائي .

رابعاً : في سند الرواية الأخيرة عبد الله بن عبد القدوس ، وهو شيعي
منكلم فيه : حكى عن محمد بن عيسى أنه قال : هو ثقة . وقال البخاري : هو
في الأصل صدوق إلا أنه يروي عن أقوام ضعاف . وذكره ابن حبان في
الثقات وقال : ربما أغرب . وقال عبد الله بن أحمد : سألت ابن معين عنه
قال : ليس بشيء ، رافضي خبيث . وقال محمد بن مهران الحال : لم يكن
بشيء ، كان يخرم منه يشبه المجنون يصيح الصبيان في أثره . وقال أبو داود :
ضعيف الحديث كان يرمي بالرفض ، قال وبلغني عن يحيى أنه قال : ليس
بشيء . وقال أبو أحمد الحاكم : في حديثه بعض المساكير وضعفه النسائي
والدارقطني^(٢).

وفي سند الرواية كذلك ضعف آخر ، فالأعمش - وهو مدلس - لم يذكر ما
يفيد سماعه من حكم .

(١) انظر الترجمة في تهذيب التهذيب .

(٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

بعد النظر في أسانيد هذه الروايات يمكن القول بأنها ليست حجة يرد بها
دلالة السياق ، والظاهر من الآيات الكريمة ، فكيف إذن يحتج بثل هذه
الروايات لإثبات أصل من أصول العقيدة^(١) .

وذكر الترمذي رواية عن أم سلمة وفيها : وأنا معهم يا نبي الله ؟ قال :
أنت على مكانك وأنت إلى خير ، ثم عقب على الحديث بقوله : إنه غريب^(٢) .
وفي أبواب العلل يتحدث عن الغريب فيقول :

أهل الحديث يستغريون الحديث لمعان : رُب حديث يكون غريباً لا
يروى إلا من وجه واحد .. ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في
الحديث ، وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه .. ، ورب
حديث يروى من أوجه كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد .

ومعنى الحديث يتفق مع ما ذكره مسلم ، فلعل الترمذي استغربه من أجل
هذه الزيادة .

والحافظ ابن كثير ذكر الآية الكريمة وقال : (٣) إنها نص في دخول أزواج
النبي ﷺ في أهل البيت ههنا : لأنهم سبب نزول هذه الآية ، وسبب النزول
داخل فيه قولاً واحداً : إما وحده على قول ، أو مع غيره على الصحيح .

وذكر روايات الطبري وروايات أخرى : ثم ذكر رواية في صحيح مسلم
عن زيد بن أرقم قال : قام فينا رسول الله ﷺ يوماً خطيباً يمناه يدعى خم

(١) الشيعة يستندون في استدلالهم على ما زوي عن أم سلمة - انظر مراجعهم السابق ذكرها .

(٢) كتاب المناقب - باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ .

(٣) انظر تفسيره ٢ / ٤٨٣ - ٤٨٦ .

بين مكة والمدينة ، فحمد الله تعالى وأثنى عليه ، ووعظ وذكر ، ثم قال : « أما بعد ألا أيها الناس ، فإنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب ، وأنا تارك فيكم ثقلين ، أولهما كتاب الله تعالى فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به » فحث على كتاب الله عز وجل ورغب فيه ثم قال : « وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ثلاثاً » . فقال له حصين : ومن أهل بيته يا زيد ؟ أليس نساؤه من أهل بيته ؟ قال : نساؤه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده . قال ومن هم ؟ قال : هم آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس ، رضي الله عنهم .

وذكر رواية مسلم الأخرى عن زيد أيضاً بنحو ما تقدم وفيها : فقلت له : من أهل بيته ؟ نساؤه ؟ قال لا . وأيم الله إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها ، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده .^(١)

ثم قال ابن كثير : هكذا وقع في هذه الرواية ، والأولى أوى والأخذ بها أخرى . وهذه الثانية تحتل أنه أراد تفسير الأهل المذكورين في الحديث الذي رواه إنما المراد بهم آل الذين حرموا الصدقة ، أو أنه ليس المراد بالأهل الأزواج فقط ، بل هم مع آل ، وهذا الاحتمال أرجح جمعاً بينها وبين الرواية التي قبلها ، وجمعاً أيضاً بين القرآن والأحاديث المتقدمة إن صحت ، فإن في بعض أسانيدنا نظراً والله أعلم .

ويؤيد هذا الاحتمال الذي ذكره ابن كثير أن السؤال في الحديث الأول فيه من التبعية « أليس نساؤه من أهل بيته ؟ » وفي رواية مماثلة عن زيد أيضاً في المسند : قال حصين : « ومن أهل بيته يا زيد ؟ أليس نساؤه من أهل بيته ؟ » قال : إن نساءه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده .^(٢) فهنا تأكيد أن نساءه من أهل بيته .

وقال ابن كثير بعد ذلك :

الذي لا يشك فيه من تدبير القرآن أن نساء النبي ﷺ داخلات في قوله تعالى : « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً » فإن سياق الكلام معهن ، ولهذا قال تعالى بعد هذا كله : « واذكركن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ... » . ولكن إذا كان أزواجه من أهل بيته فقرايته أحق بهذه التسمية كما تقدم في الحديث « وأهل بيتي أحق » ، وهذا يشبه ما ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ لما سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم فقال : « هو مسجدي هذا » فهذا من هذا القبيل ، فإن الآية إنما نزلت في مسجد قباء كما ورد في الأحاديث الآخر ، ولكن إذا كان ذلك أسس على التقوى من أول يوم فمسجد رسول الله ﷺ أولى بسميته بذلك والله أعلم .

وبمثل هذا قال ابن تيمية من قبل^(٣) ، وقال القرطبي^(٤) : قوله تعالى :

(١) المسند ٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) انظر المتقى ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣) راجع تفسيره ١٤ / ١٨٢ - ١٨٤ .

(٤) الرواية الأولى ذكرت بطريقتين آخرين أيضاً . انظر الرواية في صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل علي بن أبي طالب ، رضي الله تعالى عنهم جميعاً .

﴿ واذكرونا ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ﴾ . هذه الألفاظ تعطي أن أهل البيت نساؤه ، وقد اختلف أهل العلم في أهل البيت ، ومن هم ؟ فقال عطاء وعكرمة وابن عباس : هم زوجاته خاصة لا رجل معهن ، وذهبوا إلى أن البيت أريد به مساكن النبي ﷺ لقوله تعالى : ﴿ واذكرونا ما يتلى في بيوتكن ﴾ وقالت فرقة منهم الكلبي : هم علي وفاطمة والحسن والحسين خاصة . وفي هذا أحاديث عن النبي عليه الصلاة والسلام ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم ﴾ « بالميم » ولو كان للنساء خاصة لكان ، عنكن ويطهركن » ، إلا أنه يحتمل أن يكون خرج على لفظ الأهل . كما يقول الرجل لصاحبه : كيف أهلك ؟ أي امرأتك ونساؤك ، فيقول هم بخير ، قال تعالى : ﴿ أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ﴾ . والذي يظهر من الآية أنها عامة في جميع أهل البيت من الأزواج وغيرهم ، وإنما قال « ويطهركم » لأن رسول الله ﷺ وعلياً وحناً وحيناً كان فيهم ، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر ، فاقترضت الآية أن الزوجات من أهل البيت . لأن الآية فيهن والمخاطبة لهن ، يدل عليه سياق الكلام والله أعلم .

ثم قال القرطبي : « فكيف صار في الوسط كلاماً منفصلاً لغيرهن ، وإنما هذا جرى في الأخبار أن النبي ﷺ لما نزلت عليه هذه الآية دعا علياً وفاطمة والحسن والحسين ، فعمد النبي ﷺ إلى كساء فلقها عليهم ثم ألوى بيده إلى السماء فقال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً » فهذه دعوة من النبي ﷺ لهم بعد نزول الآية ، أحب أن

يدخلهم في الآية التي خوطب بها الأزواج ، فذهب الكلبي ومن وافقه فصيرها لهم خاصة ، وهي دعوة لهم خارجة من التنزيل .

ومن صير الآية لأهل الكساء خاصة أبو جعفر الطحاوي ، فقد انتهى إلى هذا في كتابه مشكل الآثار^(١) وبقي رأيهم على مجرد احتمالات فقال : إن أم سلمة من أهله لأنها من أزواجه ، وأزواجه أهله ، كما قال في حديث الإفك : « من يعتزني من رجل قد بلغ آذاه في أهلي ، والله ما علمت في أهلي إلا خيراً » ليحتل أن يكون قوله لأم سلمة أنت من أهلي من هذا المعنى أيضاً لا أنها من أهل الآية المتلوة في هذا الباب . واستدل ببعض الروايات المذكورة عنها ، وفي بعضها : وما قال إنك من أهل البيت ، وفي أخرى : أنت من أزواج النبي ، وأنت على خير أو إلى خير .

وفي رواية : قلت يا رسول الله : ألسنت من أهلك ؟ قال : بلى^(٢) . قالت : فأدخل في الكساء ؟ قالت : فدخلته بعد ما قضى دعاءه لابن عمه علي وابنيه وابنته فاطمة رضي الله عنهم .

وأرى أن الرواية الأخيرة تدل على دخولها في الآية لا على خروجها منها ، فالسؤال متصل بدخولها في شملهم الآية ، والجواب يؤيده . ودخولها في الكساء بعدهم أليق بالآداب النبوي . فما كان ﷺ ليدخل زوجته في كسائه

(١) انظر كتابه ١ / ٣٢٢ - ٣٢٩ .

(٢) وذكر القرطبي عن القشيري قال : قالت أم سلمة : أدخلت رأسي في الكساء وقلت : أنا منهم يا رسول الله ؟ قال : نعم . (انظر تفسيره ١٤ / ١٨٢) وقال الزعزعي : « أهل البيت » نصب على النداء أو على المدح . وفي هذا دليل بين على أن نساء النبي ﷺ من أهل بيته . (انظر الكشف ٢ / ٢٦٠) .

مع ابن عمه .

وذكر الطحاوي الاعتراض بأنها في آيات نساء النبي وقال : جوابنا له : أن الذي تلاه إلى آخر ما قبل قوله ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ ﴾ الآية خطاب لأزواجه ثم أعقب ذلك بخطاب لأهله بقوله ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ ... ﴾ فجاء به على خطاب الرجال .. فعلقنا أن قوله خطاب لمن أراد من الرجال بذلك ليعلمهم تشریفه لهم ، ورفع له مقدارهم ، أن جعل نساءهم ممن قد وصفه لما وصفه به مما في الآيات المتلوة قبل الذي خاطبهم به تعالى .

ولكن جواب الطحاوي - لو صح - لاقتصرمت الآية على الرسول ﷺ فقط لأن الآيات في نساء النبي ، فكيف تشمل غيره من الرجال والبنين فضلاً عن النساء ؟ وقد مر من قبل الحديث عن التعبير بالمذكر في الآية الكريمة ، وبيان ضعف الروايات التي تمنع شمول الآية الكريمة لنساء النبي ﷺ .

والطحاوي على أية حال حاول ألا يخرج على السياق ولكن الغريب أن نجد من يقول :

« الآية لم تكن بحسب النزول جزءاً من آيات نساء النبي ، ولا متصلة بها ، وإنما وضعت بينها ، إما بأمر من النبي ﷺ أو عند التأليف بعد الرحلة »^(١) .

فكيف أن عجز آية يضم إلى صدرها ولا صلة بينها ؟ ثم كيف يكون الصدر متصلاً بما قبله وما بعده ، والعجز يبعد عن هذا كل البعد ؟ وما الحكمة في وضعه هنا إذن ؟ والأشد غرابية ونكراً أن يوجد احتمال وضعه بدون أمر النبي ﷺ !

وقال الطبرسي : « مقى قيل إن صدر الآية وما بعدها في الأزواج ، فالقول فيه أن هذا لا ينكره من عرف عادة الفصحاء في كلامهم ، فإنهم يذهبون من خطاب إلى غيره ويعودون إليه ، والقرآن من ذلك مملوء ، وكذلك كلام العرب وأشعارهم »^(١) .

وهذا القول وإن كان ينقصه الدليل ، وبيان الحكمة المقتضية لمثل هذا ، وبالذات إذا كان الخروج إلى ما ليس له علاقة بالموضوع ، هذا القول لا ينزل إلى مستوى القول السابق .

ونخرج من هذا بأن آية التطهير في نساء النبي وغيرهن من أهل البيت كما بين الرسول ﷺ ، ولكن إذا كان لأحد أن يتكلم في شمولها لأمهات المؤمنين فليس هناك دليل على الإطلاق يخرج باقي قرابة رسول الله ﷺ ، فأبي دليل يمنع شمولها لباقي بنات النبي ؟ ومفارقتهن للحياة قبل نزول الآية لا يعني عدم إرادة تطهيرهن في حياتهن ، وما الذي يمنع دخول باقي ذرية الإمام علي ؟ وآل جعفر وآل عقيل وآل عباس ؟

وعلى القول بأنها متحصرة في الأمة كيف تتعداهم إلى غيرهم من باقي الأمة الاثني عشر ؟ ولماذا لم تشمل أئمة الزيدية مثلاً أو الإسماعيلية أو باقي فرق الشيعة التي تجاوزت السبعين ؟

وننتقل بعد هذا إلى دلالة الآية الكريمة على العصمة . قال الطوسي^(٢) : « استدلل أصحابنا بهذه الآية أن في جملة أهل البيت معصوماً لا يجوز عليه الغلط وأن

(١) مجمع البيان ٢٢ / ١٣٩ ط مكتبة الحياء .

(٢) يطلق عليه الجعفرية لقب « شيخ الطائفة » .

إجماعهم لا يكون إلا صواباً بأن قالوا : ليس يخلو إرادة الله لإذهاب الرجس عن أهل البيت بأن يكون هو ما أراد منهم من فعل الطاعات واجتناب المعاصي ، أو يكون عبارة عن أنه أذهب عنهم الرجس بأن فعل لهم لطفاً اختاروا عنده الامتناع من القبائح ، والأول لا يجوز أن يكون مراداً لأن هذه الإرادة حاصلة مع جميع المكلفين ، فلا اختصاص لأهل البيت في ذلك ، ولا خلاف أن الله تعالى خص بهذه الآية أهل البيت بأمر لم يشركهم فيه غيرهم ، فكيف يحمل على ما يبطل هذا التخصيص ويخرج الآية من أن يكون لهم فيها فضيلة ومزية على غيرهم ؟ على أن لفظة إنما تجري مجرى ليس ، فيكون تلخيص الكلام (ليس يريد الله إلا إذهاب الرجس على هذا الحد من أهل البيت) ، فدل ذلك على أن إذهاب الرجس قد حصل فيهم ، وذلك يدل على عصمتهم (١) .

وقد انفرد الجعفرية بهذا القول ، وخالفوا أهل التأويل جميعاً ، وما ذكروه فيه نظر لعدة أمور :

١ - مخالفتهم لأهل التأويل جميعاً يجعل قولهم غير مقبول ما لم يؤيد بأدلة قوية تسانده .

٢ - في الأحاديث السابقة ما يبين أن الرسول ﷺ جمع أهل الكساء ودعا لهم بأن يذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيراً ، فإذا كان إذهاب الرجس قد حصل والتطهير قد تم فما الحاجة إلى الدعاء ؟

٣ - آية التطهير واقعة بين آيات فيها الأمر والنهاي مما يؤيد إرادة فعل الطاعات ، واجتناب المعاصي ليؤدي ذلك إلى إذهاب الرجس وحدوث

التطهير ، ويؤيده أيضاً ما روي من قبل أن النبي ﷺ كان يمر ببیت فاطمة ستة أشهر كلما خرج إلى الصلاة ، فيقول : الصلاة أهل البيت « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً » . فهذا يبدو الربط بين الأمر بالصلاة والآية الكريمة .

٤ - ويزيد ذلك تأييداً ما روي بسند صحيح عن علي بن أبي طالب أنه قال : « أتاني رسول الله ﷺ وأنا ذائم وفاطمة ، وذلك من السحر ، حتى قام على الباب ، فقال : ألا تصلون ؟ فقلت عجيباً له : يا رسول الله ، إنما نفوسنا بيد الله ، فإذا شاء أن يبعثنا ، قال : فرجع رسول الله ﷺ ولم يرجع إلى الكلام ، فسمعت حين ولى يقول ، وضرب بيده على فخذه : وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً (١) . وفي رواية أخرى عن الإمام أيضاً قال : « دخل علي رسول الله ﷺ وعلى فاطمة من الليل ، فأيقظنا للصلاة ، قال : ثم رجع إلى بيته فصلى هوياً من الليل ، قال : فلم يسمع لنا حساً ، قال : فرجع إلينا فأيقظنا ، وقال : قوما فصليا ، قال : فجلست وأنا أعرك عيني وأقول : إنا والله ما نصلي إلا ما كتب لنا ، إنما أنفسنا بيد الله ، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا ، قال : فولى رسول الله ﷺ وهو يقول ويضرب بيده على فخذه : ما نصلي إلا ما كتب لنا ! ما نصلي إلا ما كتب لنا ! وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً (٢) .

(١) حديث رقم ٥٧١ ج ٢ من المسند ، وانظر في التعليق بيان المرحوم الشيخ أحمد شاكر لصحة الإسناد ، والروايات الأخرى الصحيحة لهذا الحديث .

(٢) حديث رقم ٧٠٥ ج ٢ من المسند ، وإسناده صحيح .

والهوي : الساعة من الليل .

فهنا يتضح حرص الرسول ﷺ على إذهاب الرجس عن أهل بيته وتطهيرهم تطهيراً ، وغضبه لما بدر من زوج الزهراء رضي الله تعالى عنها .

٥ - قال ابن تيمية :

أما آية (الأحزاب ٣٣) ﴿ وَيُطَهِّرُهُمُ تَطْهِيراً ﴾ فليس فيها إخبار بذهاب الرجس وبالطهارة ، بل فيها الأمر بما يوجبها ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ مَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ (١) ﴿ يَرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ ﴾ (٢) ، ﴿ يَرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ (٣) فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا ، ليست هي الملزمة لوقوع المراد ، ولو كان كذلك لتطهر كل من أراد الله طهارته . ثم أيد رأيه بدعائه ﷺ لأصحاب الكساء (٤) .

٦ - انتهينا إلى أن آية التطهير في نساء النبي ، وغيرهن من أهل البيت وهم : آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس ، ولا قائل بعصمة هؤلاء ، وتخصيص الخمسة يحتاج إلى دليل ، والأدلة التي وجدناها تنع هذا التخصيص .

بقي بعد هذا ما ذكره الطوسي من أن حمل الإرادة على هذا المعنى لا يجوز لأن هذه الإرادة حاصلة مع جميع المكلفين ، فلا اختصاص لأهل البيت في ذلك ، ولا خلاف أن الله تعالى خص بهذه الآية أهل البيت بأمر لم يشركهم

(١) سورة المائدة - الآية السادسة .

(٢) سورة النساء - الآية ٢٦ .

(٣) سورة النساء - الآية ٢٨ .

(٤) انظر المنقذ ص ٢٦٨ ، وانظر ص ٢٦٨ .

فيه غيرهم ، فكيف يحمل على ما يبطل هذا التخصيص ويخرج الآية من أن يكون هم فيها فضيلة ومزية على غيرهم ؟

هذا هو الدليل الذي استند إليه الطوسي (١) ، وهو استدلال عقلي ، فهل يرد بثل هذا الدليل ما ذكرنا من الأدلة ؟

ولو صح هذا القول لكانت آية التطهير في نساء النبي خاصة ، فقد اختصن بمضاعفة الأجر ، وهذا يجعلهن أقرب إلى التطهير وإذهاب الرجس ، كما اختصن بنزول الوحي في بيوتهن ، ولكننا نقول : إن إرادة التطهير وإن كانت حاصلة مع جميع المكلفين إلا أن أهل البيت بها أخص فهم المقشدي بهم ، ولأصحاب الكساء النصيب الأوفى .

فهذا التأويل لا يمنع الفضيلة والمزية ، ولكنه لا يثبت العصمة .

والاستدلال بآية التطهير بعد هذا يصبح غير مسلم به ، فتخصيصها بالخمسة الأظهر ، غير ثابت ، وتأويلها بما يثبت العصمة لا دليل عليه ، وهم يرون ثبوت الإمامة لثبوت العصمة . على أن القول بعصمة الإمام يتحدث عنه عند مناقشة الدليل التالي .

(١) وهذا أيضاً استدلال العالم المعاصر محمد تقي الحكيم ، وذهب إلى أن الإرادة تكوينية لا تشريعية (انظر الأصول العامة للفقه المقارن ص ١٥٠) .

رابعاً : عصمة الأئمة

ذكرت من قبل ما ذهب إليه الشيعة من القول بعصمة الأئمة ، فلا يخطئون عبداً ولا سهواً ولا نسياناً طول حياتهم ، لا فرق في ذلك بين سن الطفولة وسن النضج العقلي ، ولا يختص هذا بمرحلة الإمامة .

وما استدلتوا به قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۚ قَالَ وَمَنْ ذُرِّيَّتِي ۚ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ۚ ۝﴾

قالوا : تدل هذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصوماً عن القبائح ، لأن الله سبحانه نفى أن ينال عهده الذي هو الإمامة ظالم ، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالماً إما لنفسه وإما لغيره ، فإن قيل : إنما نفى أن يناله ظالم في حال ظلمه ، فإذا تاب لا يسمى ظالماً ، فيصح أن يناله ، فالجواب أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالماً . فإذا نفى أن يناله فقد حكم عليه بأنه لا ينالها . والآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت ، فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها ، فلا ينالها الظالم وإن تاب فيما بعد^(١) .

ثم قالوا : إن الله سبحانه وتعالى عصم اثنين فلم يسجداً لصم قط وهما : محمد بن عبد الله وعلي بن أبي طالب ، فلا أحدهما كانت الرسالة ، وللآخر كانت الإمامة ، أما الخلفاء الثلاثة فلم يعصوا ، وهم ظالمون ليسوا أهلاً للإمامة .

ونلاحظ هنا :

(١) انظر التبيان ١ / ٤٤٩ . ومجمع البيان ١ / ٢٠٢ . ومصباح الهداية ٦١ - ٦٢ .

١ - في تأويل الآية الكريمة^(١) ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۚ ﴾ يحتل جعله رسولا يقتدى به ، لأن أهل الأديان ، مع اختلافهم ، يدعون به ، ويقررون نبوته . ويحتل إماماً من الإمامة والخلافة ، أو الإمامة والاقتداء ، فيقتدى به الصالحون . والعهد اختلف في تأويله : فقيل الرسالة والوحي ، وقيل الإمامة ، وهو واضح من التأويل السابق ، ويؤيده عدة روايات . وعن ابن عباس قال : « لا ينال عهدي الظالمين » قال : ليس للظالمين عهد ، وإن عاهدته أنقضه ، وروي عن مجاهد وعطاء ومقاتل بن حيان نحو ذلك . وقال الثوري عن هارون بن عنترة عن أبيه قال : ليس لظالم عهد . وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن قتادة قال : لا ينال عهد الله في الآخرة الظالمين ، وأما في الدنيا فقد ناله الظالم فآمن به وأكل وعاش ، وكذا قال إبراهيم النخعي وعطاء والحسن وعكرمة . وقال الربيع بن أنس : عهد الله الذي عهد إلى عباده دينه ، يقول لا ينال دينه الظالمين ، ألا ترى أنه قال : ﴿ وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ وَمَنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مَحْسَنٌ وَظَلَمَ لِنَفْسِهِ مِيقِينَ ۚ ۝﴾ يقول : ليس كل ذريتك يا إبراهيم على الحق ، وكذا روي عن أبي العالية وعطاء ومقاتل ابن حيان ، وقال جويرير عن الضحاك : لا ينال طاعتي عدو لي يعصيني ، ولا أغلها إلا ولياً لي يطيعني . وروي عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال : « لا ينال عهدي الظالمين » قال : لا طاعة إلا في المعروف . فالآية الكريمة إذا اختلف في تأويلها ، والقطع بأن المراد هو ما ذهب إليه الجعفرية

(١) انظر تفسير الماتريدي : ص ٢٧٩ ، والطبري تحقيق شاکر ٢ / ١٨ - ٢٤ ، وابن كثير ١ / ١٦٧ ، والآلوسي ١ / ٢٠٦ - ٢٠٨ ، والبحر المحیط ١ / ٢٧٤ - ٢٧٩ ، والقرطبي ٢ / ١٠٧ - ١٠٩ .

(٢) سورة الصافات - الآية ١١٢ .

من التأويل ينقصه الدليل ، ورد باقي الأدلة .

٢ - ولكن مع هذا فلا خلاف بأن الظالم لا يصلح لإمامة المسلمين ، قال الزعخشري : « وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ، ولا تحب طاعته ، ولا يقبل خبره ، ولا يقدم للصلاة ؟ وكان أبو حنيفة رحمه الله يفتي سراً بوجوب نصره زيد بن علي رضوان الله عليهما ، وحمل المال إليه ، والخروج معه على اللص المتغلب المسمى بالإمام والخليفة كالدوانيقي^(١) وأشباهه ، وقالت له امرأة : أشرت على ابني بالخروج مع إبراهيم ومحمد ابني عبد الله بن الحسن حق قتل : فقال ليتني مكان ابنك .. وكيف يجوز نصب الظالم للإمامة والإمام إنما هو لكف الظلمة ، فإذا نصب من كان ظالماً في نفسه فقد جاء المثل السائر : من استرعى الذئب ظلم^(٢) .

٣ - لا يمكن التسليم بأن غير المعصوم لا بد أن يكون ظالماً ، أو أن غير الظالم لا بد أن يكون معصوماً ، فبين العصمة وعدم الظلم فرق شاسع ، فالخطيئة قبل التكليف ليس ظالماً ولا يحاسب بالاتفاق ، ومن نذر ارتكابه للصغائر وأتبعها بالتوبة والاستغفار لا يكون ظالماً ، أما الخطأ والنيان فما لا يحاسب عليه كما قال عليه السلام : « وضع عن أمني الخطأ والنسيان وما استكرهوا

(١) اللص المتغلب والخليفة الذي ذكره الزعخشري هو هشام بن عبد الملك ، وأما الدوانيقي فهو المنصور أخو السفاح ، سمي بذلك قيل لبعده ، وقد ذكر بعض المصنفين أنه لم يكن بجيلاً (البحر المحيط ١ / ٣٧٨) .

(٢) الكشف ١ / ٣٠٩ وقال القرطبي (٢ / ١٠٩) قال ابن خزيمة : وكل من كان ظالماً لم يكن نبياً ولا خليفة ، ولا حاكماً ، ولا مفتياً ولا إمام صلاة ، ولا يقبل عنه ما يرويه عن صاحب الشريعة ، ولا تقبل شهادته في الأحكام .

عليه^(١) ، وكما يؤخذ من دراسة قوله تعالى : ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾^(٢) .

٤ - في رفض الألوسي لما ذهب إليه الشيعة قال : استدل بها بعض الشيعة على نفي إمامة الصديق وصاحبيه رضي الله عنهم ، حيث إنهم عاشوا مدة مديدة على الشرك ، وإن الشرك لظلم عظيم . والظالم بنص الآية لا تناله الإمامة ، وأجيب بأن (غاية ما يلزم أن الظالم في حال الظلم لا يناله ، والإمامة إنما نالتهم رضي الله تعالى عنهم في وقت كمال إيمانهم وغاية عدالتهم) ، ثم قال :

« ومن كفر أو ظلم ثم تاب وأصلح لا يصح أن يطلق عليه أنه كافر أو ظالم في لغة وعرف وشرع ، إذ قد تقرر في الأصول أن المشتق فيما قام به المبدأ في الحال حقيقة وفي غيره مجاز ، ولا يكون مجاز أيضاً مطرداً بل حيث يكون متعارفاً وإلا لجاز صبي لشيخ ونائم لمستيقظ وغني لفقر وجائع لشبعان وحي لميت وبالعكس ، وأيضاً لو اطرده ذلك يلزم من حلف لا يسلم على كافر قسماً على إنسان مؤمن في الحال إلا أنه كان كافراً قبل سنين متطاولة أن يحث ، ولا قائل به^(٣) .

(١) رواه ابن ماجه وابن أبي عاصم ، ورجاله ثقات ، وصححه ابن حبان والحاكم وغيرهم ، وقال النسوي في الروضة وفي الأربعين أنه حسن . ووقع في كتب كثيرين من الفقهاء والأصوليين بلفظ « رفع » بدل « وضع » ، وحول الحديث كلام يطول ذكره ، انظره في المقاصد الحسنة ص ٢٢٨ - ٢٣٠ وكشف الحفاء ١ / ٤٣٢ - ٤٣٤ .

(٢) روى الإمام مسلم وغيره ما يفيد استجابة ربنا عز وجل لهذا الدعاء ، وروى كذلك عند الجعفرية : انظر مجمع البيان ٢ / ٤٠٤ ، وانظر كذلك تفسير ابن كثير ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والقرطبي ٢ / ٤٣١ - ٤٣٢ والكشاف ١ / ٤٠٨ .

(٣) انظر تفسير الألوسي ٢ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

٥ - ليس من المقطوع به أن الإمام علياً لم يسجد لصنم قط ، ولم أجد أثراً صحيحاً يؤيد هذا ، ولكن يرجعه أن الإسلام أدركه وهو صبي ، وأنه تربى في بيت النبوة ، واقتدى بأبن عمه سيد المرسلين ﷺ وتخلق بخلقهم ، ولهذا كان أول من أسلم بعد السيدة خديجة رضي الله تعالى عنها .

والذين لم يسجدوا للأصنام كثيرون كالصحابية الذين عاشوا في بيئة إسلامية في صغرهم فنشئوا على الإسلام ، ثم الذين ولدوا في هذه البيئة ، فلا اختصاص لأمير المؤمنين هنا .

٦ - العصمة من الخطأ كبيرة وصغيرة ، عمداً وسهواً ونسياناً من المولد إلى الممات أمر يتناقى مع الطبيعة البشرية ، فلا يقبله العقل إلا بدليل قطعي من النقل . وهذه الآية الكريمة لا تثبت للأئمة عموماً فضلاً عن أئمة الجعفرية على وجه الخصوص ، على أن دلالة القرآن الكريم تتناقى مع مثل هذه العصمة حتى بالنسبة لخير البشر جميعاً الذين اصطفاهم الله تعالى للنبوة والرسالة . وقد أثبت هذا من قبل في بحثي الذي نلت به درجة الماجستير^(١) .

٧ - الصحابة الكرام من المهاجرين والأنصار الذين رضي الله تعالى عنهم ورضوا عنه ، والذين مدحهم القرآن الكريم في أكثر من موضع ، وبين أنهم ﴿ خير أمة أخرجت للناس ﴾^(٢) . كيف يستبجح مسلم لنفسه أن يصفهم بأنهم ظالمون ؟ وكيف يصدر هذا ممن يقول : الظلم اسم ذم ، ولا يجوز أن يطلق إلا على مستحق اللعن لقوله تعالى ﴿ ألا لعنة الله على الظالمين ﴾^(٣) وكيف

(١) انظر فقه الشيعة الإمامية ومواضع الخلاف بينه وبين المذاهب الأربعة ج ١ ص ١٨ : ٢٧ .

(٢) كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴿ - سورة آل عمران - الآية ١١٠ .

(٣) انظر التبيان ١ / ١٥٨ ، والآية المذكورة هي رقم ١٨ من سورة هود

يبين القرآن الكريم أنهم خير أمة أخرجت للناس ثم تؤول آية من آياته بأنهم ملعونون ؟

فعلى الجعفرية إذا أن يعيدوا النظر في تأويلهم ، وما بنوه على هذا التأويل .

والآية الكريمة على كل حال لا تدل على أن إمام المسلمين بعد الرسول ﷺ يجب أن يكون علي بن أبي طالب ولا على إمامة أحد بعينه .

خامساً : الغدير

ذكرت من قبل ما قاله الجعفرية من أن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه ﷺ بأن ينص على علي وينصبه علماً للناس ، وأن الرسول ﷺ امتثل للأمر - بعد تردد ! وبلغ المسلمين عند غدير خم بعد منصرفه من حجة الوداع ، وبحث ما قاله الرسول ﷺ في الغدير يتعلق بالسنة ، ولكنهم ذكروا أن ثلاث آيات تتصل بهذه الحادثة ، آيتان من سورة المائدة ، وأول سورة المعارج كما بينت عند ذكر أدلتهم من القرآن الكريم . وأية التبليغ هي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ (١) .

ولم يكتب بعضهم بذكر أنها نزلت في علي ، ولكن ذكر الأقوال المختلفة في أسباب النزول ، قال الطوسي (٢) :

قيل في سبب نزول هذه الآية أربعة أقوال :

أحدها : قال محمد بن كعب القرظي وغيره : إن أعرابياً هم بقتل النبي ﷺ فسقط السيف من يده وجعل يضرب برأسه شجرة حتى انتثر دماغه .

الثاني : أن النبي ﷺ كان بهاب قريشاً ، فأزال الله عز وجل بالآية تلك الهيبة . وقيل : كان للنبي ﷺ حراس بين أصحابه ، فلما نزلت الآية قال : **أَلْحَقُوا بِمَلَأَ حَقِّكُمْ** ، فإن الله عصمني من الناس .

(١) سورة المائدة - الآية ٦٧ .

(٢) التبيان ٣ / ٥٨٧ - ٥٨٨ .

الثالث : قالت عائشة : إن المراد بذلك إزالة التوهم أن النبي ﷺ كتم شيئاً من الوحي للثقية .

الرابع : قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام : إن الله تعالى لما أوحى إلى النبي ﷺ أن يستخلف علياً كان يخاف أن يشق ذلك على جماعة من أصحابه ، فأنزل الله تعالى هذه الآية تشجيعاً له على القيام بما أمره بأدائه .

ولم يناقش الطوسي ما قيل ، ولم يذكر ما يرجح أحد هذه الأقوال ، ولكن كثيراً من طائفته استدلوا بروايات على أنها في استخلاف علي (١) ، وظاهر النص لا يدل على هذا ، والروايات كلها أقصى ما تبلغه لا تصل إلى مرتبة السنة ، فليس فيها ما أثر عن النبي ﷺ ، على أننا لم نجد رواية واحدة صحيحة عن طريق الجمهور تؤيد ما ذهب إليه الجعفرية ، ولننظر إلى ما ذهب إليه المفسرون .

قال الطبري في تفسير الآية الكريمة :

« هذا أمر من الله تعالى ذكره نبيه محمداً ﷺ بإبلاغ هؤلاء اليهود والنصارى من أهل الكتابين الذين قص تعالى ذكره قصصهم في هذه السورة ، وذكر فيها معاصيهم وخيأت أديانهم ، واجترأهم على ربهم ، وثبوتهم على أنبيائهم ، وتبديلهم كتابه ، وتحريفهم إياه ، ورداءة مطاعهم ومأكلكهم ، وسائر المشركين وغيرهم ، ما أنزل عليه فيهم من معاصيهم ، والإزراء عليهم ، والتقصير بهم والتهجين لهم ، وما أمرهم به وما نهاهم عنه ، وأن لا يشعروا نفسه حذراً »

(١) انظر مجمع البيان ط مكتبة الحياة ٦ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والميزان ٦ / ٤٢ - ٦٤ وتفسير شيراز ١٤٢ ، والغدير ١ / ٢١٤ - ٢٢٩ ، ومصباح الهداية ١٩٠ - ١٩١ .

منهم أن يصيبوه في نفسه بأكروه ما قام فيهم بأمر الله ، ولا جزعاً من كثرة عددهم وقلة عدد من معه ، وأن لا يتقي أحداً في ذات الله ، فإن الله تعالى ذكره كافيه كل أحد من خلقه ، ودافع عنه مكروه كل من يبغى مكروهه . وأعله تعالى ذكره أنه إن قصر عن إبلاغ شيء مما يبلغ إليه إليهم ، فهو في تركه تبليغ ذلك وإن قل ما لم يبلغ منه فهو في عظيم ما ركب بذلك من الذنب بمنزلة لو لم يبلغ من تنزيله شيئاً . وبما قلنا في ذلك قال أهل التأويل (١) .

والذي ذهب إليه أهل التأويل هو الذي يتفق مع سياق الآيات الكريمة ، ومع تكملة الآية ذاتها . والخروج على السياق وفصل صدر الآية عن عجزها لا يجوز بغير أدلة صحيحة .

والطبري بعد أن ذكر اتفاق أهل التأويل في المراد من الآية الكريمة ، ذكر أنهم اختلفوا في السبب الذي من أجله نزلت ، فقال بعضهم نزلت بسبب أعرابي كان قتل رسول الله ﷺ فكفاه الله إياه ، وقال آخرون : بل نزلت لأنه كان يخاف قريشاً ، فأومن من ذلك ، وذكر روايات القائلين بهذين القولين (٢) .

أما الخافظ ابن كثير فقد توسع في الحديث عن هذه الآية الكريمة ، حيث قال : « يقول تعالى مخاطباً عبده ورسوله محمداً ﷺ باسم الرسالة ، وأمرأ له

(١) تفسير الطبري تحقيق شاكر ١٠ / ٤٦٧ .

(٢) صاحب كتاب الغدير ذكر أن الطبري يرى أن الآية الكريمة نزلت في الغدير كما يذهب الجعفرية (انظر كتابه ١ / ٢١٤ - ٢١٦ - ٢٢٢ - ٢٢٥) وما قاله الطبري يتفق مع أهل التأويل - كما نص على هذا - وإن اختلفوا في السبب الذي من أجله نزلت ، ومعنى هذا أن أهل التأويل متفقون على صحة ما ذهب إليه الجعفرية لو صح ما ذكره صاحب الغدير : قول غريب تعود إليه في الحديث عن الآية التالية .

بإبلاغ جميع ما أرسله الله به وقد امتثل عليه أفضل الصلاة والسلام ذلك ، وقام به أتم القيام ، قال البخاري عند تفسير هذه الآية : حدثنا محمد بن يوسف ، حدثنا سفيان ، عن إسماعيل ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : من حدثك أن محمداً كتم شيئاً مما أنزل الله عليه فقد كذب ، وهو يقول : يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك في الآية . وهكذا رواه ههنا مختصراً ، وقد أخرجه في مواضع من صحيحه مطولاً ، وكذا رواه مسلم في كتاب الإيمان ، والترمذي والنسائي في كتاب التفسير من سننها ، من طريق عن عامر الشعبي ، عن مسروق بن الأجدع ، عنها رضي الله عنها . وفي الصحيحين عنها أيضاً أنها قالت : لو كان محمد ﷺ كاتماً شيئاً من القرآن لكتم هذه الآية في تخفي في نفسك ما الله مبيديه وتخشي الناس والله أحق أن تخشاه (١) .

وقال ابن أبي حاتم : حدثنا أحمد بن منصور الرمادي ، حدثنا سعيد بن سليمان ، حدثنا عباد ، عن هارون بن عتبة ، عن أبيه قال : كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال له : إن ناساً يأتونا فيخبرونا أن عندكم شيئاً لم يسمعه رسول الله ﷺ للناس ، فقال ابن عباس : ألم تعلم أن الله تعالى قال : يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك في الآية ما ورثنا رسول الله ﷺ سواداً في بيضاء . وهذا إسناد جيد . وهكذا في صحيح البخاري من رواية أبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي قال : قلت لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه : هل عندكم شيء من الوحي مما ليس في القرآن ؟ فقال : لا والذي فلق

(١) الأحزاب - الآية ٣٧ .

الحبة وبرأ النعمة إلا فها يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة . قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل (١) ، وفكك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر .

وقال البخاري : قال الزهري : من الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا التسليم . وقد شهدت له أمته بإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة ، واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل في خطبته يوم حجة الوداع ، وقد كان هناك من أصحابه نحو من أربعين ألفاً ، كما ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال في خطبته يومئذ : « أيها الناس إنكم مسئولون عني فما أنتم قائلون ؟ » قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت ، فجعل يرفع أصبعه إلى السماء وينكسها إليهم ويقول « اللهم هل بلغت » . قال الإمام أحمد : حدثنا ابن غير حدثنا فضيل يعني ابن غزوان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : « يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ » قالوا : يوم حرام ، قال : « أي بلد هذا ؟ » قالوا : بلد حرام ، قال : « فأأي شهر هذا » قالوا : شهر حرام ، قال : « فإن أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا من شهركم هذا » مراراً قال : يقول ابن عباس : والله لومضة إلى ربه عز وجل ، ثم قال « ألا فليبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . وقد روى البخاري عن علي بن المديني ، عن يحيى بن سعيد ، عن فضيل بن غزوان به نحوه ، وقوله تعالى : ﴿ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ يعني وإن لم تؤد

إلى الناس ما أرسلتك به فما بلغت رسالته ، أي وقد علم ما يترتب على ذلك لو وقع ، « وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) يعني إن كنت آية مما أنزل إليك من ربك لم تبلغ رسالته » اهـ .

ثم استمر ابن كثير في تفسيره ليبين ما يتعلق بتممة الآية الكريمة . وأشار إلى كيد المشركين وأهل الكتاب لرسول الله ﷺ الذي عصمه الله تعالى منهم ، وقال بعد أن ذكر شيئاً من كيدهم : « ولهذا أشباه كثيرة جداً يطول ذكرها . فمن ذلك ما ذكره المفسرون عن هذه الآية الكريمة » (٢) ، وذكر بعض روايات الطبري وغيره .

وهكذا نجد أن تفسير الآية الكريمة لا يتفق مع ما ذهب إليه الجعفرية .

وبالإضافة إلى ما ذكره المفسرون روى الإمام أحمد ، وأصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس قال : « كان رسول الله ﷺ عبداً مأموراً بلغ والله ما أرسل به ، وما اختصنا دون الناس بشيء ليس ثلاثاً ، أمرنا أن نسبغ الوضوء ، وأن لا نأكل الصدقة ، ولا نغزي حاراً على فرس » (٣) .

وهذه رواية صحيحة السند ، ونصها يتعارض مع تأويل الجعفرية .

على أن بعض المفسرين ناقش الشيعة فيما ذهبوا إليه ، وبين أنه قول لا يستقيم . قال الألوسي عند تفسيره للآية الكريمة : (أخبار الغدير التي فيها

(١) تفسير ابن كثير ٢ / ٧٧ - ٧٨ .

(٢) المرجع السابق ٢ / ٧٩ .

(٣) انظر الرواية وتخريجها ، وبيان صحة سندها في المسند ج ٢ رواية رقم ١٩٧٧ تحقيق المرحوم الشيخ أحمد شاكر ، وأشار إلى روايات أخرى مؤيدة . وفي التطبيق تفسير للجزء الأخير بأن الخيل كانت في بني هاشم قليلة فأحب ﷺ أن تذكر فيهم .

الأمر بالاستخلاف غير صحيحة عند أهل السنة ، ولا مسلمة لديهم أصلاً (١) وأيد هذا القول : ثم قال : وما يبعد دعوى الشيعة من أن الآية نزلت في خصوص خلافة علي كرم الله وجهه ، وأن الموصول فيها خاص بقوله تعالى : ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ فإن الناس فيه وإن كان عاماً إلا أن المراد بهم الكفار ، ويهديك إليه ﴿ إن الله لا يهدي القوم الكافرين ﴾ فإنه في موضع التعليل بعصمته عليه الصلاة والسلام (٢) : وفيه إقامة الظاهر مقام المضر ، أي لأن الله تعالى لا يهديهم إلى آمانيهم فيك . ومتى كان المراد بهم الكفار بعد إرادة الخلافة : بل لو قيل لم تصح ، لم يبعد ، لأن التخوف الذي تزعمه الشيعة منه ﷺ - وحاشاه - في تبليغ أمر الخلافة إنما هو من الصحابة . رضي الله تعالى عنهم - حيث إن فيهم - معاذ الله تعالى - من يطمع فيها لنفسه ، ومتى رأى حرمانه منها لم يبعد منه قصد الإضرار برسول الله ﷺ ، والتزام القول - والعياذ بالله عز وجل - بكفر من عرضوا بنسبة الطمع في الخلافة إليه ، مما يلزمه محاذير كلية أهونها تفسيق الأمير كرم الله وجهه وهو هو ، أو نسبة الجبن إليه وهو أسد الله تعالى الغالب ، أو الحكم عليه بالثنية وهو الذي لا يأخذه في الله تعالى لومة لائم ، ولا يخشى إلا الله سبحانه (٣) .

ولقد وفق الألوسي في الاستدلال عن طريق ربط الآية بعضها ببعض ، وتأويل الآية كما ذهب إليه جمهور المفسرين لا يحتاج إلى دليل ، لأنه أخذ بظاهر النص وعمومه ، وبدلالة السياق ، ولكن تخصيصها باستخلاف علي هو

(١) تفسير الألوسي ٢ / ٢٤٩ .

(٢) انظر مثل ما ذكره الألوسي هنا في الكشف ١ / ٦٣١ ، والبحر المحيط ٣ / ٥٣٠ .

(٣) تفسير الألوسي ٢ / ٢٥٢ .

الذي يحتاج إلى أدلة أصح وأكثر قبولاً من أدلة الجمهور المذكورة ، وهذا ما لم نجده . وروايات الغدير تناقض تفصيلاً في بحث متصل بالسنة النبوية الشريفة .

والآية الكريمة الأخرى من سورة المائدة هي ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ (١)

واختلف أهل التأويل في المراد بإكمال الدين ، فقال بعضهم : يعني جل ثناؤه بقوله : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ اليوم أكملت لكم أيها المؤمنون فرائضي عليكم . وحدودي وأمري إياكم ونهي وحلالي وحرامي ، وتنزيلي من ذلك ما أنزلت منه في كتابي ، وتبييني ما بينت لكم منه بوحى على لسان رسولي ، والأدلة نصبتها لكم على جميع ما يكمل الحاجة إليه من أمر دينكم ، فأتممت لكم جميع ذلك ، فلا زيادة فيه بعد هذا اليوم .

وقال آخرون : إن الله عز وجل أخبر نبيه ﷺ والمؤمنين به ، أنه أكمل لهم - يوم أنزل هذه الآية على نبيه - دينهم ، بإفراذهم البلد الحرام ، وإجلائه عنه المشركين ، حق حجه المسلمون دونهم لا يخالطهم المشركون ، وهذا هو الذي اختاره الطبري وأيده (٢) .

والجعفرية لا يخرجون في تأويلهم عن القولين ، ولكنهم يزيدون أن الآية الكريمة نزلت بعد أن نصب النبي ﷺ علياً علماً للأنام يوم غدير خم عند

(١) جزء من الآية الثالثة .

(٢) انظر تفسير الآية الكريمة في الطبري تحقيق شاکر ٩ / ٥١٧ - ٥٢١ وابن كثير ٢ / ١٢ - ١٤ والكشاف ١ / ٥٩٢ ، والألوسي ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ والقرطبي ٦ / ٦١ - ٦٣ ، والبحر المحيط ٢ / ٤٢٦ .

منصرفه من حجة الوداع ، ويروون هذا عن الإمامين الباقر والصادق ، ويرون أن الولاية آخر فريضة أنزلها الله تعالى ، ثم لم ينزل بعدها فريضة (١) .

وقر الطبرسي « وأتممت عليكم نعمتي » بولاية علي بن أبي طالب ، وذكر رواية عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال بعد نزول الآية الكريمة : الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ، ورضا الرب برسالي ، وولاية علي بن أبي طالب من بعدي .

ولكن الطوسي لا يذكر مثل هذه الرواية ، ويقر « وأتممت عليكم نعمتي » بقوله : « خاطب الله تعالى جميع المؤمنين بأنه أتم نعمته عليهم ، بإظهارهم على عدوهم المشركين ونفيهم إياهم عن بلادهم ، وقطعه طمعهم من رجوع المؤمنين وعودهم إلى ملة الكفر ، وانفراد المؤمنين بالحج والبلد الحرام ، وبه قال ابن عباس وقتادة والشعبي » .

ولم يشر الطوسي إلى الولاية ، وما ذكره كأنما نقل عن شيخ المفسرين ، فقد قال الطبري في تفسيره : « يعني جل ثناؤه بذلك : وأتممت نعمتي ، أيها المؤمنون بإظهاركم على عدوي وعدوكم من المشركين ، ونفني إياهم عن بلادكم ، وقطعت طمعهم من رجوعكم وعودكم إلى ما كنتم عليه من الشرك . وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل ، وروي عن ابن عباس أنه قال : كان المسلمون والمشركون يحجون جميعاً ، فلما نزلت براءة : فنقي المشركون عن البيت ، وحج المسلمون لا يشاركونهم في البيت الحرام أحد من المشركين ، فكان

(١) راجع للجعفرية : التبيان ٢ / ٤٢٥ - ٤٢٦ ، ومجمع البيان ط مكتبة الحياة ٦ / ٢٥ - ٢٦ ، وجوامع الجامع ص ١٠٤ ، وتفسير شيراز ص ١٢٣ ، ومصباح الهداية ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

ذلك من قام النعمة : (وأتممت عليكم نعمتي) .

وعن قتادة : نزلت على رسول الله ﷺ يوم عرفة يوم الجمعة حين نفي الله المشركين عن المسجد الحرام ، وأخلص للمسلمين حجهم .

وعن الشعبي قال : نزلت هذه الآية بعرفات ، حيث هدم منار الجاهلية ، واضمحل الشرك ، ولم يحج معهم في ذلك العام مشرك .

وعن عامر قال : نزلت على رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفات ، وقد أطاف به الناس ، ونهدمت منار الجاهلية ومناسكهم واضمحل الشرك ، ولم يطف حول البيت عريان فأنزل الله : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ .

وعن الشعبي بنحوه .

إن روايات قتادة والشعبي التي ذكرها الطبري تعارض ما قبل من أن الآية الكريمة نزلت يوم الغدير ، وهناك روايات أخرى كثيرة صحيحة السند تثبت نزولها يوم عرفة يوم الجمعة لا يوم الغدير . وذكر الطبري بعض هذه الروايات ، وروايات أخرى معارضة ، ثم قال : وأولى الأقوال في وقت نزول الآية القول الذي روي عن عمر بن الخطاب : أنها نزلت يوم عرفة يوم الجمعة ، لصحة سنده ، وهو أسانيد غيره .

وقال الحافظ ابن كثير : « قال الإمام أحمد : حدثنا جعفر بن عون ، حدثنا أبو العباس ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب قال : جاء رجل من اليهود إلى عمر بن الخطاب فقال : يا أمير المؤمنين ، إنكم تقرءون آية في كتابكم لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً . قال : وأي

أبنة ؟ قال : قوله ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ﴾ . فقال عمر : والله إني لأعلم اليوم الذي نزلت على رسول الله ﷺ والساعة التي نزلت فيها على رسول الله ﷺ عشية عرفة في يوم الجمعة^(١) ورواه البخاري عن الحسن ابن الصباح عن جعفر بن عون به ، ورواه أيضاً مسلم والترمذي والنسائي أيضاً من طرق عن قيس بن مسلم به . ولفظ البخاري عند تفسير هذه الآية عن عريق سفيان الثوري عن قيس عن طارق قال : قالت اليهود لعمر : إنكم تقرأون آية لو نزلت فينا لاتخذناها عيداً . فقال عمر : إني لأعلم حين أنزلت ، وأين أنزلت ، وأين رسول الله ﷺ حين أنزلت : يوم عرفة وأنا والله بعرفة . قال سفيان : وأشك كان يوم الجمعة أم لا : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ الآية . وشك سفيان رحمه الله إن كان في الرواية فهو تورع حيث شك هل أخبره شيخه بذلك أم لا ، وإن كان شكاً في كون الوقوف في حجة الوداع كان يوم الجمعة فهذا ما إخاله يصدر عن الثوري رحمه الله : فإن هذا أمر معلوم مقطوع به لم يختلف فيه أحد من أصحاب المغازي والسير ، ولا من الفقهاء ، وقد وردت في ذلك أحاديث متواترة لا يشك في صحتها ، والله أعلم . وقد روي هذا من غير وجه عن عمر .

وبعد هذه الروايات ذكر ابن كثير روايات الطبري التي صح سندها ، وهي تبين - كما سبق - أن الآية نزلت يوم عرفة يوم الجمعة . ثم ذكر الروايات المعارضة ، وهي التي استوهاها الطبري ، وبين ضعفها ، ومنها ما روي عن

(١) الرواية صحيحة الإسناد ، ورواها الإمام أحمد بسند صحيح آخر ، انظر الروايتين رقم ١٨٨ ، ٢٧٢ في الجزء الأول من المسند .

الربيع بن أنس أنها نزلت في المسير في حجة الوداع ، وقال : وقد روى ابن مردويه عن طريق أبي هارون العبدى ، عن أبي سعيد الخدري ، أنها نزلت على رسول الله ﷺ يوم غدیر خم حين قال لعلي : « من كنت مولاه فعلي مولاه » . ثم رواه عن أبي هريرة وفيه أنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة ، يعني مرجعه عليه السلام من حجة الوداع ، ولا يصح هذا ولا هذا ، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية أنها أنزلت يوم عرفة وكان يوم الجمعة ، كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان^(١) وترجمان القرآن عبد الله بن عباس ، وسحرة ابن جندب رضي الله عنه ، وأرسله الشعبي وقتادة بن دعامة وشهر بن حوشب ، وغير واحد من الأئمة والعلماء ، واختاره ابن جرير الطبري رحمه الله .

ومن هنا يظهر أن الروايات الصحيحة تعارض ما ذهب إليه الجعفرية من نزول الآية الكريمة يوم الغدير ، ولكن أحد كتّابهم أيد ما ذهبوا إليه بقوله بأنه ، يؤكد النقل الثابت في تفسير الرازي ٢ ص ٥٢٩ عن أصحاب الآثار أنه لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ لم يعمر بعد نزولها إلا أحداً وثمانين يوماً ، أو اثنين وثمانين ، وعينه أبو السعود في تفسيره بهامش تفسير الرازي (٣ ص ٥٢٢) وذكره المؤرخون منهم : إن وفاته ﷺ في الثاني عشر من ربيع الأول .

(١) المروي في الصحاح السنة عن طريق معاوية في الأحكام ثلاثون حديثاً ، ذكرها ابن الوزير من علماء الزيدية - في كتابه الروض الباسم ، وأثبت صحتها ثم أثبت صحة باقي الأحاديث المروية عن طريقه في غير الأحكام . وأشار إلى أنه لم يره حديث واحد عن طريق معاوية في فم الإمام علي (انظر كتابه ٢ / ١١٤ - ١١٩) .

وكان فيه تسامحاً بزيادة يوم واحد على الاثنين والثلاثين يوماً بعد إخراج يومي الغدير والوفاء ، وعلى أي فهو أقرب إلى الحقيقة من كون نزولها يوم عرفة كما جاء في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما^(١) . لزيادة الأيام حينئذ . على أن ذلك معتضد بنصوص كثيرة لا يحصى عن الخضوع لمقادها^(٢) .

أما النصوص الكثيرة التي يرى ألا يحصى عن الخضوع لمقادها فقد سبق ذكر بعضها وبيان عدم الأخذ بها ، فهي روايات ضعيفة السند متعارضة مع روايات صحيحة بل متواترة كما ذكر الحافظ ابن كثير .

ومن الواضح البين أن رواية الرازي للأيام إذا تعارضت مع هذه الروايات وجب طرح رواية الرازي . وليس من البحث العلمي الصحيح أن رواية تأتي في أحد كتب التفسير تسقط بها روايات متعددة كثيرة السند ، جاءت عن طريق الأئمة أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

وأول النصوص الكثيرة التي يرى مؤلف الغدير ألا يحصى عن الخضوع لمقادها نص ذكر أن الطبري رواه بإسناده عن زيد بن أرقم في كتاب الولاية ، وأشار إليه هنا حيث أثبتته بالكامل عند استدلاله على آية التبليغ السابقة في غديرها^(٣) ، وبالرجوع إلى النص نجد أمراً عجيباً ! فهو يكاد يجمع ما يتصل

(١) من العجيب الغريب أن الروايات التي ينكرها هنا يستدل بها هي ذاتها في مكان آخر بشيء آخر ! فذكر قول اليهودي ، لو نزلت فينا هذه الآية لاتخذنا يوم نزولها عيداً . ثم قال : وصدر من عمر ما يشبه التقرير لكلامه . وانتهى من هذا إلى أن يوم نزولها عيد وهو عيد الغدير ! ولم يشر إلى يوم عرفة ! (انظر الغدير ١ / ٢٨٢) .

(٢) للرجع السابق ١ / ٢٣٠ .

(٣) انظر الرجوع المذكور ١ / ٢١٤ - ٢١٦ .

بمقيدة الإمامية وغلاتهم في الإمامة ، فهي لعلي بالنص ، ثم في أولاده إلى يوم القيامة إلى القائم المهدي . وغيرهم أئمة يدعون إلى النار ، وهم وأتباعهم في الدرك الأسفل منها ، والله تعالى ورسوله بريئان منهم ... إلخ .

والمعروف أن شيخ المفسرين الطبري ليس شيعياً فضلاً عن غلاتهم ، ولكن صاحب الغدير بعد ذكر الرواية وروايات أخرى قال (١) بأن الطبري أول من عرفناه من ذكر أن آية التبليغ نزلت حول قصة الغدير .

وأخذ يناقش الروايات التي جاءت في تفسير الطبري ليبين أنها لا تتعارض مع الرواية المذكورة في كتابه عن الولاية ، مع أن الطبري متفق مع أهل التأويل كما ذكرنا من قبل عند مناقشة الآية الكريمة ، أفكل أهل التأويل جعفر يون ١٩

وعند الحديث عن آية الإكمال هذه ذكر رواية الطبري وأشار إلى كتابه في الولاية ، ولم يشر إلى تفسيره ، ويتضح سر هذا وقد عرفنا الرأي الذي اختاره الطبري حيث استوهى الروايات المخالفة لرواية عمر بن الخطاب ، إذن لنا في حاجة إلى بيان ضلال الباحث عندما يسير هواه ، ولكن أحب أن أقول هنا بأن كتاب الولاية في ضوء ما سبق إما أنه ألف ونسب إلى الطبري زوراً انتصاراً لمذهب ، وإما أن الطبري جمع ما وجدته من الولاية بغير نظر إلى مصادر الروايات : وفي كلتا الحالتين الكتاب لا وزن له ، ولا يبين رأي الطبري (٢) .

(١) راجع قوله في ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

(٢) قد بحثت عن الكتاب المذكور فلم أجده ، وبحثت عن أسماء الكتب المنسوبة للطبري فوجدت ما يزيد عن مائة كتاب ، منها كتاب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال ياقوت =

وإذا كانت آية التبليغ السابقة نزلت قبل آية الإكالات هذه - كما قال الجعفرية أنفسهم - فإن الروايات السابقة تدل على أن آية التبليغ نزلت قبل الغدير ، مما يؤيد ما ذهب إليه جمهور المفسرين في تأويلها ، ويعارض ما قاله الجعفرية من أنها خاصة بالاستخلاف يوم الغدير ، وهذا دليل آخر يضاف إلى أدلة الجمهور .

ومما سبق رأينا أن آية الإكالات نزلت يوم عرفة ، ولكن لو فرضنا أنها نزلت يوم الثامن عشر من ذي الحجة يوم الغدير فإنها لا تعتبر دليلاً على استخلاف علي ، لأن هذا مبني على أساس أن آية التبليغ خاصة بالاستخلاف ، وهذا غير ثابت كما بينت من قبل .

ويبقى بعد هذا ما يتعلق بأول سورة المعارج ﴿ سأل سائل بعذاب واقع ﴾ والسورة الكريمة « مكية » بالاتفاق ، وما ذكره بعضهم^(١) يستلزم أن تكون

الرومي في كتابه إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٦ / ٤٥٢ بأن الطبري تكلم في أوله بصحة الأخبار الواردة في غدير خم ، ثم تلاءم بالفضائل ، ولم يتم فالطبري إذن لم يتم كتابه ، وهو - مع عشرات الكتب الأخرى - غير موجود ، قلل أحداً استغل هذا فأخرج كتاباً بعنوان الولاية ونسبه للطبري . والرواية التي ذكرها صاحب كتاب الغدير عن زيد بن أرقم تقلد عن كتاب الولاية لا تصح بحال ، وقد ذكرنا من قبل الروايات الصحيحة عن زيد بن أرقم كرواها الإمامان أحمد ومسلم ، فإذا كان الطبري قد صحح الأخبار الواردة في غدير خم كما قال ياقوت فإنها لا تزيد عما أخرجه مسلم ، وما صح من مسند أحمد ، أما أن يصح عنده ما لا يؤمن به ، بل لا يقول به إلا الفلاة فهذا أمر مرفوض قطعاً .

ومن المعاصرين لشيخ الفخرين عالم شيعي اسمه محمد بن جرير بن رستم الطبري ويكنى أبا جعفر ، وله كتاب الترشيد في الإمامة (انظر الفهرست للطوسي ص ١٥٨ - ١٥٩) قلعه صاحب كتاب الولاية ، واستغل التشابه بين الاسمين والكتبتين في نسبة الكتاب لشيخ المفسرين ، وهو بلا أدنى شك بره مما جاء به .

(١) سبق ذكر روايتهم في بداية الفصل .

مدينة بل من أواخر ما نزل بالمدينة بعد حجة الوداع قبيل الوفاة : وشيخ طائفتهم الطوسي لم يقع في هذا الخطأ ، ولذا قال : سورة المعارج مكية في قول ابن عباس والضحاك وغيرهما ، وفنرها بما يتفق مع جمهور المفسرين ، ولم يشر إلى أن التكذيب كان بالولاية ، ولا أن جزءاً من هذه السورة نزل بالمدينة فضلاً عن كونه بعد حجة الوداع^(١) .

وفي مجمع البيان ذكر الطبري مثل هذا التفسير^(٢) ثم زاد رواية عن جعفر ابن محمد عن أبيه ، قال : لما نصب رسول الله ﷺ علياً عليه السلام يوم غدير خم ، وقال : من كنت مولاه فعلي مولاه ، طار ذلك في البلاد ، فقدم على النبي ﷺ النعمان بن الحرث الفهري فقال : أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنتك رسول الله ، وأمرتنا بالجهاد والحج والصوم والصلاة والزكاة ففعلناها ، ثم لم ترض حق نصبت هذا الغلام فقلت : من كنت مولاه فعلي مولاه : فهذا شيء منك أو أمر من عند الله ؟ فقال : والله الذي لا إله إلا هو إن هذا من الله ، فولى النعمان بن الحرث وهو يقول : « اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء » ، فرماه الله بحجر على رأسه فقتله ، وأنزل الله تعالى : ﴿ سأل سائل بعذاب واقع ﴾ .

ولكن هذه الرواية تتعارض مع ما ذكره الطبري نفسه حيث قال :

« سورة المعارج مكية ، وقال الحسن : إلا قوله : ﴿ والذين في أمواتهم حق

معلوم ﴾^(٣) .

(١) انظر البيان ١٠ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) انظر ١٠ / ٢٥٢ .

(٣) المرجع السابق ١١ / ٢٥٠ .

وفي موضع آخر^(١) ذكر روايات تبين ترتيب نزول سور القرآن الكريم ، وبحسب هذا الترتيب نجد سورة المعارج مكية ، وبعدها سبع سور مكية أخرى ، ثم ذكر السور المدنية . وفي إحدى هذه الروايات : « وكانت إذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت بمكة » ثم يزيد الله فيها ما يشاء بالمدينة .
ومعنى هذا أن سورة المعارج مكية وبالأخص فاتحتها . والطبرسي في تفسيره الآخر « جوامع الجامع » الذي كتبه بعد أن اطلع على تفسير الكشف للزحشرى وأعجب به^(٢) ذكر أن سورة المعارج مكية ، وفهرها بما يتفق مع مكيتها ، ولم يشر للرواية المنسوبة للإمام الصادق . وفي تفسير الآية الحاشية وهي « فاصبر صبراً جميلاً » قال : فاصبر يتعلق بسأل سائل لأنهم استعجلوا العذاب استهزاء وتكذيباً بالوحي^(٣) .

فالطبرسي هنا لم يأخذ بالرواية المنسوبة للإمام الصادق ، وما ذكره الطوسي موافقاً به جمهور المفسرين فيه ما يكفي لرد ما ذهب إليه بعض الجعفرية .

(١) انظر نفس المرجع ٩٠ / ٤١٥ .

(٢) انظر مقدمة جوامع الجامع فيها بيان سبب التأليف ، وما جاء في هذه المقدمة ص ٣ : « وحقني ويمشي عليه أن خطر بهائي ومحسب بضري ، بل ألقى في روحي ، محبة الاستناد من كلام جار الله العلامة والطائفة ، فإن لأفادته لذة الجدة ورويق الخدانة » .

(٣) انظر المرجع السابق ص ٥٠٨ - ٥٠٩ .

تعقيب

بعد المناقشة السابقة نقول :

١ - ظهر أن عقيدة الإمامة عند المذهب الجعفري لا تستند إلى شيء من القرآن الكريم ، واستدلالاتهم تنبني على روايات متصلة بأسباب النزول ، وتأويلات انقرضوا بها ، ولم يصح شيء من هذا ولا ذاك بما يمكن أن يكون دليلاً يؤيد مذهبهم .

٢ - قال أحد مفسري الجعفرية عن أسباب النزول :

« ما ذكروه من أسباب النزول كلها أو جلها نظرية ، بمعنى أنهم يردون خائباً الحوادث التاريخية ، ثم يشفعونها بما يقبل الانطباق عليها من الآيات الكريمة فيعدونها أسباب النزول ، وربما أدى ذلك إلى تجزئة آية واحدة ، أو آيات ذات سياق واحد ، ثم نسبة كل جزء إلى تنزيل واحد مستقر وإن أوجب ذلك اختلال نظم الآيات وبطلان سياقها . وهذا أحد أسباب الوهن في نوع الروايات الواردة في أسباب النزول^(١) .

وما ذكره هذا المفسر الجعفري يكاد ينطبق على جميع الآيات الكريمة التي استدلوها بها .

ومن قبله قال الإمام أحمد بن حنبل :

ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير والملاحم والمغازي^(٢) .

ويروى « ليس لها أصل » أي إسناد . لأن الغالب عليها المراسيل .

(١) اللوزان ١ / ٧٦ - ٧٧ .

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص ٢٠ .

٣ - يرى الجعفرية أن الاعتقاد بإمامة الأئمة الاثني عشر ركن من أركان الإيمان ، والقرآن الكريم - تبيان كل شيء - كيف لا يبين هذا الركن بنصوص ظاهرة من آياته البينات ! -

٤ - غلاة الجعفرية لم يكتفوا بالتأويلات الفاسدة ، ووضع الروايات كأسباب للتزول ، وإنما أقدموا على ما هو أشنع من هذا وأشدّ جرماً ، ذلك أنهم قالوا بتحريف القرآن الكريم ، وحذف اسم علي منه في أكثر من موضع ، وبإتي لهذا مزيد بيان في بحث عن التفسير عندهم . والذي جرفهم إلى هذا عقيدتهم في الإمامة ، وجعلهم إياها ركناً من أركان الإيمان .

قال لهم اهدنا الصراط المستقيم . والحمد لله تعالى في الأولى والآخرة ، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى ، وعلى آله وصحبه ، والله المستعان .

مراجع الفصل الثاني

القرآن الكريم

١ - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدياء :
ياقوت الرومي الحوي - مطبعة هندية بمصر - الطبعة الثانية
٢ - أساس البلاغة :

جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري .

٣ - أصل الشيعة وأصولها :

محمد الحسين آل كاشف الغطاء - المطبعة العربية بالقاهرة - الطبعة العاشرة .

٤ - الأصول العامة لفقهاء المقارن :

محمد تقى الحكيم - دار الأندلس بيروت - الطبعة الأولى .

٥ - أعلام الموقعين عن رب العالمين :

ابن قيم الجوزية - دار الكتب الحديثة سنة ١٣٨٩ هـ .

٦ - البحر المحيط :

أبو عبد الله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الشهير بأبي حيان - مطبعة

السعادة - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .

٧ - تاج العروس :

عبد الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي .

٨ - التبيان في تفسير القرآن :

أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي - طبع النجف سنة ١٢٧٦ هـ

٩ - تفسير القرآن العظيم :

أبو الفداء إسماعيل بن كثير - طبع عيسى البابي الحلبي .

١٠ - تفسير الماتريدي المسمى تأويلات أهل السنة :

أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي - طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

سنة ١٣٩١ هـ .

١١ - تفسير شبر :

السيد عبد الله شبر .

١٢ - تهذيب التهذيب :

أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - طبعة أولى بالهند سنة ١٣٢٦ هـ .

١٣ - توجيه النظر إلى أصول الأثر :

طاهر بن صالح أحمد الجزائري الدمشقي ، المطبعة الجمالية بمصر - الطبعة

الأولى .

١٤ - جامع البيان عن تأويل أي القرآن (تفسير الطبري) :

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري - حققه وعلق حواشيه : محمود محمد

شاكر - دار المعارف (ج ٢٢ ، ٢٩ : مطبعة الحلبي الطبعة الثانية) .

١٥ - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) :

أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار الكتاب العربي -

الطبعة الثالثة .

١٦ - جوامع الجامع :

أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي - مطبعة مصباحي بتهران سنة ١٣٧٩ هـ .

١٧ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني :

السيد محمود الألوسي البغدادي - المطبعة الأميرية ببغداد - الطبعة

الأولى .

١٨ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم :

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير النجفي - إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

١٩ - زبدة البيان في أحكام القرآن :

أحمد بن محمد الشهير بالقدس الأردبيلي - حققه وعلق عليه : محمد الباقر

البيهودي - المكتبة المرتضوية - طهران - طبع المطبعة الحيدرية .

٢٠ - صحيح الترمذي بشرح الإمام أبي بكر : ابن العربي - مطبعة الصاوي

سنة ١٣٥٢ هـ .

٢١ - صحيح مسلم :

أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري .

٢٢ - الفدير في الكتاب والسنة والأدب :

عبد الحسين أحمد الأميني - دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة الثالثة .

٢٣ - فقه الشيعة الإمامية ومواضع الخلاف بينه وبين المذاهب الأربعة ج ١ :

د . علي أحمد السالوس - مكتبة ابن تيمية بالكويت - الطبعة الأولى

سنة ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) .

٢٤ - الفهرست :

أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي - المطبعة الحيدرية بالنجف سنة ١٣٥٦ هـ .

٢٥ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل :

أبو القاسم جبار الله محمود بن عمر الزمخشري - طبع مصطفى الباني الحلبي
سنة ١٣٨٥ هـ .

٢٦ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة
الناس :

إسماعيل بن محمد العجلوني - دار إحياء التراث العربي بيروت - الطبعة
الثانية .

٢٧ - كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد :

أحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي - مكتبة المصطفوي في قم .
٢٨ - لسان العرب :

جمال الدين المعروف بابن منظور المصري .

٢٩ - مجمع البيان في تفسير القرآن :

أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي - شركة المعارف الإسلامية سنة ١٣٨٢ هـ .
(الأجزاء الناقصة التي أشير إلى طبعتها : طبع دار مكتبة الحياة
سنة ١٣٨٠ هـ) .

٣٠ - المسند :

الإمام أحمد بن حنبل - شرحه وصنع فهرسه أحمد محمد شاكر - دار
المعارف بصر .

٣١ - مشكل الآثار :

أبو جعفر الطحاوي - الطبعة الأولى بالهند سنة ١٣٣٢ هـ .

٣٢ - مصباح الهداية في إثبات الولاية :

علي الموسوي البهبهاني - ناشر : أصفهان كتابفروشي دين ودانش جاب
دون - مطبعة رباني .

٣٣ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم :

محمد فؤاد عبد الباقي .

٣٤ - مفتاح كنوز السنة :

ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي .

٣٥ - المقاصد الحسنة :

شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي - دار الأدب العربي
للطباعة سنة ١٣٧٥ هـ .

٣٦ - مقدمة في أصول التفسير :

أين تيمية : أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم - المطبعة السلفية
سنة ١٣٧٠ هـ .

٣٧ - المنتقى من منهاج الاعتدال : وهو مختصر منهاج السنة لابن تيمية :

اختصره : أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي - حققه وعلق حواشيه :
محمد الدين الخطيب - المطبعة السلفية سنة ١٣٧٤ هـ .

٣٨ - منهاج الشريعة :

السيد محمد مهدي الكاظمي القزويني - النجف سنة ١٣٤٦ هـ .

٣٩ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال :

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي - الطبعة الأولى
سنة ١٣٢٥ هـ .

٤٠ - الميزان في تفسير القرآن :

السيد محمد حسين الطباطبائي - دار الكتب الإسلامية بطهران - الطبعة الثانية .

٤١ - نيل الأوطار :

محمد بن علي بن محمد الشوكاني - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية .

٤٢ - هدى الساري :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المطبعة السلفية بالقاهرة .

الفصل الثالث

الإمامة في ضوء السنة

أولاً : خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة .

ثانياً : روايات التسك بالكتاب والعترة

ثالثاً : روايات أخرى متصلة بالغدير

رابعاً : روايات أخرى يرى بعض الجعفرية أنها تؤيد مذهبهم

خامساً : روايات لها صلة بموضوع الإمامة

أولاً : خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة

أخبار الغدير تعتبر المستند الأول من السنة عند الجعفرية ، فهم يرون أن الرسول ﷺ عند غدير خم ، بعد منصرفه من حجة الوداع ، بين للمسلمين أن وصيه وخليفته من بعده علي بن أبي طالب . وذكرت من قبل أن كاتباً جعفرياً ألف كتاباً يقع في ستة عشر مجلداً ليثبت به صحة حديث وشهرته ، وهذا الكتاب الذي أشرت إليه عنوانه « الغدير في الكتاب والسنة والأدب » ، فالتأليف إذن كان من أجل واقعة الغدير ، وإذا لم يثبت في القرآن الكريم شيء مما أراد المؤلف فلم يبق إلا السنة ، أما الأدب فلا حاجة لنا به في هذا المجال !

وقبل النظر في كتب السنة الثانية التي حددت في منهجي الرجوع إليها ، وهي : الموطأ ، والمستد ، والصحيحان ، وكتب السنن الأربعة ، نسترشد بما جاء في سيرة محمد بن إسحاق^(١) التي جمعها ابن هشام .

تحت عنوان موافاة علي في قفوله من النبي رسول الله في الحج « ورد ما

(١) ولد في المدينة سن ٨٥ هـ ، ثم خرج إلى العراق وأقام ببغداد حتى توفي . ووفاته معصورة بين سنة ١٥٠ وبين ١٥٣ هـ . قيل إنه كان يتشيع ، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة . أخرج له مسلم في المتابعات ، واستشهد به البخاري في مواضع ، وروى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الدارقطني : اختلف الأئمة فيه وليس بحجة إنما يعتبر به . (انظر ترجمته في السيرة النبوية لابن هشام مقدمة الثائرين ص ١٢ - ١٧ ، وراجع ترجمته كذلك في تهذيب التهذيب)

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال بعد أن ذكر ترجمته : فالتذي يظهر في أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال صدوق ، وما انفرد به فقهه نكارة : فإن في حفظه شيئاً . وقد احتج به الأئمة ، والله أعلم .

قاله ابن إسحاق عما أمر به الرسول ﷺ علياً من أمور الحج^(٢) ، ثم ورد ما يأتي :

« قال ابن إسحاق : وحدثني يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة : عن يزيد بن طلحة بن ركانة ، قال : لما أقبل علي رضي الله عنه من اليمن ليلقي رسول الله ﷺ واستخلف على جنده الذي معه رجلاً من أصحابه ، فعمد ذلك الرجل فكسا كل رجل من القوم حلة من البز الذي كان مع علي رضي الله عنه . فلما دنا جيشه خرج ليلقاهم ، فإذا عليهم الخلل قال : ويلك ؟ ما هذا ؟ قال : كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس . قال : ويلك ! انزع قبل أن تنتهي به إلى رسول الله ﷺ . قال : فانتزع الخلل من الناس ، فردّها في البز ، قال ، وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم .

قال ابن إسحاق : فحدثني عبد الله بن عبد الرحمن معمر بن حزم ، عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة ، عن عمته زينب بنت كعب وكانت عند أبي سعيد الخدري ، قال : اشكى الناس علياً رضوان الله عليه ، فقام رسول الله ﷺ فينا خطيباً ، فسمعته يقول : أيها الناس ، لا تشكوا علياً ، فوالله إنه لأحسن في ذات الله ، أو في سبيل الله ، من أن يشكى

خطبة الرسول في حجة الوداع :

قال ابن إسحاق : ثم مضى رسول الله ﷺ على حجه ، فأرى الناس مناسكهم ، وأعلمهم سنن حجهم ، وخطب الناس خطبته التي بين فيها ما بين ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال :

(١) السيرة النبوية ٤ / ٦٠٢

أيها الناس ، اسمعوا قولي : فإنني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا الموقف أبداً ، أيها الناس ، إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم ، كحرمة يومكم هذا ، وكحرمة شهركم هذا ، وإنكم ستلقون ربكم ، فيسألكم عن أعمالكم ، وقد بلغت ، فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمته عليها ، وإن كل ربا موضوع ، ولكن لكم رؤوس أموالكم ، لا تظلمون ولا تظلمون . قضى الله أنه لا ربا ، وإن ربا عباس بن عبد المطلب موضوع كله ، وإن كل دم كان في الجاهلية موضوع ، وإن أول دمائكم أضع دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، وكان مسترضعاً في بني ليث ، فقتلته هذيل فهو أول ما أبداً به من دماء الجاهلية . أما بعد أيها الناس ، فإن الشيطان قد يئس من أن يعبد بأرضكم هذه أبداً ، ولكنه إن يطمع فيما سوى ذلك فقد رضي به مما تحقرون من أعمالكم ، فاحذروه على دينكم ، أيها الناس : إن النسيء زيادة في الكفر ، يضل به الذين كفروا ، يحلون ما حرم الله ، ويحرمون ما أحل الله ، وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً ، منها أربعة حرم ، ثلاثة متوالية ، ورجب مضر^(١) ، الذي بين جمادى وشعبان .

أما بعد أيها الناس ، فإن لكم على نسائكم حقاً ، ولهن عليكم حقاً ، لكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، وعليهن أن لا يأتين بفاحشة

(١) ورجب مضر : إنما قال ذلك لأن ربيعة كانت تحرم رمضان ، وتسميه رجباً ، فبين عليه الصلاة والسلام أنه رجب مضر لا رجب ربيعة ، وأنه الذي بين جمادى وشعبان .

مبينة ، فإن فعلن فإن الله قد أذن لكم أن تهجروهن في المضاجع ، وتضربوهن ضرباً غير مبرح ، فإن انتهين فلهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف . واستوصوا بالنساء خيراً ، فإنهن عندكم عوان^(٢) لا يملكن لأنفسهن شيئاً ، وإنكم إنما أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمات الله ، فاعقلوا أيها الناس قولي ، فإنني قد بلغت ، وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً ، أمراً بيناً كتاب الله وسنة نبيه . أيها الناس اسمعوا قولي واعقلوه ، تعلمن أن كل مسلم أخ للمسلم ، وأن المسلمين إخوة ، فلا يحل لامرئ من أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس منه ، فلا تظلمن أنفسكم ، اللهم هل بلغت ؟ فذكر لي أن الناس قالوا : اللهم نعم ، فقال رسول الله ﷺ : اللهم اشهد^(٣) .

وغير ما ذكره ابن إسحق من سبب تلك الشكوى ، نجد سبباً آخر يذكر وهو أن الرسول ﷺ بعث جيشاً ، واستعمل عليهم علي بن أبي طالب ، فضى في السرية فأصاب جارية ، فأنكروا عليه ، ونجد رواية أخرى أنه أصاب الجارية عندما كان على جيش وخالد بن الوليد على جيش آخر ، فأرسل خالد للرسول ﷺ يخبره بما فعله أبو الحسن .

والروايات كلها تشير إلى أن الرسول ﷺ دافع عن زوج الزهراء عليها السلام ، والأقوال مختلفة ، وسنبين الصحيح منها إن شاء الله تعالى .

وخطبة رسول الله ﷺ في حجة الوداع التي ذكرها ابن إسحاق ، نرى معناها مبثوثاً في كتب السنة ، ففي صحيح البخاري نجد شيئاً منها في باب

(١) عوان : جمع عانية ، وهي الأسيرة .

(٢) السيرة النبوية ٤ / ٦٠٢ - ٦٠٤ .

الخطبة أيام منى من كتاب الحج ، وفي آخر الباب « فطفق النبي ﷺ يقول :
اللهم اشهد ، وودّع الناس فقالوا : هذه حجة الوداع » .

ونجد كثيراً منها في باب حجة النبي ﷺ من كتاب الحج من صحيح
مسلم . وهذه الحجة يرويها الإمام الصادق عن أبيه الباقر عن جابر رضي الله
تعالى عنهم ، كما أخرجها أيضاً غير الإمام مسلم^(١) .

وقد بينت في الفصل السابق أنه في يوم عرفة من حجة الوداع نزل قوله
تعالى ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ ومن قبله : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل
إليك من ربك ﴾ . ويرى الجعفرية أن استخلاف الإمام علي كان يوم الغدير في
الثامن عشر من ذي الحجة ، وهذا يأتي تساؤل وهو : أفيمكن أن يترك ركن
من أركان الإيمان^(٢) لا يذكر ، وقد أكمل الله تعالى دينه ، وخطب رسوله
ﷺ ، وودّع الناس في حجة الوداع ؟

أظن هذا مستبعداً ، ولكن ليس مستحيلاً !

ولم يذّر جدل بين الجمهور والجعفرية حول معنى من معاني الخطبة كما
ذكرها ابن إسحاق إلا في قوله ﷺ : « وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن
تضلوا أبداً ، أمراً بيناً ، كتاب الله وسنة نبيه » فالجعفرية يرون أن الرسول
ﷺ أمر بالتمسك بالكتاب والعترة في خطبة الغدير ، وأنه ترك الثقلين كتاب
الله تعالى وأهل بيته .

وليس معنى هذا أن الجعفرية يرون عدم وجوب طاعة الرسول ﷺ ،
فليس مسلم من يرى هذا ، ولكنهم يرون أن الأئمة معصومون ، وأقوالهم
كأقوال الرسول ﷺ فهي تعتبر عندهم من السنة ، فلا بد من الرجوع إليهم حتى
لا تضل الأمة !

وننظر في مفتاح كنوز السنة فنجده يذكر وصيته ﷺ بكتاب الله وسنة
رسوله عن عشرة مراجع منها : الصحيحان ، والمسنَد ، والترمذي ، والنسائي ،
وابن ماجه^(١) .

وفي صحيح البخاري نجد « كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة » ومما جاء في
هذا الكتاب ، وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمة من أهل العلم في
الأمر المباحة ليأخذوا بأسهلها ، فإذا وضع الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى
غيره ، اقتداء بالنبي ﷺ » .

وفي الموطأ يروي الإمام مالك قول الرسول ﷺ : « تركت فيكم أمرين لن
تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه »^(٢) .

ونجد في بعض هذه المراجع العشرة الوصية بكتاب الله تعالى دون ذكر
السنة ، من ذلك ما جاء في سنن الدارمي .

(١) انظر مفتاح كنوز السنة - باب الميم فيما ذكره عن محمد ﷺ .

(٢) كتاب التهي عن القول بالقدس ، وهذا الحديث الشريف وصله ابن عبد البر من حديث كثير بن
عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده (انظر تنوير الحوالك ٢ / ٢٠٨) وقال ابن عبد البر
كذلك : مرسلات مالك كلها صحيحة مسندة (٢٨ / ١) وقال جلال الدين السيوطي : « ما
من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد .. فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يشق
منه شيء » (نفس للرجع ١ / ٦) .

(١) انظر حجة النبي ﷺ محمد ناصر الدين الألباني ص ١٠ - ١٥ وص ٧٧ - ٧٩ .

(٢) الإمامة ركن من أركان الإيمان عند الجعفرية .

حدثنا محمد بن يوسف ، عن مالك بن مغول ، عن طلحة بن مصرف اليامي ، قال : « سألت عبد الله بن أبي أوفى : أوصى رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، قلت : فكيف كتب على الناس الوصية ، أو أمروا بالوصية ؟ فقال : أوصى بكتاب الله » . (انظر كتاب الوصايا ، باب من لم يوص ج ٢ ص ٢٩٠ - ٢٩١) .

وفي سنن النسائي رواية أخرى لهذا الحديث ، وقال السيوطي في شرحه : « أوصى بكتاب الله أي بدينه ، أو به ويتحوه ليشمل السنة » . (انظر كتاب الوصايا - باب هل أوصى النبي ﷺ ؟ ج ٦ ص ٢٤٠) .

وفي غير المراجع العشرة نجد مثلاً في كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك « باب في لزوم السنة » ويحتوي الباب على ثمانية أخبار .

وفي المسند لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي حدث المصنف قال : ثنا سفيان قال : ثنا مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف قال : سألت عبد الله ابن أبي أوفى : « هل أوصى رسول الله ﷺ ؟ فقال : لم يترك رسول الله ﷺ شيئاً يوصى فيه . قلت : وكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص ؟ قال : أوصى بكتاب الله » . (انظر المجلد الثاني - حديث رقم ٧٢٢) .

وفي فيض القدير شرح الجامع الصغير ، نجد رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خطب النبي ﷺ في حجة الوداع فقال : « تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وسنتي ، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض » .

ومما قاله المناوي في شرحه :

إنها الأصلان اللذان لا عدول عنهما ، ولا هدي إلا متنها ، والعصمة والنجاة لمن تمسك بهما . واعتصم بحبلهما ، وهما الفرقان الواضح ، والبرهان اللائح بين الحق إذا اقتفاهما ، والمبطل إذا خلاهما ، فوجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة متعين معلوم من الدين بالضرورة .

(راجع الجزء الثالث ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، حديث رقم ٣٢٨٢ وشرحه ، وانظر صحيح الجامع الصغير للشيخ ناصر الدين الألباني ج ٢ ، حديث رقم ٢٩٣٤) .
ولسنا في حاجة إلى أن تطيل الوقوف هنا ، فلا خلاف بين المسلمين في وجوب التمسك والاعتصام بالقرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة .

والخلاف حول شيء من السنة مرده إلى الخلاف حول الثبوت أو الدلالة ، أما ما ثبت عن الرسول ﷺ ، وكان واضح الدلالة ، فلا خلاف حول الأخذ به ووجوب اتباعه ، فقد نطق بهذا الكتاب المجيد في مثل قوله تعالى : ﴿ وما أقام الرسول فحذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾^(١) .

وقوله عز وجل : ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾^(٢)

وقوله سبحانه : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾^(٣) .

إلى غير ذلك من آيات الله البينات التي بينت أن من لم يتمسك بسنة الرسول ﷺ ، فقد ابتعد عن الإيمان ، وضل ضلالاً بعيداً .

(١) سورة الحشر - آية ٧ .

(٢) سورة النساء - آية ٨٠ .

(٣) سورة النساء - آية ٦٥ .

من الواضح إذن أن عصمة الأمة وعدم صلاحها في التمسك بما أنزل الله تعالى في كتابه العزيز ، وبما بينه جل شأنه على لسان رسوله ﷺ في السنة المطهرة ، دون حاجة إلى الرجوع إلى أئمة الجعفرية ، أو غيرهم من فرق الشيعة . ولكننا نجد روايات أخرى تذكر أن الرسول ﷺ ترك الكتاب والعتره . وفي بعضها الأمر بالتمسك بها حتى لا نضل .

ثانياً : روايات التمسك بالكتاب والعتره

من هذه الروايات ما رواه الإمامان مسلم وأحمد عن زيد بن أرقم ، وسبق ذكره عند الحديث عن آية التطهير ، وفي تلك الروايات الحث على التمسك بكتاب الله تعالى ، ثم قوله ﷺ : « أذكركم الله في أهل بيتي » ، وقول زيد : « إن نساء من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده » وقال « هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس » . وهذه الروايات تحثنا معشر المسلمين على أن نرعى حقوق آل البيت ، بيت نبينا ﷺ ، فنحبهم ونوقرهم ونزفهم منازلهم ، فحبنا لرسولنا الأعظم يدفعنا لحبنا لآله الأطهار ، وعلينا أن نصلهم ، ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال : « والذي نفسي بيده لقربة رسول الله ﷺ أحب إلي أن أصل من قرابي »^(١) وقال : « ارقبوا عهداً ﷺ في أهل بيته »^(٢) .

وبالطبع لا تدل هذه الروايات على وجوب الإمامة لآل البيت . ولا لأحد بعينه ، فلا صلة بين التذكير بأهله والنص على خلافة بعضهم .

وأما باقي الروايات فإنها جاءت في المستند ، وفي سنن الترمذي . وروايات المستند هي^(٣) :

١ - حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، حدثنا أسود بن عامر ، أخبرنا إسرائيل

(١) البخاري - كتاب المناقب - باب مناقب رسول الله ﷺ ، وانظر كذلك الرواية رقم ٥٥ بالجزء الأول من السند ، وسندها صحيح .

(٢) البخاري - كتاب المناقب - باب مناقب الحسن والحسين .

(٣) الروايات في الجزئين الثالث والخامس - طبع للطبعة الثمينة سنة ١٣١٢ هـ .

يعني إسماعيل بن أبي إسحق الملائكي ، عن عطية ، عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ :

« إني تارك فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، وإني لن يفترقا حتى يردا على الحوض » (٣ / ١٤) .

٢ - حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، حدثنا أبو النصر ، حدثنا محمد يعني ابن طلحة ، عن الأعشى ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ قال : « إني أوشك أن أدعي فأجيب ، وإني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله عز وجل ، وعترتي ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، وإن اللطيف الخبير أخبرني أنها لن يفترقا حتى يردا على الحوض ، فانظروني بم تخلفوني فيها ؟ » (٣ / ١٧) .

٣ - حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا ابن نير ، ثنا عبد الملك يعني ابن أبي سليمان ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري قال :

قال رسول الله ﷺ : « إني قد تركت فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله عز وجل حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي . ألا إنها لن يفترقا حتى يردا على الحوض » (٢ / ٢٦) .

٤ - حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا ابن نير ، ثنا عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال :

قال رسول الله ﷺ : « إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي :

الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ألا وإنها لن يفترقا حتى يردا على الحوض » (٣ / ٥٩) .

٥ - حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا الأسود بن عامر ، ثنا شريك ، عن الركين ، عن القاسم بن حسان ، عن زيد بن ثابت قال : قال رسول الله ﷺ : « إني تارك فيكم خليفتين ، كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض - أو ما بين السماء إلى الأرض - وعترتي أهل بيتي ، وإني لن يفترقا حتى يردا على الحوض » (٥ / ١٨١ / ١٨٢) .

٦ - حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا أحمد الزبيري ، ثنا شريك ، عن الركين ، عن القاسم بن حسان ، عن زيد بن ثابت قال :

قال رسول الله ﷺ : « إني تارك فيكم خليفتين ، كتاب الله وأهل بيتي ، وإني لن يفترقا حتى يردا على الحوض جميعاً » (٥ / ١٨٩ - ١٩٠) .

والترمذي أخرج روايتين هما (١) :

١ - حدثنا نصر بن عبد الرحمن الكوفي ، حدثنا زيد بن الحسن هو الأماطي ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله قال : رأيت رسول الله ﷺ في حجة يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب ، فسمعته يقول : « يا أيها الناس ، قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي » (حسن غريب) .

(١) انظر مناقب أهل بيت النبي ﷺ في أبواب المناقب من سنته .

٢ - حدثنا علي بن المنذر كوفي ، حدثنا محمد بن فضيل قال ، حدثنا الأعمش ، عن عطية عن أبي سعيد ، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد بن أرقم رضي الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدها أعظم من الآخر ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيها » . (حسن غريب) .

مناقشة الروايات

هذه هي روايات التمسك بالكتاب والعتره ، وبالنظر فيها نجد ما يأتي :
١ - عن أبي سعيد الخدري خمس روايات ، الأربع الأولى من المسند ، والثانية من سنن الترمذي . وهذه الروايات كلها يرويها عطية عن أبي سعيد . وعطية هو « عطية بن سعد بن جنادة العوفي » والإمام أحمد نفسه صاحب المسند . تحدث عن عطية وعن روايته عن أبي سعيد فقال بأنه ضعيف الحديث ، وأن الثوري وهشياً كانا يضعفان حديثه ، وقال : بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير ، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول : قال أبو سعيد فيوم أنه الخدري .

وقال ابن حبان : سمع عطية من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات جعل يجانس الكلبي ، فإذا قال الكلبي : قال رسول الله ﷺ كذا ، فيحفظه ، وكناه أبا سعيد ، وروى عنه ، فإذا قيل له : من حدثك بهذا ؟ فيقول : حدثني أبو سعيد ، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري ، وإنما أراد الكلبي . قال : لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب .

وقال البخاري في حديث رواه عطية : أحاديث الكوفيين هذه مناكير ، وقال أيضاً : كان هشيم يتكلم فيه . وقد ضعفه النسائي أيضاً في الضعفاء ، وكذلك أبو حاتم . ومع هذا كله وثقه ابن سعد فقال : « كان ثقة إن شاء الله » ، وله أحاديث صالحة ، ومن الناس من لا يحتج به « . وسئل يحيى بن معين : كيف حديث عطية ؟

قال: صالح^(١).

وما ذكره ابن سعد وابن معين لا يثبت أمام ما ذكر من قبل . وقد يقال هنا : إذا كان الإمام أحمد يرى ضعف حديث عطية فلماذا روى عنه ؟ والجواب أن الإمام إنما روى في مسنده ما اشتهر ، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم . ويدل على ذلك أن ابنه عبد الله قال : قلت لأبي : ما تقول في حديث ربعي بن خراش عن حذيفة ؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد ؟ قلت : نعم ، قال الأحاديث بخلافه ، قلت : فقد ذكرته في المسند ؟ قال : قصدت في المسند المشهور ، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير . وقد طعن الإمام أحمد في أحاديث كثيرة في المسند ، ورد كثيراً مما روى ، ولم يقل به ، ولم يجعله مذهباً له^(٢).

وعندما عد ابن الجوزي من الأحاديث الموضوعة أحاديث أخرجها الإمام أحمد في مسنده ، وثار عليه من ثار ، ألف ابن حجر العسقلاني كتابه ، القول المسد في الذب عن المسند ، فذكر الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي ، ثم أجاب عنها ، وما قال : « الأحاديث التي ذكرها ليس فيها شيء من أحاديث الأحكام في الحلال والحرام ، والتساهل في إيرادها مع ترك البيان بحالها شائع ، وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا : إذا روينا في الحلال والحرام شذذنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا . وهكذا حال هذه الأحاديث »^(٣).

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ، وميزان الاعتدال .

(٢) انظر المسند تحقيق شاکر - طلائع الكتاب ١ / ٥٧ .

(٣) ص ١١ من القول المسد .

وما ذكره ابن حجر ينطبق على الأحاديث المروية في فضائل أهل البيت والتسك بالعترة .

٢ - الرواية الثانية للترمذي رواها عن علي بن المنذر الكوفي : عن محمد بن فضيل ، ثم انقسم السند إلى طريقين : انتهى الأول إلى عطية عن أبي سعيد ، والثاني إلى زيد بن أرقم ، ولا يظهر هنا أي السدين هو الأصل . وإذا نظرنا إلى الروايات الأربع السابقة التي رواها عطية عن أبي سعيد نجد توافقاً تاماً في المعنى وفي كثير من اللفظ بينها وبين هذه الرواية ، مما يرجح أن هذا الطريق هو الأصل ، وهو المذكور أولاً في الإسناد ، ومن قبل تحدثنا عما رواه الإمامان أحمد ومسلم عن زيد بن أرقم بطرق متعددة ، وفي تلك الروايات ذكر قوله عليه السلام « وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به » ، فحث على كتاب الله ورغب فيه ، ثم قال : « وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي »^(١).

وهذا يتفق بعض الشيء مع رواية الترمذي ، لكن بينهما اختلاف كبير يستوجب عدم الجمع ، مما يجعلنا نطمئن إلى ضم رواية الترمذي إلى الروايات الأربع التي رواها عطية عن أبي سعيد ، واستبعادها عن روايات زيد بن أرقم إلا في موضع الاتفاق .

والذي جمع بين الطريقين في هذا الإسناد علي بن المنذر الكوفي أو محمد بن فضيل ، ولكن الثاني روى عنه مسلم في إحدى رواياته السابقة عن زيد بن

(١) راجع صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم ، والسند ٤ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

أرقم ، فُتسبَعِد الجمع عن طريقه ، فلم يبق إلا علي بن المنذر ، وهو من شعبة الكوفة . قال ابن أبي حاتم : سمعت منه مع أبي ، وهو صدوق ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن غير : هو ثقة صدوق . وقال الدارقطني : لا بأس به ، وكذا قال مسلمة بن قاسم ، وزاد : كان يتشيع .

وقال الإسماعيلي : في القلب منه شيء لست أخيره . وقال ابن ماجه : سمعته يقول : حججت ثانياً وخسين حجة أكثرها راجلاً^(١) . وما سمعته من ابن ماجه يجعلنا نتردد كثيراً في الاحتجاج بقوله : فكيف يقطع الآف الأميال للحج ثانياً وخسين مرة أكثرها راجلاً ؟ ليس من المستبعد إذن أن يجمع راوٍ شيعي كهذا بين روايتين في مناقب أهل البيت تتفقان في شيء وتختلفان في شيء آخر ، وهذا يجعلنا نزداد اطمئناناً إلى ما انتهينا إليه من جعل هذه الرواية مع الروايات الأخرى لعطية عن أبي سعيد . وفصلها عن روايات زيد بن أرقم .

على أن هذه الرواية فيها ضعف آخر . وهو الانقطاع في موضعين : فالأعمش وحبيب بن أبي ثابت مدلسان . وهما يرويان بالعنعنة . فلم يثبت سماع كل منهما هنا .

والأعمش وحبيب من الثقات . وثبت سماع الأعمش من حبيب ، وسماع حبيب من زيد بن أرقم . إلا أن في هذه الرواية لم يثبت السماع ، والأعمش فيه تشيع وهو كوفي ، وحبيب كوفي أيضاً ، وفي بيئة الكوفة يمكن أن تشيع مثل هذه الأحاديث دون دقة أو تحييص .

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

وحبيب نفسه قال لابن جعفر النحاس : إذا حدثني رجل عنك بحديث ، ثم حدثت به عنك كنت صادقاً^(١) .

فحبيب كان صادقاً ليس بكاذب ، إلا أنه أبان عن رأيه ، فليس من الكذب عنده أن يسمع من راوٍ عن آخر ، فيروي عن الآخر مباشرة بما لا يفيد السماع منه .

وفي المستدرک روى الحاكم^(٢) هذا الحديث بما يفيد سماع الأعمش من حبيب . وهذا يحتاج إلى مراجعة الإسناد الذي ذكره ، وما أكثر رجاله . غير أننا لسنا مضطرين إلى بذل هذا الجهد ، فإن ثبت سماع الأعمش بقي أكثر من موطن ضعف . والحاكم ذكر الحديث بروايتين : إحداهما في إسناده الإمام أحمد ابن حنبل ، وسأقي أنه هو نفسه ضعف الحديث كما ذكر ابن تيمية . والأخرى

(١) الأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي ، مولاهم أبو عماد الكوفي . انظر ترجمته وترجمته حبيب في تهذيب التهذيب . وميزان الاعتدال .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله النضري النيسابوري . ولد سنة ٢٢٦ هـ وجاوز الثمانين حيث توفي سنة ٤١٥ هـ . قال عنه ابن حجر في لسان الميزان : إمام صدوق ولكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك . فما أدري هل خفيت عليه ؟ فما هو من يجهل ذلك . وإن علم فهو خيانة عطية .

ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين . والحاكم أجل قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكراً من أن يذكر في الضعفاء . ولكن قيل في الاستدراك عنه أنه عند تصنيفه للمستدرک كان في أواخر عمره . وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وفضلة في آخر عمره ، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له ، وقطع بترك الرواية عنهم ، ومنع من الاحتجاج بهم ، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها .

بين الذهبي وفي إسناده^(١) .

٣ - القاسم بن حسان العامري الكوفي روى الروايتين الخامسة والسادسة من المسند عن زيد بن ثابت ، ورجح المرحوم الشيخ أحمد شاكر توثيقه وقال : « وثقه أحمد بن صالح ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وذكر البخاري في الكبير اسمه فقط ، ولم يذكر عنه شيئاً ، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فلم يذكر فيه جرحاً ، ثم نقل عن المنذري أن البخاري قال : القاسم بن حسان سمع من زيد بن ثابت ، وعن عمه عبد الرحمن بن حرملة ، وروى عنه الركين بن الربيع ، لم يصح حديثه في الكوفيين » .
ثم عقب شاكر على هذا بقوله : « والذي نقله المنذري عن البخاري في شأن القاسم بن حسان لا أدري من أين جاء به ، فإنه لم يذكر في التاريخ الكبير إلا اسمه فقط كما قلنا ، ثم لم يترجمه في الصغير ، ولم يذكره في الضعفاء ، وأخشى أن يكون المنذري وهم فأخطأ ، فنقل كلام ابن أبي حاتم بمعناه منسوباً للبخاري ، وأنا أظن أن قول البخاري في عبد الرحمن بن حرملة « لا يصح حديثه » إنما مرده إلى أنه لم يعرف شيئاً عن القاسم بن حسان ، فلم يصح عنده لذلك حديث عمه عبد الرحمن »^(٢) .

(١) انظر المستدرک ٣ / ١٢٩ - ١١٠ .

وهذا الحديث من الأحاديث التي أنكرها عليه أصحاب الحديث ، ولم يلتفتوا إلى تصحيحه .

(٢) راجع ترجمته بشيء من التفصيل في التذكرة التي كتبت في صدر كتابه معرفة علوم الحديث

— للدكتور السيد معظم حسين .

(٣) انظر المسند ج ٥ التعليق على الرواية ٣٦٠٥ ، وهذه غير روايات العترة .

وفي توثيق القاسم بن حسان نظر ، فابن حبان ذكره أيضاً في اتباع التابعين ومقتضاه أنه لم يسمع من زيد بن ثابت ، وقال ابن القطان : لا يعرف حاله^(١) .

والبخاري ذكر اسمه فقط في التاريخ الكبير ، وليس في هذا توثيق ولا تضعيف ، وفي الجرح والتعديل حقيقة لم يذكر فيه جرحاً ، ولكن لم يذكر فيه كذلك تعديلاً . وإذا كان الظن بأن البخاري ضعف عبد الرحمن بن حرملة من أجل القاسم ، فمن باب أولى أن يدخل القاسم في الضعفاء ، ويبقى هنا الإشكال وهو أن البخاري لم يذكره في الضعفاء ، ولم يذكر فيه جرحاً في كتبه الأخرى المذكورة ، فمن أين جاء المنذري بما نقله عن البخاري ؟

لعل المرحوم الشيخ شاكر كان يتردد فيما كتب لو عرف أن البخاري له كتاب كبير في الضعفاء يقع في تسعة أجزاء ، وهو مخطوط ، ولا يوجد منه نسخ في مصر ، فلم لا يكون المنذري نقل منه^(٢) ؟ وفاته كذلك أن يقرأ ترجمة القاسم في ميزان الاعتدال ، فقد نقل الذهبي عن البخاري أن القاسم بن حسان حديثه منكر ولا يعرفه^(٣) ، وهذا قول لا يحتمل الوهم . فلاشك أن المنذري والذهبي قد رجعا لما لم يتيسر لنا الرجوع إليه ، وأغلب الظن - إن لم يكن

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

(٢) في الحديث عن أحد الرواة قال العلامة المرحوم أحمد شاكر : « نقل الحافظ في التهذيب أن البخاري ذكره في الضعفاء ، ولم أجده فيه » . وهذا يؤيد أنه لم يسمع بكتاب الضعفاء الكبير للبخاري - انظر قوله في الحديث عن الرواية رقم ٦٤٦ بالجزء الثاني من المسند .

(٣) يطلق البخاري « منكر الحديث » على من لا تحمل الرواية عنه ، أما عند غيره فنكر الحديث في درجة ضعيف الحديث - انظر : قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٥٨ ، وانظر كذلك تدريب الراوي ١ / ٢٤٩ وحاشية ص ٢٤٧ وميزان الاعتدال ١ / ٦ .

من المؤكد - أنها نقلت عن كتاب الضعفاء الكبير للبخاري .

٤ - لم يبق إذن إلا الرواية الأولى للترمذي ، وفي سندها زيد بن الحسن الأنطاقي الكوفي ، الذي روى عن الإمام الصادق عن أبيه عن جابر بن عبد الله ، قال أبو حاتم عن زيد هذا : كوفي قدم بغداد ، منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات (١) .

وخطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع رواها مسلم بسند صحيح عن الإمام الصادق عن أبيه عن جابر ، وليس فيها « وعترتي أهل بيتي » (٢) ، وهذه الخطبة رويت عن جابر بطرق متعددة في مختلف كتب السنة ، وليس فيها جميعاً ذكر هذه الزيادة (٣) .

الاختلاف حول الحديث :-

رأينا فيما سبق ما رواه الإمامان مسلم وأحمد عن زيد بن أرقم ، وهذا لا خلاف حول صحته .

ورأينا الروايات الأخرى لهذا الحديث ، وظهر ما بها من ضعف . وهنا ملحظ هام وهو أن الضعف أساساً جاء من موطن واحد وهو الكوفة . وهذا يذكرنا بقول الإمام البخاري في حديث رواه عطية : أحاديث الكوفيين هذه مناكير .

(١) النظر ترجمته في تهذيب التهذيب ، وميزان الاعتدال .

(٢) راجع صحيح مسلم - كتاب الحج - باب حجة النبي ﷺ .

(٣) انظر حجة النبي ﷺ كما رواها جابر بن عبد الله من ٤٠ - ٦٥ .

ومن هنا ندرك لماذا اعتبر ابن الجوزي هذا الحديث من الأحاديث الموضوعة ، وإن كانت الروايات في جملتها كما يبدو لنا لا تجعل الحديث ينزل إلى درجة الموضوع .

وفي فيض القدير شرح الجامع الصغير ذكر الحديث من مسند الإمام أحمد ، ومعجم الطبراني رواية عن زيد بن ثابت ، وصحح الحديث السيوطي والمناوي ، وقال المناوي : « قال الهيثمي : رجاله موثقون ، ورواه أيضاً أبو يعلى بسند لا بأس به ، والحاظ عبد العزيز بن الأخضر وزاد أنه قال : في حجة الوداع ، ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي . قال السهوي : وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة » . ا.هـ .

وتحدثنا من قبل عما رواه الإمام أحمد عن زيد بن ثابت ، وبيننا ضعف الإسناد ، وبالنظر فيما رواه الطبراني نجد موطن الضعف نفسه . فهو من رواية القاسم بن حسان ، فقول الهيثمي يعني توثيق القاسم .

وما ذكره عن حجة الوداع هنا ينشأ من قبلنا وفي التصحيح إذن غير مقبول . غير أننا قد توافق على عدم جعل الحديث من الموضوعات ، ومع هذا فإن الجوزي قد يكون له ما يؤيد رأيه ، فليس من المستبعد أن يكون الحديث كوفي النشأة ، وأن يكون مصنوعاً في دار الضرب التي أشار إليها الإمام مالك . ومن هنا يمكن أن ينسب إلى عشرين من الصحابة رضي الله عنهم ، بل إلى سبعين . غير أنه لم يصح عن صحابي واحد ، ولو صح عن صحابي واحد لكفى إلا أن يكون ممن لا يستحق شرف الصحبة (١) . وهذا هو الحال مع هذا الحديث . ولعل من المهم هنا أن نذكر أن الإمام أحمد بن حنبل ، وهو من أخرج

الحديث ، ذكر أنه ضعيف لا يصح ، فهو إذن غير صحيح بالنسبة إلى أي من الصحابة الكرام .

وشيوخ الإسلام ابن تيمية رفض هذا الحديث وقال : « وقد سئل عنه أحد ابن حنبل فضعه ، وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا : لا يصح (١) » .

وفي عصرنا وجدنا العلامة المحقق الشيخ ناصر الدين الألباني - حفظه الله - يذهب إلى تصحيح رواية التمسك بالكتاب والسنة التي أشرنا إليها من قبل ، ويوافق السيوطي والمناوي هنا أيضاً فيصحح حديث الثقلين الذي يأمر بالتمسك بالكتاب والعترة ، فيذكره في صحيح الجامع الصغير لا في ضيعفه (٢) .

وعندما سعدت بلقائه في زيارته الأخيرة لدولة قطر ، دار نقاش حول هذا الحديث ، وذكرت مواطن الضعف في الروايات التي جمعتها ، فقال - زاده الله علماً وفضلاً - : إن ضعف هذه الروايات لا يعني ضعف الحديث ، فقد يكون مروياً من طرق أخرى صحيحة لم تصل إليك (٣) ، ثم أشار إلى كتابين أخرجنا الحديث ولم يكونا من المصادر التي اعتمدت عليها قبل هذا البحث :

أحدهما : معجم الطبراني ، فنظرنا فيه ووجدنا في الإسناد القاسم بن حسان ، فالرواية إذن غير صحيحة .

(١) منهاج السنة النبوية ٤ / ١٠٥ .

(٢) انظر صحيح الجامع الصغير ٢ / ٢١٧ - حديث رقم ٢٥٥٤ .

(٣) كلام الشيخ صحيح ، ولذلك فقد جمعت كل ما استطعت جمعه والنظر فيه من الروايات ، وقد أرشدني إلى هذا المنهج ، وساعدني في التطبيق منذ سنوات العلامة الثبت المحقق الأستاذ محمود شاكر - حفظه الله وأدام فضله .

والثاني : مستدرك الحاكم ، وفيه ما يقيد سماع الأعمش من حبيب ، ولكن يبقى أيضاً مواطن الضعف الأخرى (١) . ولم يتذكر لماذا صحح الحديث ، ولم يتمكن من الرجوع إلى ما كتب نظراً لإبعاده عن داره ومكتبته ، - رد الله تعالى غربته - وبعد سفره قرأت ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ، فلما أبلغ به طلب تصوير الصفحات .

إذن ربما يعود الشيخ الجليل إلى البحث مرة أخرى ، وربما ينتهي إلى ما انتهى إليه إمام السنة الإمام أحمد ، وغيره من أهل العلم .

والشيخ الجليل في تصحيحه للحديث أشار إلى تخريج المشكاة ، فرأيت الرجوع إليها عسى أن أقف على حجته في التصحيح .

في الجزء الثالث في مشكاة المصابيح (ص ١٧٢٥) جاءت روايتان للحديث هما رقم ٦١٤٢ ، ٦١٤٤ .

قرأت الروایتين والتخريج فكانت المفاجأة مذهلة . وأثبت هنا ما جاء في الكتاب بالنص :

الرواية رقم ٦١٤٢ :-

عن جابر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب ، فسمعته يقول : « يا أيها الناس : إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا . كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي » . (رواء الترمذي) .

(١) راجع ما ذكرناه من قبل عن الحاكم ومستدركه ، وعن روايته لهذا الحديث .

والرواية الأخرى نصها كما يلي :

وعن زيد بن أرقم ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ولن يتفرقا حتى يردا على الخوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيها » . (رواه الترمذي) .

هاتان هما الروايتان ، أما التخريج فهو كما يلي :

الرواية الأولى :-

« وقال - أي الترمذي - : حديث حسن غريب .

قلت - أي الألباني - : وإسناده ضعيف » .

الرواية الثانية :-

« وقال : حديث حسن غريب .

قلت : وإسناده ضعيف أيضاً ، لكنه شاهد للذي قبله » .

هذا ما قرأته ، ونقلته بنصه ، والضعيف الذي يشهد للضعيف لا يرفعه لمرتبة الصحيح ، بل قد لا يزيده إلا ضعفاً ، فمن أين جاء تصحيح الشيخ إذن ؟

فقه الحديث :

مما سبق نرى أن أحاديث الثقلين التي صح سندها صح متنها ، وأن

الروايات الثانية التي تأمر بالتمسك بالعقرة إلى جانب الكتاب الكريم لم تخل واحدة منها من ضعف في السند^(١) ، وفي متن هذه الروايات نجد الإخبار بأن الكتاب وأهل البيت لن يفترقا حتى يردا الخوض على رسول الله ﷺ ، ومن أجل هذا وجب التمسك بهما ، ولكن الواقع يخالف هذا الإخبار ، فمن المتشيعين لأهل البيت من ضل وأضل ، وأكثر الفرق التي كادت للإسلام وأهله وجدت من التشيع لآل البيت ستاراً يحميها ، ووجدت من المنتسبين لآل البيت من يشجعها لمصالح دنيوية ، كأخذ خمس ما يفضله الأتباع . وفرق الشيعة التي زادت على السبعين كل فرقة ترى أنها على صواب ، وأن غيرها قد ضل إن لم يكن قد كفر ! ولنا في حاجة إلى إثبات هذا القول ، فالكتب التي تبحث في الفرق ، وكتب الفرق ذاتها تبين هذا ، والجعفرية مثلاً عندما يشترطون للإيمان عقيدتهم في الأئمة الاثني عشر يخرجون الأمة كلها من الإيمان ! وعقيدتهم هذه لا يسندها نص واحد من كتاب الله تعالى كما رأينا ، فإذا أمرنا بالتمسك بأهل البيت فبمن تمسك ؟ أبكل من يتسب لأهل البيت ! وإن تركوا كتاب الله وسنة نبيه ! بالطبع لا .

إذن عدم الضلال يأتي من التمسك بالكتاب والسنة ، وإذا تمسك أهل البيت بها كان لهم فضل الانتساب مع فضل التمسك واستحقوا أن يكونوا أئمة هدى يقتدي بهم كما قال تعالى ﴿ واجعلنا للمتقين إماماً ﴾ أي أئمة يقتدي بهم

(١) ومع هذا الضعف جاء في كتاب المراجعات الموسوي بأنها متواترة ! (ص ٥١) ونسب للشيخ سليم البشري أنه تلقى هذا القول بالقبول ! (ص ٥٤) وأنه طلب التزويد ، وذكر صاحب المراجعات روايات أخرى لشدة ضعفه ، ونسب للشيخ البشري أنه أحببها ، ورأها حججاً ملزمة ! (ص ٥٤ - ٦١) وسيأتي الحديث مرة أخرى عن هذا الكتاب .

قبلنا ، ويقتدي بنا من بعدنا^(١) ، ولا يختص هذا بأهل البيت ولكن بكل من يعتصم بالكتاب والسنة .

فالروايات التي ضعف سندها لا يستقيم منها كذلك ، وهذا ضعف آخر ، ومع هذا كله فلو صحت هذه الروايات فإنها لا تدل على وجوب إمامة الأئمة الاثني عشر وأحقيتهم للخلافة .

وللنظر في فقه روايات الحديث الكوفية .

قال العلامة المناوي في فيض القدير (٢ / ١٤) : « إن ائمتهم بأوامر كتابه ، وانتهيت بنواحيه ، واهتديتم بهدي عترتي ، واقتديتم بسيرتهم ، اهتديتم فلم تضلوا .

قال القرطبي : وهذه الوصية ، وهذا التأكيد العظيم ، يقتضي وجوب احترام أهله ، وإبرارهم وتوقيرهم ومحبتهم ، وجوب الفروض المؤكدة التي لا عذر لأحد في التخلف عنها » .

ثم قال المناوي بعد هذا (٣ / ١٥) :

« لن يفترقنا : أي الكتاب والعتره ، أي يستمر متلازمان حتى يرثا على الحوض : أي الكوثر يوم القيامة .

زاد في رواية : كهاتين ، وأشار بأصبعيه ، وفي هذا مع قوله أولاً : « إني تارك » تلويح بل تصريح بأنها كتوأمين ، خلقها ووصى أمته بحسن

(١) راجع البخاري - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب الاقتداء بسن الرسول ﷺ .

معاملتهم ، وإيثار حقها على أنفسها ، واستمسك بها في الدين ، أما الكتاب فلأنه معدن العلوم الدينية ، والأسرار والحكم الشرعية ، وكنوز الحقائق وخفايا الدقائق . وأما العتره فلأن العنصر إذا طاب أعان على فهم الدين ، فطيب العنصر يؤدي إلى حسن الأخلاق ، وعحسنها تؤدي إلى صفاء القلب ونزاهته وطهارته . قال الحكيم : « المراد بعترته هنا العلماء العاملون إذ هم الذين لا يفارقون القرآن . أما نحو جاهل وعالم مختلط فأجنبي من هذا المقام ، وإنما ينظر للأصل والعنصر عند التحلي بالفضائل ، والتخلي عن الرذائل ، فإن كان العلم النافع في غير عنصرهم لزمنا اتباعه كائناً ما كان ، ولا يعارض حثه هنا على اتباع عترته حثه في خبر على اتباع قريش ، لأن الحكم على فرد من أفراد العام بحكم العام لا يوجب قصر العام على ذلك الفرد على الأصح ، بل فائدته مزيد الاهتمام بشأن ذلك الفرد ، والتنويه برفعة قدره ، ثم قال الشريف : هذا الخير يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعتره الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به ، كما أن الكتاب كذلك ، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض ، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض » . اهـ .

وقال ابن تيمية بعد أن بين أن الحديث ضعيف لا يصح : « وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة . قالوا : ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره » .

وقال أيضاً : « إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع ، والعتره

بعض الأمة ، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة (١) .



بالنظر في هذه الأقوال ، وتدبر متن الحديث ، نقول :

١ - يجب ألا يغيب عن الذهن المراد بأهل البيت ، فكثير من الفرق التي رزى بها الإسلام والمسلمون ادعت أنها هي التابعة لأهل البيت .

٢ - أهل البيت الأطهار لا يجتمعون على ضلالة ، تلك حقيقة واقعة ، ونلاحظ هنا أنهم في تاريخ الإسلام لم يجتمعوا على شيء يخالف إجماع باقي الأمة ، فالأخذ بإجماعهم أخذ بإجماع الأمة كما أشار ابن تيمية .

٣ - إذا نظرنا إلى أهل البيت كأفراد يتأسى بهم ، فمن يتأسى به منهم ، وثمسك بسيرته ، لا بد أن يكون متمسكاً بالكتاب والسنة ، فإن خالفها فليس يستحق أن يكون من أهل البيت .

وكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ ، ولذلك فعند الخلاف نطبق قول الله تعالى : فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر (٥٩ : النساء) .

٤ - لو كان ما ذكره الشريف من الفقه اللازم للحديث لكان في هذا ما يكفي لرفض المتن ، فالآيات أثبتت بطلانه ، وإلا فمن الذي يؤمر باتباعه في عصرنا هذا على سبيل المثال ؟ .

أياحدى الفرق التي تنتسب لآل البيت ؟ أم بجميع الفرق وكل فرقة ترى ضلال غيرها أو كفره ؟ أم بنسل آل البيت من غير الفرق ؟ .

فكيف إذن تؤمر بالتمسك بمن لا نعرف ؟

٥ - فرق كبير بين التذكير بأهل البيت والتمسك بهم ، فالعطف على الصغير : ورعاية اليتيم ، والأخذ بيد الجاهل ، غير الأخذ عن العالم العابد العامل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ .



ثالثاً : روايات أخرى متصلة بالغدير

هناك روايات أخرى متصلة بالغدير منها في المسند عن الإمام علي سبع روايات هي (١) :

١ - حدثنا ابن غير ، حدثنا عبد الملك ، عن أبي عبد الرحيم الكندي ، عن زاذان أبي عمر قال : سمعت علياً في الرحبة وهو ينشد الناس : من شهد رسول الله ﷺ يوم غدير خم وهو يقول ما قال ؟ فقام ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله ﷺ وهو يقول : من كنت مولاه فعلي مولاه .

٢ - حدثنا محمد بن عبد الله ، حدثنا الربيع يعني ابن أبي صالح الأسدي ، حدثني زياد بن أبي زياد : سمعت علي بن أبي طالب ينشد الناس فقال : أنشد الله رجلاً مسلماً سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم ما قال ؟ فقام اثنا عشر بدرياً فشهدوا .

٣ - قال عبد الله بن أحمد ، حدثنا علي بن حكيم الأودي ، أنبأنا شريك ، عن أبي إسحق ، عن سعيد بن وهب ، عن زيد بن شبيب قال : نشد علي الناس في الرحبة : من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم إلا قام ؟ قال : فقام من قبل سعيد ستة ، ومن قبل زيد ستة ، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول لعلي يوم غدير خم : أليس الله أولى بالمؤمنين ؟ قالوا : بلى ، قال : اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه .

(١) انظر الروايات وتخريجها للرحوم شاكرها في المسند ج ٢ ، وأرقامها على التوالي ٦٤١ ، ٦٤٠ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤١ ، ٦٤١ ، ٦٤١ .

٤ - قال عبد الله بن أحمد ، حدثنا علي بن حكيم ، أنبأنا شريك ، عن أبي إسحق ، عن عمرو ذي مر ، بثل حديث أبي إسحق ، يعني عن سعيد وزيد ، وزاد فيه : وانصر من نصره ، واخذل من خذله .

٥ - قال عبد الله بن أحمد : حدثني عبد الله بن عمر القواريري ، حدثنا يونس بن أرقم ، حدثنا يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت علياً في الرحبة ينشد الناس : أنشد الله من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم : من كنت مولاه فعلي مولاه لما قام فشهد ؟

قال عبد الرحمن : فقام اثنا عشر بدرياً ، كآني أنظر إلى أحدهم ، فقالوا : نشهد أنا سمعنا رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم : أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجي أمهاتهم ؟ فقلنا : بلى يا رسول الله ، قال : فمن كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه .

٦ - قال عبد الله بن أحمد : حدثنا أحمد بن عمر الوكيعي ، حدثنا زيد بن الحباب ، حدثنا الوليد بن عتبة بن رزار العنسي ، حدثني سالك بن العبيد بن الوليد العبسي قال : دخلت على عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فحدثني أنه شهد علياً في الرحبة قال : أنشد الله رجلاً سمع رسول الله ﷺ وشهده يوم غدير خم إلا قام ، ولا يقوم إلا من قد رآه ؟ فقام اثنا عشر رجلاً فقالوا : قد رأيناه وسمعناه حيث أخذ يده يقول : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، فقام إلا ثلاثة لم يقوموا ، فدعاه عليهم ، فأصابتهم دعوته .

٧ - قال عبد الله بن أحمد : حدثني حجاج بن الشاعر ، حدثنا شهابه ،
حدثني نعيم بن حكيم ، حدثني أبو مريم ورجل من جلساء علي عن علي : أن
النبي ﷺ قال يوم غدیر خم : من كنت مولاه فعلي مولاه ، قال : فزاد
الناس بعد : وال من والآه ، وعاد من عاداه .

مناقشة الروايات

هذه هي الروايات السبع ، والرواية الأولى سندها ضعيف ، إلا أن متنها
صحيح وهو « من كنت مولاه فعلي مولاه » ، والروايات الأخرى تؤيده ، كما
أنه روي بطرق مختلفة عن غير الإمام علي ، حتى عده بعض رجال الحديث
من المتواتر أو المشهور^(١) .

وفي الروایتين الثالثة والخامسة نجد زيادة « اللهم وال من والآه ، وعاد من
عاداه » . وفي الرابعة « وانصر من نصره ، واخذل من خذله » ولكن نجد في
السابعة « فزاد الناس بعد : وال من والآه ، وعاد من عاداه » .

فهذه الرواية تنص على أن الزيادة ليست من قول الرسول ﷺ .

والإشكال هنا أن هذه الروايات الأربع صحيحة السند ، وفي المسند كذلك
عن زيد بن أرقم عدة روايات في بعضها زيادة « اللهم وال من والآه ، وعاد
من عاداه » ، وفي بعضها إنكار لهذه الزيادة^(٢) وهذا يجعلنا نتوقف فلا نستطيع

(١) انظر كشف الحفاء ٢ / ٢٧٤ . والرواية السادسة تتفق مع كثير من الروايات فيها عدا زيادة إنكار
بعض الصحابة ودعاء الأمير عليهم وهي ضعيفة السند بحمد الله تعالى ، فاتفق هذا الضعف مع
هذه الزيادة التي لم تأت في رواية صحيحة على الإطلاق ، والتي لا تستقيم مع ما عرف عن
الصحابة الكرام ، فليس يؤمن من يكتم شهادة حق ، وهذه شهادة معروفة لا ضرر في إظهارها
ولا خير في إنكارها ، فلو كان هؤلاء ممن نافقوا لا من التؤمتين فلم يقدموا على هذا الكتمان ؟
وأنى هذا إذا كان الجرم ينسب لأنس بن مالك وزيد بن أرقم وبراء بن عازب وغيرهم من أجلاء
الصحابة ! ثم أنى لمن تروى في بيت النبوة وتخلق بخلقها أن يدعو عليهم بدلاً من أن يدعو لهم !
ولكن هذه الاتهامات غير قرن - مع ضعفها - تعجب بعض الشيعة فيلتقطونها من أي مصدر
لتأييدها وترويجه (انظر مثلاً الغدير ١ / ١٩١ - ١٩٥) .

(٢) انظر المسند ط المينة ٤ / ٣٦٨ - ٣٧٣ .

الحكم بأن هذا قول النبي الكريم أو زيادة الناس بعد إلا يزيد من البحث للترجيح .

والمهم هنا دلالة المتن مع الزيادة أو بدونها ، أيعتبر هذا نصاً في أن الخلافة يجب أن تكون للإمام علي ؟

سبق بيان أن الولي بمعنى التولي للأمر والمستحق للتصرف فيها ، وبمعنى الناصر والخليل ، وأن القرآن الكريم عندما أمر بموالة أقوام ، أو نهى عن موالة آخرين جاءت الموالة بمعنى النصرة والمحبة ، ولم تأت حالة واحدة بمعنى الولاية العامة على المؤمنين ، وهذه الروايات تأمر بموالة الإمام علي ونصرته ، وتنهى عن معاداته وخذلانه ، وهذا لا يخرج عن الاستعمال القرآني كما هو واضح ، فإذا كان النهي عن المعادة والخذلان ، فالأمر بالمحبة وهي الموالة والنصرة ، ولا مكان للخلافة هنا . ولو أرادها الرسول ﷺ لكان التعبير بنص صريح لا يحتمل تأويلاً يخرج عن معناه ، ولكانت القرائن كذلك تؤيده .

ومما يدل على أن المراد بالموالة المحبة والنصرة لا الخلافة ، أن الإمام نشد الناس في الكوفة بعد أن آلت الخلافة إليه ، وأهل الكوفة - ومن ذهب معه إليها - بايعوه بلا خلاف ، ولكن أكثرهم خذلوه ولم ينصروه كما هو معلوم مشهوراً^(١) ولو كان المراد بالموالة الخلافة لاحتج بهذا على الخلفاء الراشدين

(١) للإمام علي خطب كثيرة تبين تحاذل هؤلاء الشيعة ، يمكن الرجوع إليها في نهج البلاغة . وعندما أغار سفيان بن سوف بجندته على الأنبار ، ثم انصرفوا وافرين ، خطب الإمام خطبة منها : « فقبحاً لكم وترحاً حين صرتم غرضاً يرمى ، يغار عليكم ولا تغفرون ، وتغزون ولا تغفرون ، ويعص الله وترضون ! فإذا أمرتكم بالسير إليهم في أيام الصيف قلتم : هذه حمارة القيط . أمهلنا يسبح عنا الحر ، وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء قلتم : هذه صباغة القر ، أمهلنا يسلمح عنا »

السابقين وعلى من بايعهم ، وهذا لم يثبت على الإطلاق ، ولم أجد في كتب السنة التي رجعت إليها رواية واحدة تذكر مثل هذا الاحتجاج .

وفي الفصل الأول^(١) ذكرت ما رواه البخاري ومسلم عن بيعة أبي الحسن المصديق ، وليس فيها ذكر لشيء عن الغدير ، ولم ينكر الإمام علي أحقية الصديق ولا فضله ، وسر المسلمون بذلك الموقف وقالوا لعلي : أصبت وأحسن ، وكانوا إليه قريباً حين راجع المعروف ، أي حين بايع ، ولو نشد المسلمين هنا لشهد المثبات عن حضر الغدير ، ومنهم من شهد بعد ذلك بالفعل في الكوفة ، ولكنه بين سبب تأخره عن البيعة بقوله لأبي بكر : « إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله ، ولم تنفس عليك خيراً ساقه الله إليك ، ولكنك استبددت علينا بالأمر ، وكنا نرى لقرايتنا من رسول الله ﷺ نصيباً » . وعند البيعة أمام المسلمين في مسجد رسول الله ﷺ استغفر وتشهد ،

= البرد ، كل هذا فراراً من الحر والقر ، فإذا كنتم من الحر والقر تفرون فأنتم والله من السيف والحر .

يا أشباه الرجال ولا رجال ! حلوم الأطفال ، وعقول ربات الحجال ، لو ددت أبي لم أركم ولم أعرفكم ! معرقة والله جرت تدماً ، وأعقبت سدماً ، قاتلكم الله ! لقد ملأتم قلبي قبحاً ، وشحنتم صدري غيظاً ، وجرعتموني نغب التهام أنفاساً ، وأفسدتم علي رأبي بالعصيان والخذلان ، حتى قالت قريش : إن ابن أبي طالب رجل شجاع ، ولكن لا علم له بالحرب « (نهج البلاغة ص ٥٢ - ٥٤) (ترجاً : هماً وحزناً أو فقراً - حمارة القيط : شدة الحر - سبخ عنا الحر : خفف - صباغة : شدة برده - القر بالضمة : البرد - ربات الحجال : النساء - السدم : الغم مع أسف أو غيظ - النغب : جمع نغبة كجرعة لفظاً ومعنى - التهام : ألهم - أنفاساً : أي جرعة بعد جرعة) .

(١) راجع : علي وبيعة من سبقه ص ١٨ (الحاشية) .

وانظر : صحيح البخاري - كتاب المغازي - باب غزوة خيبر ، وصحيح مسلم - كتاب الجهاد - باب قول النبي ﷺ : لا نورث ما تركنا فهو صدقة .

وعظم حق أبي بكر ، وحدث أنه لم يحمله على الذي صنع نفاسة على أبي بكر ، ولا إنكاراً للذي فضله الله به ، « ولكتنا نرى لنا في هذا الأمر نصيباً ، فاستبد علينا ، فوجدنا في أنفسنا » .

فالإمام علي قد وجد في نفسه لأنه لم يشرك في أمر الخلافة واستبد به غيره ، وله ما يؤيد وجهة نظره ، فأمر خطير كهذا لا يقضى دون مشورة أبي الحسين ابن عم رسول الله ﷺ ، وزوج ابنته فاطمة الزهراء ، إلى جانب فضله وسبقه وعلمه . وعذر أبي بكر وعمر وسائر الصحابة كان واضحاً - كما يقول النووي - لأنهم رأوا المبادرة بالبيعة من أعظم مصالح المسلمين ، وخافوا من تأخيرها حصول خلاف وتزاع تترتب عليه مفساد عظيمة ، ولهذا أخرؤا دفن النبي ﷺ حتى عقدوا البيعة لأنها كانت أهم الأمور ، كيلا يقع نزاع في مدفنه أو كفننه أو غسله ، أو الصلاة عليه أو غير ذلك ، وليس لهم من يفصل الأمور ، فأروا تقديم البيعة أهم الأشياء .

فلو كانت الموالاتة تعني الخلافة لاحتج بها على الصديق ومن بايعه ، ولما تمت البيعة أصلاً .

والشكوى التي من أجلها دافع الرسول ﷺ عن أبي الحسن توضح أن المراد بالموالاتة شيء آخر غير الخلافة ، أو على أقل تقدير لا ترجح أن الخلافة هي المراد .

وتبين الشكوى كذلك السبب في أن الرسول ﷺ لم يقل هذا في خطبته الجامعة يوم عرفة في حجة الوداع ، فلو كان المراد الخلافة لكان من الأرجح

« إن لم يكن من المؤكد - أن يقال هذا في تلك الخطبة لا أن يقال بعد الشكوى (١) » .

قال الألوسي :

« ربما يستدل على أن المراد بالولاية المحبة بأنه لم يقع التقييد بلفظ بعدي ، والظاهر حينئذ اجتماع الولايتين في زمان واحد . ولا يتصور الاجتماع على تقدير أن يكون المراد أولوية التصرف بخلاف ما إذا كان المراد المحبة » (٢) .

وإذا كان عدم التقييد بلفظ بعدي في جميع الروايات السابقة يؤيد ما ذهب إليه الألوسي ، فإني وجدت روايات فيها هذا التقييد ، وربما يستدل بها على أن المراد بالولاية أولوية التصرف ، ويحمل المطلق على المقيّد حينئذ ، وهذه الروايات نجدها في المسند وستن الترمذي ، ففيها أن الرسول ﷺ قال :

(١) ذكر صاحب كتاب المراجعات أن الشيخ سليم البشري لم يفتح فقط بقول الجعفرية في تفسير كفة الثقلين التي وردت في روايات الغدير ، بل كتب مخاطبة (ص ٢٢٠) : « لو كان المراد الناصر أو نحوه ما سأل سائل بعباد واقع ، فأريكم في المولى ثابت مسلم ! »

ولا أدري أكان علامة زمانه شيخ الجامع الأزهر يجهل ما ذهب إليه جمهور المفسرين بلا خلاف من مكية سورة المعارج ؟ لقد ذكرت من قبل ما ذهب إليه جمهور المفسرين ، وموافقة الطوسي لهم ، وهو شيخ طائفة الجعفرية ، وكذلك الطبرسي إمام المفسرين عند الجعفرية ، أكان شيخ الأزهر والمالكية جعفرياً أكثر من شيخ طائفتهم وإمام مفسريهم فاتخذ من السورة الكريمة ما يؤيد رأي صاحب المراجعات ؟ أم أن هذا نسب كذباً لشيخ الأزهر - ولم يطبع الكتاب إلا بعد وفاته - كدأب كثير من أصحاب الفرق عند البحث عن طريق يسلكونها لتأييد مذهبهم ؟ وقد رأينا من قبل ما نسب صاحب الغدير لشيخ المفسرين الطبرسي ! وسبق في ص ٢٢٧ ما نسب للشيخ البشري ، المسألة إذن تحتاج إلى نظر !

« إن علياً مني وأنا منه ، وهو ولي كل مؤمن بعدي »^(١) وزاد الترمذي : « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من جعفر بن سليمان » . وجعفر هذا نجده في رواية الإمام أحمد كذلك ، ثم انفرد برواية أخرى عن طريق غير جعفر وفيها : « وإنه مني وأنا منه ، وهو وليكم بعدي »^(٢) .

وجعفر بن سليمان من شيعة البصرة ، وهو متكلم فيه : وثقه ابن معين وعباس وابن حبان واليزار . قال ابن سعد : كان ثقة وبه ضعف ، وكان يتشيع .

وقال أبو طالب عن أحمد : لا بأس به . قيل له : إن سليمان بن حرب يقول لا يكتب حديثه ؟ فقال : إنما كان يتشيع ، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي ، وأهل البصرة يغفلون في علي . قلت : عامة حديثه رفاق ؟ قال : نعم . كان قد جمعها وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه ، وكان يستضعفه . وكان عبد الرحمن بن مهدي يستثقل حديثه .

وقال البخاري : يقال كان آمياً ، وقال في الضعفاء ، يخالف في بعض أحاديثه . وقال ابن المديني : هو ثقة عندنا ، وقال أيضاً : أكثر عن ثابت ، وبقية أحاديثه مناكير .

وقال ابن شاهين في المختلف فيهم : إنما تكلم فيه لعل المذهب ، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار يقول : جعفر بن سليمان ضعيف .

(١) المسند ط الميمنية ٤ / ٤٢٨ ، والترمذي . كتاب المناقب . باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) المسند ط الميمنية ٥ / ٢٥٦ .

ويغير ترجيح لتوثيق جعفر بن سليمان أو تضعيفه يمكن القول بأن حديثاً انفرد به ويتصل بمذهبه لا يرقى إلى مرتبة الاحتجاج .

والرواية الأخرى للإمام أحمد نجد في سندها الأجلح الكندي^(١) ، وهو من شيعة الكوفة ، ومتكلم فيه أيضاً ، وثقه ابن معين والعجلي وابن عدي ، وقال يعقوب بن سفيان : ثقة حديثه لين .

وقال أحمد : روى الأجلح غير حديث منكر .

وقال القطبان : في نفسي منه شيء . وقال أيضاً : ما كان يفصل بين الحسين بن علي وعلي بن الحسين يعني أنه ما كان بالحافظ . وقال ابن حبان : كان لا يدري ما يقول ، جعل أبا سفيان أبا الزبير .

وضعه أبو داود والنسائي وأبو حاتم ، وقال ابن سعيد : كان ضعيفاً جداً ، بل وصفه الجوزجاني بالافتراء . إذن فهذه الرواية التي انفرد بها أحمد عن الأجلح لا يحتج بها ، ولا توجد روايات أخرى فيها التقييد بلفظ بعدي ، وهذا يظل ما ذكره الآلوسي صحيحاً .

(١) انظر ترجمة كل منها في تهذيب التهذيب .

رابعاً : روايات أخرى

يرى بعض الجعفرية أنها تؤيد مذهبهم

بعد هذا كله نقول : إن الروايات السابقة هي جميع ما يتصل بالقدير
عمدة أدلة الشيعة ، ومن عرضها ومناقشتها تبين لنا أنها لا تؤيد مذهب إليه
الجعفرية من القول في الإمامة ، وتوجد روايات أخرى يرى بعض الجعفرية
أنها تؤيد مذهبهم ، نعرض أهمها وتناقشها بشيء من الإيجاز .

١ - خلف رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب في غزوة تبوك ، فقال :
يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيان ؟ فقال : « أما ترضى أن تكون مني
بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي » .

هذا الحديث الشريف رواه الشيخان وغيرهما (١) ، وهو بلا شك يدل على
فضل الإمام كرم الله وجهه ، وقد استخلف الرسول ﷺ على المدينة
آخرين (٢) ، فهذا الاستخلاف ليس خاصاً بأبي الحسن ، ومثل هذا الاستخلاف
في حياة الرسول ﷺ لا يقتضي الخلافة في الأمة بعد مماته ، ولو أراد الرسول
ﷺ الخلافة العظمى لقالها ، فما ينعمه ؟ ولقال ذلك للمسلمين ، ووجب عليهم
السمع والطاعة وإن ولي عليهم عبد حبشي مجرد الأطراف . ووضح من

(١) راجع البخاري - كتاب الناقب - باب مناقب علي بن أبي طالب ، وصحيح مسلم كتاب فضائل
الصحابة - باب من فضائل علي بن أبي طالب (واللفظ مسلم) ، والمسند ج ٢ رواية رقم ١٤٦٢
وتحريج الشيخ شاكراً لها .

(٢) استخلف الرسول ﷺ على المدينة ابن أم مكتوم لما خرج لحرب بني النضير وفي غزوة الخندق ،
وعثمان بن عفان لما خرج لغزوة ذات الرقاع ، وأبى لبابة بن عبد المنذر لما سار لغزوة بدر
(انظر المنتقى ص ٥٢ ، ٢١٢) .

شكوى الإمام في جعله مع الخولاف من النساء والصبيان أن في قول الرسول
ﷺ ترضية لنفسه وتهذئة لحواطره ، فوسى استخلف هارون عليها السلام
عندما توجه إلى الطور ، ولكن الجعفرية يرون أن الرسول ﷺ « أنزله منه
منزلة هارون من موسى ، ولم يستثن من جميع المنازل إلا النبوة ، واستثنائها
دليل على العموم » (١) . وقولهم فيه نظر ، فثلاً كان هارون أخاً لموسى ، وأقصح
منه لساناً ، وهذا ينقض العموم ، لأن هاتين المنزلتين لا تتحققان لعلي .
بل إن التطابق لا يتحقق في الاستخلاف ذاته ، فوسى استخلف أخاه علي بن
إسرائيل وذهب هو للمناجاة ، ولكن الرسول ﷺ استخلف ابن عمه علي
المدينة وليس فيها إلا من لم يخرج للقتال من النساء والصبيان والعجزة ، أما
غامة المسلمين فكانوا الجيش الذي خرج للقتال مع الرسول ﷺ كما أن « هارون
لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليها السلام ، وإنما ولي الأمر بعد موسى
عليه السلام يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر
عليها السلام ، كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ صاحبه في الغار الذي سافر
معه إلى المدينة » (٢) .

٢ - روى الإمام البخاري عن جابر بن سمرة قال : سمعت النبي ﷺ
يقول : « يكون اثنا عشر أميراً ، فقال كلمة لم أسمعها ، فقال أبي : إنه
قال : كلهم من قريش » (٣) وروى الإمام مسلم عن جابر بن سمرة أيضاً قال :
دخلت مع أبي علي النبي ﷺ فسمعتة يقول : « إن هذا الأمر لا ينقضي حتى

(١) المراجعات ص ١٥٢ .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ص ٩٤ ، وانظر المنتقى حاشية ص ٢١٢ .

(٣) كتاب الأحكام من صحيحه - باب الاستخلاف .

يمضي فيهم اثنا عشر خليفة ، قال : ثم تكلم بكلام خفي علي قال : فقلت لأبي ما قال ؟ قال : كلهم من قريش . وفي رواية أخرى : « لا يزال أمر الناس ما ضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً » وفي إحدى الروايات كذلك : « لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة »^(١) وفي رواية لأبي داود « كلهم تجتمع عليه الأمة »^(٢) .

وتحديد الخلفاء باثني عشر هو الذي جعل الاثني عشرية محتجون بهذه الروايات ، ولكن من الواضح أن هذه الروايات تشير إلى المدة التي يظل فيها عزة الإسلام والدين ، وصلاح حال المسلمين . وعلى قول الجعفرية تظل هذه العزة وهذا الصلاح إلى يوم القيامة كما يظهر من قولهم في الإمام الثاني عشر : وواقع الأمر ودلالة الروايات يدلان على غير هذا . ومن الواضح كذلك أن الأمة لم تجتمع على أئمة الجعفرية ، بل لم يتولوا الخلافة أصلاً باستثناء الإمام علي .

٣ - أخرج البخاري^(٣) عن عبيد الله بن عبيد الله عن ابن عباس قال : لما حضر النبي ﷺ قال : وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ، قال : هم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده . قال عمر : إن النبي ﷺ عليه الوجع ، وعندكم القرآن فحسننا كتاب الله . واختلف أهل البيت واختصوا ، فتنهم من

(١) راجع مسلم - كتاب الإمارة - باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش .

(٢) راجع سنن أبي داود - كتاب المهدي .

وانظر الآراء المختلفة في المراد بالاثني عشر خليفة في الموضعين السابقين من الصحيحين : شرح ابن

حجر - فتح الباري - وشرح التتوي لم .

(٣) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب كراهية الخلاف .

يقول : قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلوا بعده ، ومنهم من يقول ما قال عمر ، فلما أكثروا اللغط والاختلاف عند النبي ﷺ قال : قوموا عني .

قال عبيد الله : فكان ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم .

وعن سعيد بن جبير قال : قال ابن عباس : يوم الخميس ، وما يوم الخميس ؟ اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال : ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً . فتنازعوا ، ولا ينبغي عند نبي تنازع ، فقالوا : ما شأنه أهجر استفهموه ، فذهبوا يردون عليه فقال : دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه ، وأوصاهم بثلاث ، قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، وسكت عن الثالثة أو قال : فنسيتها^(١) .

وفي رواية للإمام أحمد^(٢) : حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي مسلم خال ابن أبي نجیح ، سمع سعيد بن جبير يقول : قال ابن عباس : يوم الخميس وما يوم الخميس ، ثم بكى حتى بل دمه - وقال مرة : دموعه - الحصى ، قلنا يا أبا العباس ، وما يوم الخميس ؟ قال : اشتد برسول الله ﷺ وجعه ، فقال : ائتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً ، فتنازعوا ، ولا ينبغي عند نبي تنازع ، فقالوا : ما شأنه ؟ أهجر ؟ قال سفيان : يعني هذي ، استفهموه ، فذهبوا يعيدون عليه ، فقال : دعوني ، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه ،

(١) راجع صحيح البخاري - باب مرض النبي ﷺ ووفاته .

(٢) المستدج ٣ رواية رقم ١٩٣٥ ، وانظر تخريج الشيخ شاكر وشرحه لها .

وأمر بثلاث ، وقال سفيان مرة أوصى بثلاث ، قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، وسكت سعيد عن الثالثة ، فلا أدري أسكت عنها عمداً ، وقال مرة أو نسيها ؟ وقال سفيان مرة : وإما أن يكون تركها أو نسيها .

ووردت هذه الروايات كذلك في صحيح مسلم^(١) .

ولا تبدو صلة بين هذه الروايات وبين الإمامة ، ولكن الوصية الشائنة - التي نيت أو تركت - كانت المدخل للجدال ! فوجدنا من الجعفرية من يقول بأن الصحابة : علموا أنه ﷺ إنما أراد توثيق العهد بالخلافة ، وتأكيد

(١) كتاب الوصية - باب ترك الوصية ، وفي كتاب الجهاد والير من صحيح البخاري - باب حوائج الوفد - جاءت رواية أخرى اختلفت النسخ في منها (انظر طبعة مطابع الشعب سنة ١٣٧٨ هـ) ففي إحدى النسخ أسند العجور إلى الرسول الكريم بنير استفهام ، ولكن في نسخة أخرى أثبتت همزة الاستفهام . ولعلها هنا أصح ، وهذا يتفق مع الروايات الأخرى . وفي صحيح مسلم كانت الروايات بلفظ : أخرجهم . أما في نسخة صحيح مسلم فكانت بنير استفهام بل بأداة تأكيد ! وصاحب فتح الباري تحدث عن المراد بقوله : أخرجهم فقال : المراد به هنا ما يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم ولا يعتمد به لعدم فاعليته ، ووقوع ذلك من النبي ﷺ مستحيل ، لأنه معصوم في صحته ومرضه لقوله تعالى (٢) : (النجم) وما ينطق عن الهوى . ولقد ورد في الحديث : (إن لا تقوم في الغضب والرضا إلا حقاً) . وإذا عرف ذلك فإلما قاله من قاله منكراً على من توقف في امتثال أمره بإحضار الكتف والدواة ، فكأنه قال : كيف تتوقف ؟ أتظن أنه كفيرة بقول الهذيان في مرضه ؟ ويحتمل أن بعضهم قال ذلك عن شك عرض له . ولكن يبعد أن لا ينكره الياقون عليه من كونهم من كبار الصحابة ولو أنكروه عليه لنقل . ويحتمل أن يكون الذي قال ذلك صدر من دهش وحيرة كما أصاب كثيراً منهم عند موته . ويحتمل أن يكون قائل ذلك أراد أنه اشتد وجعه فإطلاق اللازم وأراد الملزوم . لأن الهذيان الذي يقع للمريض ينشأ من شدة وجعه . وقيل : قال ذلك لإرادة سكوت الذين لفظوا ورفعوا أصواتهم عنده ، فكأنه قال : إن ذلك يؤديه ويقضي في العادة إلى ما ذكره . =

النص بهذا على علي خاصة ، وعلى الأئمة من عترته عامة ، فصدوه عن ذلك كما اعترف به الخليفة الثاني في كلام دار بينه وبين ابن عباس ، وأنت إذا تأملت في قوله ﷺ : (اتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده) ، وقوله في حديث الثقلين : (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي) ، تعلم أن المرعى في الحديثين واحد ، وأنه ﷺ أراد في مرضه أن يكتب لهم تفصيل ما أوجه عليهم في حديث الثقلين . كتاب المراجعات ص ٢٨٤ ، وفي ص ٢٥٥ من الكتاب قال : « ومع ذلك فقد أوصاهم عند موته بوصايا ثلاث : أن يولوا عليهم علياً ، وأن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأن يجيزوا الوفد بنحو ما كان يجيزه ، لكن السلطة والسياسة يؤمئذ ما أباحتا للمحدثين أن يحدثوا بوصيته الأولى ، فزعموا أنهم نسوها » .

ولسنا في حاجة إلى الحديث عن كبار الصحابة ، رضوان الله عليهم . وعن تزيينهم عن مثل هذه المقتريات ، ولكن يكفي أن نقول : بأن هذه الروايات ليست دليلاً قائماً بذاته وإنما يحتاج إلى أدلة أخرى لترجيح احتمالات الوصية الثالثة وما أريد كتابته ، ولذلك احتج بحديث الثقلين للاستدلال ، وهذا الحديث لم يصح له إسناده كما ثبت من قبل ، والذي صح حديث التمسك بالكتاب والسنة ، فلعلة هو المراد من الوصية الثالثة .

ثم قال : وأوصاهم بثلاث أي في تلك الحالة ، وهذا يدل على أن الذي أراد أن يكتبه لم يكن أمراً متجسداً ، لأنه لو كان مما أمر بتبليغه لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم ، ويعاقبه الله من حاله منه ومن تبليغه ، وليلغته لهم لفظاً كما أوصاهم بإخراج المشركين ونحو ذلك . وقد عاش بعد هذه الحالة أياماً ، وحفظوا عنه أشياء لفظاً ، فيحتمل أن يكون مجموعها ما أراد أن يكتبه والله أعلم . انظر باب مرض النبي ﷺ ووفاته .

على أن ذلك من باب الترجيح لا الجزم^(١) . واتهام المحدثين بأنهم زعموا النسيان خوفاً من السلطة وميلاً مع السياسة ، وهم يعلمون أن الوصية خاصة بخلافة علي ، هذا الاتهام لو صح فإنه يوجه إلى سعيد بن جبير ، ويكفي لردده أن يعرف تاريخ سعيد ، وشجاعته أمام الحجاج ، وأن تقرأ ما كتب عنه في كتب الجعفرية أنفسهم^(٢) .

وإن تعجب فعجب قولهم بأن الفاروق اعترف بأن الكتاب أريد به توثيق العهد بالخلافة لعلي والأئمة من عترته ، وأنه هو وكبار الصحابة صدوا الرسول



(١) جاء في الموضع السابق من فتح الباري : « قال الداودي : الثالثة الوصية بالقرآن ، وبه جزم ابن التين . وقال المهلب : بل هو تجهيز جيش أسامة ، وقواه ابن بطال بأن الصحابة لما اختلفوا على أبي بكر في تنفيذ جيش أسامة قال لهم أبو بكر إن النبي ﷺ عهد بذلك عند موته . وقال عياض : يحتمل أن تكون هي قوله (ولا تتخذوا قبوري وشاً) فإنها ثبتت في الموطأ مقرونة بالأمر بإخراج اليهود . ويحتمل أن يكون ما وقع في حديث أنس أنها قوله : الصلاة وما ملكت أيمانكم .

(٢) انظر ما كتب عنه في الفدير ١ / ٦٥ .

ﷺ عن ذلك^(١) .

وسياقي بعد قليل رواية الصحيحين عن عمر بأن النبي ﷺ لم يستخلف .



(١) قال ابن تيمية : « من توم أن هذا الكتاب كان بخلافة علي فهو ضال بائضاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة ، وأما أهل السنة فتفتقروا على تفضيل أبي بكر وتقديسه . وأما الشيعة القائلون بأن علياً كان هو المستحق للإمامة فيقولون أنه قد نص على إمامته قبل ذلك نصاً جلياً ظاهراً معروفاً . وحيث لم يكن يحتاج إلى كتاب . وإن قيل : إن الأمة جحدت النص المعلوم المشهور فلأن تكتم كتاباً حضره طائفة قليلة أولى وأحرى . وأيضاً فلم يكن يجوز عندهم تأخير البيان إلى مرض موته ، ولا يجوز له ترك الكتاب لشك من شك ، فلو كان ما يكتبه في الكتاب مما يجب بيانه وكتابته لكان النبي ﷺ يبينه ويكتبه ولا يلتفت إلى قول أحد فإنه أطوع الخلق له (أي للمواجب) ، فعلم أنه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجباً ولا كان فيه من الدين ما يجب كتابته حينئذ ، إذ لو وجب لفعله » (المنتقى ص ٢٤٩ - ٢٥٠) .

وقال العقاد : « أما القول بأن عمر هو الذي حال بين النبي عليه السلام والتوصية باختيار علي للخلافة بعده فهو قول من السخف بحيث يسيء إلى كل ذي شأن في هذه المسألة ، ولا تقتصر مسأته على عمر ومن رأى في المسألة مثل رأيه . فالتنبي عليه السلام لم يدع بالكتاب الذي طلبه ليوصي بخلافة علي أو خلافة غيره ، لأن الوصية بالخلافة لا تحتاج إلى أكثر من كلمة تقال ، أو إشارة كالإشارة التي فهم منها إشارته أبي بكر بالتقديم ، وهي إشارته إليه أن يصلي بالناس ، وقد عاش النبي بعد طلب الكتاب فلم يكرر طلبه ، ولم يكن بين علي وبين ثقاته حائل ، وكانت السيدة فاطمة زوج علي عنده إلى أن فاضت نفسه الشريفة . فلو شاء لدعى به وعهد إليه . وفضلاً من هذا السكوت الذي لا إكراه فيه ، فرجع إلى كل سابقة من سنن النبي في تولية الولاة ، فترى أنه كان يجنب آل الولاية ويمنع وراثة الأنبياء ، وهذه السنة مع هذا السكوت لا يدلان على أن عمداً ﷺ أراد خلافة علي فعمل بينه وبين الجهر بما أراد » .

(عبقرية عمر ص ٢٠٩ - ٢١٠) .

خامساً : روايات لها صلة بموضوع الإمامة

كما سبق نرى أن السنة النبوية - كما روتها الكتب الثانية وغيرها أيضاً - ترجعنا إليه - ليس فيها ما يؤيد عقيدة الشيعة الجعفرية في الإمامة ، وفي هذه الكتب وردت روايات أخرى لها صلة بموضوع الإمامة تعرضها وتناقشها فيما يأتي :

من يؤمر بعدك ؟

١ - روى الإمام أحمد بسند صحيح^(١) عن الإمام علي رضي الله عنه أنه قال : « قيل : يا رسول الله : من يؤمر بعدك ؟ قال : إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف في الله لومة لائم ، وإن تؤمروا علياً ، ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم » .

وهذا الحديث الشريف يدل على أن الإمامة بالاختيار لا بالتعيين ، فالرسول ﷺ لم يعين أحداً ، وإنما جعل هذا للمسامين ، وذكر ثلاثة يصلحون لخلافته^(٢) .

الاستخلاف :

٢ - روى الشيخان بسندهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال :

(١) انظر ج ٢ - رواية رقم ٨٥٩ - وراجع بيان الشيخ شاذلي لصحة الإسناد .

(٢) ذكر صاحب التفسير (١ / ١٢) الجزء الأخير فقط : « وإن تؤمروا علياً » ولم يشر إلى الصحابين ، وبذلك يتغير مدلول الحديث لينفق مع عقيدته .

« قيل لعمر : ألا تستخلف ؟ قال : إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني : أبو بكر ، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني : رسول الله ﷺ . فأتوا عليه فقال : راغب راهب ، وددت أني نجوت منها كفافاً لا لي ولا علي ، لا أنحملها حياً وميتاً »^(١) .

وفي رواية أخرى لمسلم بسند آخر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : « دخلت على حفصة فقالت : أعلست أن أباك غير مستخلف ؟ قال : قلت : ما كان ليفعل . قالت : إنه فاعل . قال : فحلفت أني أكله في ذلك ، فسكت حتى غدوت ولم أكله ، قال : فكنت كأنما أحمل بيمني جبلاً حتى رجعت ، فدخلت عليه ، فسألني عن حال الناس وأنا أخبره ، قال : ثم قلت : إني سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك ، زعموا أنك غير مستخلف ، وإنه لو كان لك راعي إبل أو راعي غنم ثم جاءك وتركها رأيت أن قد ضيع ، فرعاية الناس أشد . قال : فوافقته قولي فوضع رأسه ساعة ثم رفعه إليّ فقال : إن الله عز وجل يحفظ دينه ، وإني لكن لا أستخلف فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف ، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف . قال : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر فعلت أنه لم يكن ليعمد برسول الله ﷺ أحداً ، وأنه غير مستخلف »^(٢) .

(١) راجع البخاري - كتاب الأحكام : باب الاستخلاف ، ومسلم : كتاب الإمارة باب الاستخلاف وتركه ، واللفظ للبخاري .

(٢) انظر الموضع السابق من صحيح مسلم ، وروى أبو داود بسنده عن ابن عمر أيضاً قال : قال عمر : إني إن لا أستخلف فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف ، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف ، قال : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر فعلت أنه لا يعمد برسول الله ﷺ أحداً ، وأنه غير مستخلف . (انظر سنن أبي داود - كتاب الخراج والقيء والإمارة - باب في الخليفة يستخلف) .

وروى أحمد بسند صحيح عن الإمام علي رضي الله عنه أنه قال :
« لتخضبن هذه من هذا ، فما ينتظر بي الأشقي ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين ،
فأخبرنا به نبي عترته ! قال : إذن تالله تقتلون بي غير قاتلي ، قالوا :
فاستخلف علينا ، قال : لا ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله ﷺ .
قالوا : فما تقول لربك إذا أتيت ؟ قال : أقول : اللهم تركتني فيهم ما بدا
لك ، ثم قبضتني إليك وأنت فيهم ، فإن شئت أصلحتهم ، وإن شئت
أفسدتهم » .

وفي رواية بسند آخر أن الإمام قال : « والذي فلق الحبة وبرأ النسمة
لتخضبن هذه من هذه ، قال الناس : فأعلمنا من هو ؟ والله لنبي عترته !
قال : أنشدكم بالله أن يقتل غير قاتلي ، قالوا : إن كنت قد علمت ذلك
استخلف إذن . قال : لا ، ولكن أكلّم إلى ما وكلّم إليه رسول الله ﷺ » (١) .
فهذه الروايات تدل على أن عمر وعلياً رضي الله عنهما لم يستخلفا أحداً
نائباً برسول الله ﷺ ، فهي تشترك مع الرواية الأولى في الدلالة على أن
الرسول ﷺ لم يعين أحداً لخلافته .

ويؤيد هذا أيضاً ما أخرجه أحمد بسند صحيح عن قيس بن عباد قال :
« كنا مع علي فكان إذا شهد مشهداً ، أو أشرف على أكمة أو هبط وادياً قال :
سبحان الله ! صدق الله ورسوله ، فقلت لرجل من بني يشكر : انطلق بنا إلى
أمير المؤمنين حتى نسأله عن قوله صدق الله ورسوله ، قال : فانطلقنا إليه :

(١) انظر المسند ج ٢ الروايتين ١٠٧٨ و ١٢٢٩ ، وبالحاشية بيان الشيخ شاكراً لصحة الإسناد .

فقلنا : يا أمير المؤمنين ، رأيناك إذا شهدت مشهداً ، أو هبطت وادياً ، أو
أشرفت على أكمة ، قلت : صدق الله ورسوله ، فهل عهد رسول الله إليك شيئاً
في ذلك ؟ قال : فأعرض عنا ، وألحنا عليه ، فلما رأى ذلك قال : والله ما
عهد إلي رسول الله ﷺ عهداً إلا شيئاً عهدته إلى الناس ، ولكن الناس وقعوا
على عثان فقتلوه ، فكان غيري فيه أسوأ حالاً وفعلأمني ، ثم إني رأيت أبي
أحقهم بهذا الأمر فوثبت عليه ، فאלله أعلم أصبنا أم أخطأنا (٢) .

وكذلك يؤيد ما سبق ما رواه الشيخان وأحمد بأسانيد صحيحة أن
الرسول ﷺ مات ولم يوص ، وقد روي هذا عن ابن عباس ، وعبد الله بن
أبي أوفى ، والسيدة عائشة (٣) .

يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر :

٣ - روى البخاري بسنده عن السيدة عائشة رضي الله عنها أن رسول الله
صلوات الله عليه قال : « لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه
فأعهد . أن يقول القائلون أو يتفق المقتنون ، ثم قلت : ياأبى الله ويدفع
المؤمنون أو يدفع الله ويأبى المؤمنون » (٤) .

وروى مسلم عنها أيضاً أنها قالت : « قال لي رسول الله ﷺ في مرضه :

(١) انظر الرواية وصحة إسنادها بالمسند ج ٢ رقم ١٢٠٦ .

(٢) راجع صحيح البخاري - باب مرض النبي ﷺ ووفاته ، وكتاب التفسير : باب من قال لم يترك
النبي ﷺ إلا ما بين الدفتين : وباب الوصاة بكتاب الله عز وجل - وراجع كذلك هـ .
مسلم - كتاب الوصية : باب ترك الوصية .

والمسند ج ٥ روايات ٢١٨٩ و ٢٢٥٥ و ٢٢٥٦ .

(٣) البخاري - كتاب الأحكام - باب الاستخلاف .

ادعي لي أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً ، فإني أخاف أن يتحقق مثنى ويقول قائل أنا أولى ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» (١) .

وأخرج أحمد في مسنده هذا الحديث الشريف بسند صحيح كسند مسلم ، وبسندين آخرين (٢) .

وهذا الحديث الشريف يدل على أن الخلافة لو كانت بالنص لكانت لأبي بكر الصديق ، فهو الأولى بها ، ولم ما قاله الرسول ﷺ ، فقد أبى الله سبحانه والمؤمنون إلا أبا بكر .

وأرى أن الرسول صلوات الله عليه قد مهد لخلافة الصديق بعدة أمور ، منها : جعله أمير الحج في العام التاسع ، ولما أرسل أبا الحسن بسورة براءة لم

(١) مسلم . كتاب الفضائل - باب من فضائل أبي بكر الصديق .

(٢) انظر المسند ج ٦ ص ٤٧ و ١٠٦ و ١٤٤ .

وذكر أستاذ الفلسفة الدكتور أحمد محمود صبحي الرواية الأخيرة لهذا الحديث الشريف ، ولم يذكر مصافحه بل اكتفى بنسبته لبعض أهل السنة ، ثم قال : « ولا شك أن الوضع ظاهر في هذا الحديث ، وأنه أريد به معارضة حديث الشيعة في أمر كتاب النبي الذي ينسب إلى عمر أنه منعه ، ولو صح كتاب النبي إلى أبي بكر لكان نصاً جلياً لأبي بكر ، وهو ما لم يقل به جمهور المسلمين » .

ورجل الفلسفة أقبح نفسه هنا فما لا يعرف ، فحديث يرويه الشيخان والإمام أحمد بسند صحيح كيف يقال إنه موضوع بلا شك ؟! ومن ألتم بالوضع إذن ؟ والشيخان والإمام أحمد رووا الحديث الذي ظنه حديث الشيعة في أمر كتاب النبي وقال : بأن هذا وضع لمعارضته ! ورواية البخاري تلك أن الرسول ﷺ لم يرسل ، فلا نصاً جلياً هنا لأبي بكر حتى يرفض الحديث لعدم صحة المتن .

والمؤلف كذلك اعتبر حديث التمسك بالكتاب والعقبة من الأحاديث المتفق على صحتها عند أهل السنة ، مع أن رواياته لم تصح منها واحدة كما بينا من قبل .

(انظر كتابه نظرية الإمامة ص ٢٢٥ - ٢٢٦) .

يرسله أميراً ، بل جعله تحت إمرة الصديق .

ومنها خطبته ﷺ في مرضه الذي مات فيه ، فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : خطب النبي ﷺ فقال : إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله ، فبكى أبو بكر رضي الله عنه ، فقلت في نفسي : ما يبكي هذا الشيخ ، إن يكن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله ، فكان رسول الله ﷺ هو العبد ، وكان أبو بكر أعلمنا .

قال : يا أبا بكر لا تبك ، إن آمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكر ولكن أخوة الإسلام ومودته ، لا يبقين في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر » .

وأخرج البخاري أيضاً بسنده عن ابن عباس قال : خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه عاصباً رأسه بخرقة ، فقعده على المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إنه ليس من الناس أحد آمن علي في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة ، ولو كنت متخذاً من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن خلة الإسلام أفضل ، سدوا عني كل خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر» (١) .

وروى الخطبة كل من أحمد والترمذي بسند صحيح (٢) .

(١) راجع صحيح البخاري - كتاب الصلاة : باب الخوخة والمنبر في المسجد .

(٢) راجع المسند ج ٤ رواية رقم ٢٤٣٢ . والترمذي : كتاب المناقب : باب مناقب أبي بكر الصديق .

ومما مهد كذلك خلافة الصديق أمر الرسول ﷺ أن يؤم المسلمين في الصلاة عندما اشتد المرض ولم يستطع ﷺ أن يؤمهم ، واستمر المسلمون مأمومون خلف أبي بكر إلى أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى .

وروى أحمد في مسنده بسند صحيح عن عبد الله بن مسعود ، وروى النسائي عنه أيضاً (١) قال : « لما قبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، فأتاهم عمر فقال : يا معشر الأنصار ، ألسنتم تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمر أبا بكر أن يؤم الناس ؟ فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالت الأنصار : نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر » .

فإمامة الصلاة إذن مما مهد للإمامة الكبرى (٢) .

ومما مهد لهذه الإمامة كذلك ما رواه الشيخان بأسانيدهما عن جبير بن

(١) انظر المسند ج ١ رواية رقم ١٣٣ ، وانظر كذلك ج ٥ الروايتين ٣٧٦٥ ، ٣٨٤٢ وانظر سنن النسائي - كتاب الإمامة ، واللفظ لأحمد .

(٢) ذكر سيدي عبد القادر الجيلاني - الذي ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم - أن خلافة أبي بكر رضي الله عنه كانت باتفاق المهاجرين والأنصار وفيهم الإمام علي ، وذكر قول عمر في إمامة الصلاة التي رواها الإمام أحمد ، ثم قال : « قيل في النقل الصحيح : لما يبيع أبو بكر الصديق قام ثلاثاً يقبل على الناس يقول : يا أيها الناس أقتلتم يبعي ، هل من كاره ؟ فيقوم علي في أوائل الناس فيقول : لا نقيلك ولا نستقيلك أبداً ، فشمك رسول الله ﷺ فمن يؤخرك ؟ ويلقنا عن الثقات أن علياً - رضي الله عنه - كان أشد الصحابة قولاً في إمامة أبي بكر رضي الله عنه . وروى أن عبد الله بن الكواء دخل على علي بعد قتال الجمل وسأله : هل عهد إليك رسول الله ﷺ في هذا الأمر شيئاً ؟ فقال : نظرنا في أمرنا قبلاً الصلاة عند الإسلام ، فرضينا لديننا بما رضي الله ورسوله لديننا ، فولينا الأمر أبا بكر » .

انظر الغنية ١ / ٦٨ ، وراجع كذلك القول في عدم تأخر الإمام علي عن الإمامة فيما نقلناه من فتح الباري في حاشية ص ١٨ من فصل الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة .

مطعم قال : أتت النبي ﷺ امرأة فكلمته في شيء فأمرها أن ترجع إليه ، قالت : يا رسول الله ، رأيت إن جئت ولم أجذك كأنها تريد الموت ، قال : إن لم تجديني فأني أبا بكر (١) .

المهدي :

٤ - أخرج أحمد في مسنده عن الإمام علي قال : قال رسول الله ﷺ : « المهدي منا أهل البيت ، يصلحه الله في ليلة » .

وفي رواية أخرى ، لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لبعث الله عز وجل رجلاً منا ، يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً » .

وفي المسند أيضاً عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي ﷺ : « لا تقوم الساعة حتى يلي رجل من أهل بيتي ، يواطىء اسمه اسمي » .

وفي رواية ثانية : « لا تذهب الدنيا أو قال : لا تنقضي الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي ، ويواطىء اسمه اسمي » ، ووردت هذه الرواية بأسانيد أخرى (٢) .

(١) انظر البحاري كتاب الأحكام : باب الاستخلال ، وسلم كتاب فضائل الصحابة : باب من فضائل أبي بكر الصديق ، واللفظ للبخاري .

(٢) كل أستاذنا العلامة المحقق محمود محمد شاكر عن المهدي فقال : الحديث عن المهدي متصل بالسبح والسيح الدجال ، فالثلاثة من علامات الساعة ، وسيكونون في وقت واحد ، ومن هنا يظهر خطأ من يجعل المهدي منفصلاً عن غيره . وسيكون المهدي حاكماً كسائر الحكام ، ثم يهديه الله - سبحانه وتعالى - ويصلحه في ليلة . وأشار سيادته إلى خطأ الشيعة وأصحابهم ، وخطأ النكريين لأحاديث المهدي الصحيحة .

وفي صحيح مسلم قول الرسول ﷺ : =

وأحاديث المهدي لم يرد منها شيء في الصحيحين ، ولكنها جاءت في المسند وكتب السنن ، وكثر حولها الجدل . والذي يعنينا هنا هو أن الأحاديث منها صحيحة الأسانيد بما لا يدع مجالاً لرفضها^(١) ومع هذا فإنها لا تدل على أنه المهدي الذي قالت به « الجعفرية » وإنما هو رجل من أهل البيت يبعث قبيل الساعة ، وفي بعض الروايات أنه يحكم خمس سنين أو سبعا أو تسعاً^(٢) . فلا بد من أحاديث أخرى تبين أنه الإمام الثاني عشر المعين بالنص ، الذي بقي من القرن الثالث الهجري إلى قيام الساعة^(٣) !

وهذا ما لم نجده في كتب الحديث الثانية التي التزمنا الرجوع إليها ، ولا في غيرها من الكتب التي رجعنا إليها ، بل وجدنا أن الرسول ﷺ لم يعين أحداً للخلافة من بعده كما ذكرنا من قبل ، والإمام الثاني عشر الذي قالت به الجعفرية تبع لقولهم في باقي الأئمة . ووجدنا كذلك في بعض الأحاديث ما

= ، لا تزال طائفة من أمتي يقتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة . قال : فينزل عيسى بن مريم عليه السلام فيقول أميرهم : تعال صل لنا . فيقول : لا ، إن بعضكم على بعض أمراء ، تكرمة الله هذه الأمة .

وعقب الشيخ ناصر الدين الألباني على كلمة « أميرهم » بقوله :

« هو للمهدي محمد بن عبد الله عليه السلام كما تظاهرت بذلك الأحاديث بأسانيد بعضها صحيح وبعضها حسن ، وقد خرجت شيئاً منها في (الأحاديث الضعيفة) » .

انظر مختصر صحيح مسلم - حديث رقم ٢٠٦١ .

(١) انظر روايات المسند وتخريجها : ج ٢ ، ج ٥ ، ج ٦ : روايات ٦٤٥ ، ٧٧٢ ، ٣٥٧١ ، ٣٥٧٢ ، ٣٥٧٣ ، ٤٠٦٨ ، ٤٢٧٩ .

(٢) انظر الترمذي - كتاب الفتن : باب ما جاء في المهدي ، وفي سنن ابن ماجه « يكون في أمتي المهدي ، إن قصر فسيح ، وإلا فتسع » .

(كتاب الفتن - باب خروج المهدي) ، وانظر سنن أبي داود - كتاب المهدي .

(٣) ذهب فرقة الشيعة - التي خرجت على الجعفرية - إلى أن المهدي سيوجد بالولادة مما أثار غضب الاثنى عشرية (انظر المهدية في الإسلام ص ٢٢١) .

ينقض قول الجعفرية ، ففيها « يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي » . وفيها أن علياً نظر إلى ابنه الحسن رضي الله عنهما فقال : إن ابني هذا سيد كما سماه النبي ﷺ وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم ﷺ يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق ... يملأ الأرض عدلاً^(١) .

وبعد : فتلك سنة المصطفى ﷺ تشهد بصحة ما ذهب إليه جمهور المسلمين ، وتشهد بأن الإمامة ما كانت بنص ولا تعيين . فالحمد لله عز وجل الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .



(١) فالمهدي إذن اسمه محمد بن عبد الله وليس محمد بن الحسن ، وينتهي نبيه إلى الحس لا إلى الحسين رضي الله عنهما .

(انظر عون المعبود شرح سنن أبي داود - كتاب المهدي (١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٨١ ، ٣٨٢))

وفي التفسير الكشاف للعالم الجعفري محمد جواد مقبلة آثار إلى المهدي وأحاديثه وقال : وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة وصحيحة ، منها ما رواه أبو داود في كتاب السنن - وهو أحد الصحاح الستة : « قال رسول الله : لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطوف الله ذلك اليوم حتى يبعث رجلاً من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي » ... (٥ / ٣٠٢) ولا تدري لم ذكر هذا الحديث الشريف واعترف بصحته مع أنه يخالف عقيدته !

قبل الخاتمة

هل كان شيخ الأزهر البشري شيعياً جعفرياً !!؟

ما رزئنا به في عصرنا كتاب يسمى جاداً للدخول إلى كل بيت ، رأيت طبعته العشرين في عام ١٤٠٢ هـ ، ويوزع على سبيل الهدية في الغالب الأم . واسم الكتاب « المراجعات » ذكر مؤلفه شرف الدين الموسوي هذا الحديث بالمتن الذي بيّنا ضعف أسانيد ، وقال بأنه حديث متواتر ! ثم نسب للشيخ سليم البشري رحمه الله شيخ الأزهر والمالكية أنه تلقى هذا القول بالقبول ! وأنه طلب المزيد ! ثم ذكر صاحب المراجعات بعد ذلك روايات أشد ضعفاً ، ونسب للشيخ البشري أيضاً أنه أعجب بها ، وراها حججاً ملزمة . والذي يعنيها هنا أمران :

الأول : تبرئة الشيخ البشري مما نسب إليه ، فلم يكن ليجهل المتواتر ، ويخلط بينه وبين الضعيف والموضوع ، والكلام هنا كثير كثير ، فليس هذا موضعه إذن ، وإنما هذا تنبيه لقارئ الكتاب حتى لا يظن بالشيخ الظنون .

الثاني : الإشارة إلى أن أقوى الروايات التي ذكرها هي ما بيّنا ضعفه ، أما غيرها فعظمه - إن لم يكن كله - تحدث عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ، وبيّن أنه موضوع لا أصل له . وكثرة الموضوع والضعيف لا يرفع الحديث إلى مرتبة الصحيح فضلاً عن المتواتر .

والشيخ الألباني الذي رأينا موقفه من حديث الثقلين ، ذكر في الجزء الثاني من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ثلاثة أحاديث من كتاب

المراجعات . وأتقل هنا ما قاله بتمامه ، ليعرف القارئ منهج المراجعات ، ويظن قاماً من أن شيخ الأزهر البشري بريء مما نسب إليه .. وهذه هي الأحاديث بأرقامها في الكتاب :

٨٩٢ - (من أحب أن يحيا حياتي ، ويموت موتتي ، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي عز وجل ، غرس قضبانها يديه ، فليتنول علي بن أبي طالب ، فإنه لن يخرجكم من هدى ، ولن يدخلكم في ضلالة) .

موضوع : رواه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٤٩ - ٣٥٠) والحاكم (٣ / ١٢٨) وكذا الطبراني في « الكبير » وابن شاهين في « شرح السنة » (١٨ / ٦٥ / ٢) من طرق عن يحيى بن يعلى الأسلمي قال : ثنا عمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن زياد بن مطرق عن زيد بن أرقم - زاد الطبراني : وربما لم يذكر زيد بن أرقم - قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال أبو نعيم : « غريب من حديث أبي إسحاق ، تفرد به يحيى » .

قلت : وهو شيعي ضعيف ، قال ابن معين :

« ليس بشيء » . وقال البخاري :

« مضطرب الحديث » . وقال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٩٦) عن أبيه :

« ليس بالقوي ، ضعيف الحديث » .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٠٨) :

« رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي ، وهو ضعيف » .

قلت : وأما الحاكم فقال : « صحيح الإسناد » ! فردّه الذهبي بقوله :

« قلت : أني له الصحة والقاسم متروك . وشيخه (يعني الأسلمي) ضعيف . واللفظ ركيك ، فهو إلى الوضع أقرب » .

وأقول : القاسم - وهو ابن شيبه - لم يتفرد به ، بل تابعه راويان آخران عند أبي نعيم ، فالحمل فيه على الأسلمي وحده دونه .

نعم للحديث عندي علتان أخريان :

الأولى : أبو إسحاق ، وهو السبعمي فقد كان اختلط مع تدليسه . وقد عنعنه .

الأخرى : الاضطراب في إسناده منه أو من الأسلمي ، فإنه يجعله تارة من مسند زيد بن أرقم ، وتارة من مسند زياد بن مطرف ، وقد رواه عنه مطين والباوردي وابن جرير وابن شاهين في « الصحابة » كما ذكر الحافظ ابن حجر في « الإصابة » وقال :

« قال ابن منده : « لا يصح » : قلت : في إسناده يحيى بن يعلى الحارثي . وهو وإم » .

قلت : وقوله « الحارثي » سبق قلم منه . وإنما هو الأسلمي كما سبق ويأتي .

(تنبيه) لقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث وتقده . والكشف عن علته . أسباب عدة ، منها أنني رأيت الشيخ المدعو بعبد الحسين الموسوي الشيعي قد خرّج الحديث في « مراجعاته » (ص ٢٧) تخريجاً أوهم به القراء أنه صحيح كعادته في أمثاله . واستغل في سهيل ذلك خطأ قليلاً وقع للحافظ

ابن حجر رحمه الله . فبادرت إلى الكشف عن إسناده ، وبيان ضعفه . ثم الرد على الإيهام المشار إليه ، وكان ذلك منه على وجهين . فأنا أذكرها ، معقياً على كل منها ببيان ما فيه فأقول :

الأول : أنه ساق الحديث من رواية مطين ومن ذكرنا معه نقلاً عن الحافظ من رواية زياد بن مطرف ، وصدره برقم (٢٨) . ثم قال :

« ومثله حديث زيد بن أرقم ... » فذكره ، ورقم له بـ (٢٩) . ثم علق عليها مبيناً مصادر كل منهما ، فأوهم بذلك أنها حديثان متغايران إسناداً ؛ والحقيقة خلاف ذلك ، فإن كلا منهما مدار إسناده على الأسلمي ، كما سبق بيانه ، غاية ما في الأمر أن الراوي كان يرويه تارة عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم ، وتارة لا يذكر فيه زيد بن أرقم ، ويوقفه على زياد بن مطرف ، وهو مما يؤكد ضعف الحديث لاضطرابه في إسناده كما سبق .

والآخر : أنه حكى تصحيح الحاكم للحديث دون أن يتبعه بيان علته ، أو على الأقل دون أن ينقل كلام الذهبي في تقده . وزاد في إيهام صحته أنه نقل عن الحافظ قوله في « الإصابة » .

« قلت في إسناده يحيى بن يعلى الحارثي وهو وإم » .

فتعقبه عبد الحسين (!) بقوله :

« أقول : هذا غريب من مثل العسقلاني ، فإن يحيى بن يعلى الحارثي ثقة بالاتفاق ، وقد أخرج له البخاري ومسلم ... » .

فأقول : أغرب من هذا الغريب أن يدبر عبد الحسين كلامه في توهيمه

الحافظ في توهينه للمحاري ، وهو يعلم أن المقصود بهذا التوهين إنما هو الأسلمي وليس المحاري ، لأن هذا مع كونه من رجال الشيخين ، فقد وثقه الحافظ نفسه في « التقریب » وفي الوقت نفسه ضعف الأسلمي ، فقد قال في ترجمة الأول :

« يحيى بن يعلى بن الحارث المحاري الكوفي ثقة ، من صغار التاسعة مائة سنة ست عشرة » . وقال بعده بترجمة :

« يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي شيعي ضعيف ، من التاسعة » . وكيف يعقل أن يقصد الحافظ تضعيف المحاري المذكور وهو متفق على توثيقه ، ومن رجال « صحيح البخاري » الذي استمر الحافظ في خدمته وشرحه وترجمة رجاله قرابة ربع قرن من الزمان ؟ كل ما في الأمر أن الحافظ في « الإصابة » أراد أن يقول : « ... الأسلمي وهو واه » فقال واهاً : « المحاري وهو واه » .

فاستغل الشيعي هذا الوم أسوأ الاستغلال . فبدل أن ينبه أن الوم ليس في التوهين . وإنما في كتب « المحاري » مكان الأسلمي . أخذ يوهم القراء عكس ذلك وهو أن راوي الحديث إنما هو المحاري الثقة وليس الأسلمي الواهي ! فهل في صنيعه هذا ما يؤيد من زكاه في ترجمته في أول الكتاب بقوله :

« ومؤلفاته كلها تمتاز بدقة الملاحظة ... وأمانة النقل » .

أين أمانة النقل يا هذا وهو ينقل الحديث من « المستدرک » وهو يرى

فيه يحيى بن يعلى موصوفاً بأنه « الأسلمي » فيتجاهل ذلك ، ويستغل خطأ الحافظ ليوهم القراء أنه المحاري الثقة . وأين أمانته أيضاً وهو لا ينقل نقد الذهبي والهيثي للحديث بالأسلمي هذا ؟ فضلاً عن أن الذهبي أعلمه من هو أتد ضعفاً من هذا كما رأيت ، ولذلك ضعفه السيوطي في « الجامع الكبير » على قلة عنايته فيه بالتضعيف فقال : « وهو واه » .

وكذلك وقع في « كنز العمال » برقم (٢٥٧٨) ، ومنه نقل الشيعي الحديث ، دون أن ينقل تضعيفه هذا مع الحديث . فأين الأمانة المزعومة أين ؟ .

(تنبيه) أورد الحافظ ابن حجر الحديث في ترجمة زياد بن مطرف في القسم الأول من « الصحابة » ، وهذا القسم خاص كما قال في مقدمته : « فبين وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره ، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان ، وقد كنت أولاً رتبته هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام ، ثم بدا لي أن أجعله قسماً واحداً ، وأميز ذلك في كل ترجمة » .

قلت : فلا استفاد إذن من إيراد الحافظ للصحابي في هذا القسم أن صحبته ثابتة ، ما دام أنه قد نص على ضعف إسناده الحديث الذي صرح فيه بساغه من النبي ﷺ وهو هذا الحديث ، ثم لم يتبعه بما يدل على ثبوت صحبته من طريق أخرى ، وهذا ما أفصح بنفيه الذهبي في « التجريد » بقوله : (١ / ١٩٩) :

« زياد بن مطرف ، ذكره مطين في الصحابة ، ولم يصح » .

وإذا عرفت هذا فهو بأن يذكر في الجهولين من التابعين . أولى من أن يذكر في الصحابة المكرمين ، وعليه فهو علة ثالثة في الحديث .

ومع هذه العلة كلها في الحديث يريدنا الشيعي أن نؤمن بصحته عن رسول الله ﷺ غير عابئ بقوله ﷺ : « من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » . رواه مسلم في مقدمة « صحيحة » فالله المستعان .

وكتاب « المراجعات » للشيعي المذكور محشو بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضل علي رضي الله عنه ، مع كثير من الجهل بهذا العلم الشريف ، والتدليس على القراء والتضليل عن الحق الواقع . بل والكذب الصريح . مما لا يكاد القاري الكريم يخطر في باله أن أحداً من المؤلفين يحترم نفسه يقع في مثله . من أجل ذلك قويت الهمة في تخريج تلك الأحاديث - على كثرتها - وبيان عللها وضعفها . مع الكشف عما في كلامه عليها من التدليس والتضليل . وذلك مما سيأتي بإذن الله تعالى برقم (٤٨٨١ - ٤٩٧٥) .

٨٩٢ - (من سره أن يحيا حياتي ، ويموت ميتتي ، ويتمسك بالقصة الياقوتة التي خلقها الله بيده ، ثم قال لها : « كوفي فكانت » فليتنول علي بن أبي طالب من بعدي) .

موضوع : رواه أبو نعيم (٨٦ / ١ و ١٧٤ / ٤) من طريق محمد بن زكريا الغلابي : ثنا بشر بن مهران : ثنا شريك عن الأعشى عن زيد بن وهب عن حذيفة مرفوعاً ، وقال :

« تفرد به بشر عن شريك » .

قلت : هو ابن عبد الله القاضي وهو ضعيف لواء حفظه .
وبشر بن مهران قال ابن أبي حاتم :
« ترك أبي حديثه » . قال الذهبي :
« قد روى عنه محمد بن زكريا الغلابي ، لكن الغلابي متهم » .
قلت : ثم ساق هذا الحديث . والغلابي قال فيه الدارقطني :
« يضع الحديث » . فهو آفته .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٨٧) من طرق أخرى ، وأقره السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٦٨ - ٣٦٩) ، وزاد عليه طريقين آخرين أعلاهما ، هذا أحدهما وقال :
« الغلابي متهم » .

وقد روي بلفظ أتم منه ، وهو :

٨٩٤ - « من سره أن يحيا حياتي ، ويموت مماتي ، ويسكن جنة عدن غربها ربي ، فليوال علياً من بعدي ، وليوال وليه ، وليقتد بالأئمة من بعدي . فبأنهم عترتي ، خلّقوا من طينتي ، رزقوا فهماً وعلماً ، وويل للمكذّبين بفضلهم من أمّتي ، القاطعين فيهم صلتي ، لا أنا لهم الله شفاعتي » .

موضوع : أخرجه أبو نعيم (٨٦ / ١) من طريق محمد بن جعفر بن عبد الرحيم : ثنا أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم : ثنا عبد الرحمن بن عمران بن أبي ليلى - أخو محمد بن عمران - : ثنا يعقوب بن موسى الهاشمي عن ابن أبي رواد عن إسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« وهو غريب » .

قلت : وهذا إسناده مظلم ، كل من دون ابن أبي رواد مجهولون . لم أجد من ذكرهم . غير أنه يترجح عندي أن أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم إنما هو ابن مسلم الأنصاري الأضرابلي المعروف بابن أبي الحناجر ، قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٧٢) : « كتبنا عنه وهو صدوق » . وله ترجمة في « تاريخ ابن عساكر » (٢ / ق ١١٢ - ١١٤ / ١) .

وأما سائرهم فلم أعرفهم فأحدهم هو الذي اختلق هذا الحديث الظاهر البطلان والتركيب ، وفضل علي رضي الله عنه أشهر من أن يستدل عليه بمثل هذه الموضوعات ، التي يشبه الشيعة بها ، ويسودون كتبهم بالعشرات من أمثالها ، مجادلين بها في إثبات حقيقة لم يبق اليوم أحد يجحدها ، وهي فضيلة علي رضي الله عنه .

ثم الحديث عزاه في « الجامع الكبير » (٢ / ٢٥٢ / ١) للرافعي أيضاً عن ابن عباس ، ثم رأيت ابن عساكر أخرجه في « تاريخ دمشق » (١٢ / ١٢٠ / ٢) من طريق أبي نعيم ثم قال عقبه :

« هذا حديث منكر ، وفيه غير واحد من الجهولين » .

قلت : وكيف لا يكون منكر ، وفيه مثل ذاك الدعاء ! « لا أنالهم الله شفاعتي » الذي لا يعهد مثله عن النبي ﷺ ، ولا يتناسب مع خلقه ﷺ ورأفته ورحمته بأمته .

وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردتها صاحب « المراجعات » عبد الحسين الموسوي نقلاً عن كنز العمال (٦ / ١٥٥ و ٢١٧ - ٢١٨) موهماً أنه في

مسند الإمام أحمد ، معرضاً عن تضعيف صاحب الكنز إياه تبعاً للسيوطي . . .
وكم في هذا الكتاب « المراجعات » من أحاديث موضوعات ، يحاول الشيعة أن يوهم القراء صحتها ، وهو في ذلك لا يكاد يراعي قواعد علم الحديث حتى التي هي على مذهبهم ! إذ ليست الغاية عنده الثبوت مما جاء عنه ﷺ في فضل علي رضي الله عنه ، بل حشر كل ما روي فيه ! وعلي رضي الله عنه كغيره من الخلفاء الراشدين والصحابة الكاملين أسمى مقاماً من أن يدحوا بما لم يصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

ولو أن أهل السنة والشيعة اتفقوا على وضع قواعد في « مصطلح الحديث » يكون التحاكم إليها عند الاختلاف في مفردات الروايات ، ثم اعتدوا جميعاً على ما صح منها ، لو أنهم فعلاً ذلك لكان هناك أمل في التقارب والتفاهم في أميات المسائل المختلف فيها بينهم ، أما واختلاف لا يزال قائماً في القواعد والأصول على أشده فهذه هي هيات أن يمكن التقارب والتفاهم معهم ، بل كل محاولة في سبيل ذلك فاشلة . والله المستعان .

انتهى كلام الشيخ العلامة ، حفظه الله تعالى وتقعنا بعلمه .

وكتاب المراجعات عندما قرأته أول مرة منذ سنوات أحسست بعدم صدق الشيعة مؤلفه لعدة أسباب منها :

أولاً - أن الشيخ البشري رحمه الله كان من أجلاء شيوخ الأزهر الذين لهم قدرهم ومكانتهم في العالم الإسلامي كله ، ومؤلف الكتاب كان شاباً طريداً لجأ إلى مصر ، ومع هذا يصور المؤلف الصغير الشيخ البشري في صورة من يستأذن الشيعة الطريد في الحديث معه ، ويطلب منه أن يعلمه « زدني زدني !! » .

ثانياً - بدا الشيخ البشري - وحاشاه - جاهلاً بما في كتب أهل السنة أنفسهم ، والصغير الشيعي يعلمه !! .

ثالثاً - اعتبر الشيخ البشري - وحاشاه - الأحاديث الموضوعة المكذوبة متواترة ثابتة ، وحججاً ملزمة تؤيد عقيدة الجعفرية الباطلة ، وبالطبع تبطل ما عداها مما أجمعت عليه أمة الإسلام لا علماء الأزهر فقط !! .

رابعاً - انتهى الكتاب إلى أن شيخ الأزهر والمالكية أصبح شيعياً جعفرياً يرى أن أتباع المذهب الاثني عشري أولى من المذاهب الأربعة .

هكذا يصل المؤلف إلى فريته بغير حياء ولا خجل .

وبالبحث وجدت أن كتاب المراجعات طبع بعد وفاة الشيخ البشري بعشرين سنة ، وأن المؤلف لم يأت بصورة وريقة واحدة بخط شيخ الأزهر ، مع أنه ذكر أن المراجعات بينها كانت مكتوبة ! وأسلوب المراجعات جميعها يظهر بوضوح أنها لكتاب واحد وليس لاثنين .

لجأت لأستاذنا العلامة الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله ، فزادني ثقة بما انتهيت إليه ، ثم أرشدني للاتصال ببعض أقارب الشيخ سليم البشري رحمه الله ، فأصبحت على يقين بأن كتاب المراجعات من المفتريات الكبرى . ومما قاله أحد أبناء الشيخ سليم :

« قرأت الحديث على أبي ثلاثين سنة ، وما ذكر لي شيئاً عن الشيعة ، وما كان يخفي عني أي شيء » .

أفيكن أن يكون شيخ الأزهر قد أخذ بأباطيل الشيعة الجعفرية دون أن

يدري أحد ؟!

أفيكن مثلاً أن يكون أخذ بمبدأ التقية عندهم فكان في الظاهر شيخاً للأزهر والمالكية ، وفي الباطن شيعياً جعفرياً ؟!

سبحانك ربّي هذا بهتان عظيم .

على كل حال يجب مراجعة كتاب المراجعات ، وبيان مفتريات مؤلفه وأكاذيبه ، ومناقشة ما احتوى مناقشة علمية مفصلة .

ولاشك أن تخريج الشيخ الألباني لحسة وتسعين حديثاً - كما أشار من قبل - يبين حقيقة هذا الكتاب ، ويساعد على مراجعته .

وعندما سعدت بلقائه أخبرته برغبتي في هذه المراجعة ، وأنتي في انتظار طبع أحاديثه المتعلقة بالكتاب ، فقال : إن الطبع سيتأخر نظراً لما يسبق من الأحاديث الأخرى . فاقترحت أن يبعث إلي بصورة من أحاديث المراجعات ، وأجعلها مع دراستي للكتاب . فرحب بالفكرة ، واعتبر هذا من باب التعاون المستحب .

غير أن التنفيذ لم يتم بعد ، والله جلت قدرته هو المستعان ، نعم المولى ونعم النصير .

مراجع الفصل الثالث

كثير من هذه المراجع كان في ثبوت مراجع الفصلين السابقين ، وبما في المراجع معظمها من كتب السنة ، والرجال والجرح والتعديل ، وعلوم الحديث .

الختاتمة

من هذا البحث تبين عقيدة الإمامة عند الشيعة الجعفرية الاثني عشرية ، وما أجمعت عليه هذه الفرقة فيما يتصل بالإمامة ، مع الإشارة إلى مواضع الخلاف بينهم كالوحي .

وعقيدتهم في الإمامة وجدنا أنها لا تستند إلى شيء من كتاب الله تعالى ، وأن السنة النبوية المطهرة لا تؤيدها ، بل تعارضها ، وثبت بطلانها بكثير من الأحاديث الصحيحة الصريحة .

ومن الدراسة ظهر لنا كذب بعض هؤلاء الشيعة واقتراءاتهم التي يصعب تصورها ، كصاحب الكتاب المسمى « الغدير في الكتاب والسنة والأدب » .

ومن أكبر هذه المفتريات الكتاب المسمى « المراجعات » ، الذي لم يكتف مؤلفه بجعل الأحاديث الموضوعة المكذوبة أحاديث ثابتة متواترة ، بل نسب لشيخ الأزهر الشيخ سليم البشري - رحمه الله - أنه سلم بهذا وأيده (!!)

بل سلم بعقيدة الشيعة الجعفرية ، ورأى أن أتباع المذهب الشيعي الجعفري أولى بالاتباع من أي مذهب من المذاهب الأربعة (!!!)

فلعل هذه الدراسة تنبه القارىء المسلم إلى بطلان عقيدة هذه الفرقة ، وإلى خطر ما يثبونه في الأوساط الإسلامية . ولعل دعاة التقريب ينقون المذهب الجعفري من مثل هذه الأدران قبل محاولة الالتصاق بجم الأمة الإسلامية .

والله سبحانه وتعالى هو المستعان ، والهادي إلى سواء السبيل .

« سبحانه ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين . والحمد لله

رب العالمين » .

كتب وأبحاث للمؤلف

- ١ - فقه الشيعة الإمامية ومواضع الخلاف بين المذاهب الأربعة . (رسالة ماجستير) - طبع الكويت .
- ٢ - أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله (رسالة دكتوراة أضيف إليها بعض الدراسات) - طبع القاهرة وبيروت .
- ٣ - آية التطهير بين أمهات المؤمنين وأهل الكساء - ط الكويت .
- ٤ - الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة - ط الكويت والقاهرة .
- ٥ - الإمامة عند الجعفرية والأدلة من القرآن العظيم - ط الكويت .
- ٦ - الإمامة عند الجعفرية في ضوء السنة - ط الكويت .
- ٧ - حديث الثقلين وفقهه - ط قطر والإمارات العربية .
- ٨ - عقيدة الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية : دراسة في ضوء الكتاب والسنة . . هل كان شيخ الأزهر البشري شيعياً ؟ ط القاهرة .
- ٩ - في البيوع والنقود والبنوك : محاضرات وندوات - ط قطر .
- ١٠ - حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الإسلامي - ملحق بمجلة الأزهر : شعبان وشوال سنة ١٤٠٢ .
- ١١ - حكم أعمال البنوك في الفقه الإسلامي - ملحق بمجلة الأزهر : ذو الحجة سنة ١٤٠٢ .
- ١٢ - معاملات البنوك الحديثة في ضوء الإسلام - ط قطر .

١٣ - الاقتصاد الإسلامي - باب في كتاب « دراسات في الثقافة الإسلامية » ط الكويت .

١٤ التطبيق المعاصر للزكاة : محاضرتان مع ترجمتهما بالإنجليزية - ط قطر .

١٥ - المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي - ط الكويت والقاهرة .

١٦ - النقود واستبدال العملات : دراسة وحوار - ط الكويت والقاهرة .

١٧ - الكفالة وتطبيقاتها المعاصرة : دراسة في الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون - ط الكويت والقاهرة .

١٨ - أبحاث مقدمة لمجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي ، يقوم المجمع بطبعتها :

١ - التعامل المصرفي بالفوائد .

٢ - خطاب الضمان .

٣ - زكاة المستغلات .

٤ - النقود واستبدال العملات .

٥ - تغير قيمة النفود .

٦ - سندات المقارضة .

١٩ - معاملاتنا المعاصرة : دراسة لبعض مشكلاتها في ضوء السنة - بحث مقدم لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ، ويقوم بطبعه .

٢٠ - قصة الهجوم على السنة : من الطائفة الضالة في عصر الإمام الشافعي إلى حسين بن أحمد أمين - ط القاهرة .

٢١ - زواج الأقارب بين العلم والدين - ط القاهرة .

★★★

فهرس الكتاب

٢ تقديم

الفصل الأول

٧ الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة

٨ أولاً : الإمامة والخلافة

١٠ ثانياً : التفكير في الإمامة وبيعة الصديق

١٤ ثالثاً : الإمامة عند الجمهور

١٨ رابعاً : علي وبيعة من سبقه

٢٢ خامساً : الحوارج ورأيهم في الإمامة

٢٤ سادساً : الإمامة عند الزيدية

٢٦ سابعاً : الإمامة عند الإسماعيلية

٢٨ ثامناً : عقيدة الإمامة عند الجعفرية

٣٥ مراجع الفصل الأول

الفصل الثاني

أدلة الإمامة من القرآن العظيم

٣٩

٤١ بين يدي الفصل

٤٥ أولاً : الولاية

١٦٠ الاستخلاف
١٦٣ يآي الله والمؤمنون إلا أبا بكر
١٦٧ المهدي
١٧٠ قبل الحاققة :
١٧٠ هل كان شيخ الأزهر البشري شيعياً جعفرياً ؟ !!
١٨٣ مراجع الفصل الثالث
١٨٤ الحاققة
١٨٧ عتوى الكتاب

٥٥ ثانياً : المباحلة
٥٨ ثالثاً : التطهير
٨٠ رابعاً : عصمة الأئمة
٨٦ خامساً : الغدير
١٠٣ تعقيب
١٠٥ مراجع الفصل الثاني

الفصل الثالث

الإمامة في ضوء السنة

١١١ أولاً : خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة
١١٢ ثانياً : روايات التمسك بالكتاب والعترة
١٢١ مناقشة الروايات
١٢٥ الاختلاف حول الحديث
١٣٢ فقه الحديث
١٣٦ ثالثاً : روايات أخرى متصلة بالغدير
١٤٢ مناقشة الروايات
١٤٥ رابعاً : روايات أخرى يرى بعض الجعفرية أنها تؤيد مذهبهم
١٥٢ خامساً : روايات لها صلة بموضوع الإمامة
١٦٠ من يؤمر بعدك ؟